وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
جامعة الشهيد الشيخ العربي التبسي- تبسة -
كلّية العلوم الإنسانية والاجتماعية
قسم علم الاجتماع

مطبوعة بيداغوجية تتضمن :

محاضرات في مادة مجتمع المعرفة

موجهة لطلبة السنة أولى ماسترعلم الاجتماع تنظيم وعمل

من إعداد :د.لطرش فيروز

السنة الجامعية: 2023/2022

السداسي: الأول

اسم الوحدة: وحدة التعليم الاستكشافية

اسم المادة: مجتمع المعرفة

الرصيد: 1

المعامل: 1

محتوى المادة:

1. مفهوم المعرفة
2. مجتمع المعلومات ومجتمع المعرفة.
3. مقومات وخصائص مجتمعات المعرفة
4. التعليم العالي وبناء مجتمع المعرفة
5. البحث العلمي وجودة التعليم العالي
6. وسائل الإعلام والاتصال ومجتمع المعرفة.
7. مجتمع المعرفة والعالم العربي

الفـــــــــــــــهرس

الموضـــوع
مقـــــــــدمـــة
1. مدخل مفاهيمي حول المعرفة
1.1.المفهوم، الخصائص ،الانواع
2.1. نظريات ومداخل دراسة المعرفة
2. مجتمع المعلومات ومجتمع المعرفة
1.2.ماهية مجتمع المعلومات
2.2.الاطار النظري لمجتمع المعرفة
3.2.الفرق بين مجتمع المعلومات ومجتمع المعرفة
3. مقومات وخصائص مجتمعات المعرفة
1.3.خصائص وأبعاد ومجالات مجتمع المعرفة
2.3.متطلبات بناء مجتمع المعرفة
3.3. المنظور الفلسفي لمجتمع المعرفة
4.3.نظريات مجتمع المعرفة واهم مؤشراتها
5.3.تحديات تأسيس مجتمع المعرفة
6.3.الاقتصاد الرقمي
7.3.الفجوة الرقمية
8.3.إدارة المعرفة
4. التعليم العالي وبناء مجتمع المعرفة
5. البحث العلمي وجودة التعليم العالي
6. وسائل الإعلام والاتصال ومجتمع المعرفة
7. مجتمع المعرفة والعالم العربي
خاتـمـــة
قائمة المصادر والمراجع

مقدمة:

تعتبر المعرفة اليوم مصدر قوة اقتصادية وثقافية مهمة فالأفراد والمجتمعات التي تتمتع بقدرات المعرفة العالية والقدرة على تطبيقها واستغلالها بشكل فعال تكون أكثر قدرة على التكيف مع التغيرات والتحديات المستقبلية، وهنا يلعب مجتمع المعرفة دورًا حاسمًا في تعزيز التنمية الاقتصادية وتحسين جودة الحياة.

فمجتمع المعرفة هو مفهوم يشير إلى النظام الاجتماعي الذي يركز على تبادل المعرفة والمعلومات واستغلالها في تحقيق التقدم والتطور اذ يعتمد هذا المفهوم على فكرة أن المعرفة هي المورد الأساسي الذي يؤثر على النمو الاقتصادي والاجتماعي والثقافي للأفراد والمجتمعات.

اذ تعتمد طبيعة مجتمع المعرفة على تبني ثقافة التعلم المستمر والتحصيل العلمي ويشجع الأفراد على اكتساب المهارات والمعرفة الجديدة، وتطوير قدراتهم الفردية والجماعية، ومن خلال تبادل المعرفة والتجارب، يتم تعزيز الابتكار وتطوير حلول جديدة للتحديات التي تواجه المجتمع .

يعود تطور مجتمع المعرفة إلى التحولات الهائلة التي شهدها العالم في مجال التكنولوجيا والاتصالات، فبفضل التقدم التكنولوجي أصبح من الممكن الوصول إلى معلومات هائلة ومتنوعة بسهولة وسرعة كبيرة، وهذا أدى إلى زيادة الوعي والمعرفة بين الناس اذ توفر تكنولوجيا الاتصال الحديثة فرصًا متعددة للتعلم والتبادل المعرفي، فمن خلال الشبكات الاجتماعية والمنصات التعليمية عبر الإنترنت والدورات التعليمية المفتوحة للجميع، يمكن للأفراد اكتساب المعرفة وتطوير مهاراتهم بمرونة وبدون قيود مكانية أو زمانية و يمكنهم من التواصل مع خبراء في مجالات مختلفة حول العالم والاستفادة من خبراتهم ومعرفتهم.

وعلى ضوء ما سبق سنحاول من خلال هذه المطبوعة البيداغوجية – **المخصصة لمادة مجتمع المعرفة والموجهة لطلبة سنة أولى ماستر علم اجتماع تنظيم وعمل –** تسليط الضوء على العلاقة بين مجتمع المعرفة ومجموعة من المواضيع المهمة وفقاً للبرنامج الوزاري، مع إبراز أهم النقاط التي يجب على الطالب معرفتها في هذا المستوى؛ حيث قمنا بتقسيم المطبوعة إلى مجموعة من المحاضرات، إذ تضمنت المحاضرة الأولى مدخل مفاهيمي حول المعرفة وأهم عناصره، أما فيما يخص المحاضرة الثانية تناولنا مجتمع المعلومات ومجتمع المعرفة ، كما تطرقنا في المحاضرة الثالثة إلى مقومات وخصائص مجتمع المعرفة و كانت المحاضرة الرابعة حول التعليم العالي وبناء مجتمع المعرفة، أما المحاضرة الخامسة عرجنا فيها إلى عرض موضوع حول البحث العلمي وجودة التعليم العالي ، وبعدها تناولنا في محاضرة سادسة موضوع وسائل الإعلام والاتصال ومجتمع المعرفة ،لنصل إلى عرض محاضرة سابعة متعلقة بمجتمع المعرفة والعالم العربي، وفي الأخير اختتمت المطبوعة بخاتمة ثم قائمة المصادر والمراجع.

المحاضرة الأولى: مدخل مفاهيمي حول المعرفة

تمهيد:

تعتبر المعرفة مصدر قوة وثروة للإنسان والمجتمعات ،إنها تشمل المعلومات والفهم والخبرات التي يكتسبها الأفراد من خلال التعلم والاستكشاف والتجربة،حيث تعد أساسية في توجيه أفكارنا واتخاذ قراراتنا وتطوير قدراتنا.

تمتلك المعرفة القدرة على تحويل العالم من خلال تطبيقها في مجالات مختلفة، فهي تمكننا من فهم الظواهر والتحديات المحيطة بنا، وتوفير الحلول للمشاكل، وتطوير التكنولوجيا والابتكار، وتعزيز التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتشكل المعرفة الأساس للتعلم والتطور المستمر، بواسطة توسيع مجالات المعرفة واكتساب المهارات الجديدة تمكن من تحسين فرص في الحياة للأفراد ، وتمنح القدرة على التأثير والتغيير، وتعزز التعاون والتفاعل الاجتماعي، وتساهم في بناء مجتمعات مزدهرة ومستدامة. وسوف نحاول فيما يلي التطرق إلى ابرز العناصر المتعلقة بالمعرفة .

مصطلحات الدراسة:

مفهوم المعرفة:

لغة: ورد في معجم متن اللغة " أن المعرفة تُعَدُّ مصدر للفعل "عرفَ" يعرف يعرفُ عرفَانًا وعِرفَّانًا ومعرفة: الشيء أدركه بحاسة من حواسه، فهو عارف وعروفٌ وعريفٌ؛ وعرف فلان أي أصابته العرفة فهو معروف.

وقد ورد تعريف كلمة" Knowledge" في قاموس Oxford بأنها: " الحقائق والفهم والمهارات التي اكتسبها الإنسان من خلال الخبرة والتعلم. "

إصطلاحاً: تعرف المعرفة على أنها نتائج معالجة للبيانات التي تخرج بمعلومات إذ تصبح معرفة بعد استيعابها وفهمها، وتكرار التطبيق في الممارسات يؤدي إلى الخبرة التي تقود إلى الحكمة.

وأشار علماء الاجتماع إلى **المعرفة** بأنها: مجموعة معاني ومفاهيم ومعتقدات وتصورات ذهنية للاجابة عن تساؤلات الفرد مشبعةً طموحاته ، ومحققةً ابداعاته لما يريد ان يعرفه. وتعرف أيضاً بأنها: مجموعة المعاني والمعتقدات والأحكام والمفاهيم والتصورات الفكرية التي تتكون لدى الإنسان نتيجة لمحاولاته المتكررة لفهم الظواهر المحيطة به .

كما تعرف **المعرفة** بأنها : مجموعة من الأفكار و الآراء و المفاهيم و التصورات الفكرية التي تكونت لدى الإنسان نتيجة محاولاته المتكررة لفهم الظواهر الموجودة في البيئة نتيجة تفاعل الإنسان مع بيئته.

وتعرف **أيضا** بأنها القدرة على ترجمة المعلومات إلى أداء لتحقيق مهمة محددة أو إيجاد شيء محدد وهو مالا يتوفر إلا عند البشر أصحاب العقول والمهارات الفكرية .

وهناك من يعرفها بأنها تلك الأفكار والمفاهيم التي تصل إليها كينونة معينة (فرد أو مؤسسة أو مجتمع) والتي تستخدم لاتخاذ سلوك فعال نحو تحقيق أهداف الكينونة.

أما تقرير التنمية الإنسانية العربية لعام 2002 فقد عرفها على أنها " سلعة ذات منفعة عامة تدعم الاقتصاديات والبيئة السياسية والمجتمعات وتنتشر في جميع جوانب النشاط الإنساني كما تتوقف قيمة المعرفة لأغراض التنمية على مدى تطبيقها بفعالية لذا يتطلب السعي لإقامة مجتمع المعرفة وضع إستراتيجيات فوق قطاعية تحقق التكامل بين استيعاب المعرفة واكتسابها ونشرها، حيث ينظر إلى إستراتجيات تنمية المعرفة على أنها موضع اهتمام المجتمع ككل والفاعلين الاقتصاديين والحكومة والقطاع الخاص والمجتمع المدني.

التعريف الإجرائي : هي تلك الحقائق و المعلومات و الأفكار التي يتوصل إليها الإنسان من خلال بحوثه ، خبرته ، أو تجاربه السابقة والتي تؤدي به إلى الفهم الواضح و المؤكد للأشياء وتستخدم لاتخاذ سلوك فعال لتحقيق أهداف معينة والاستفادة منها في معالجة المشكلات التي تقع في مجال معرفة و إيجاد الحلول الجيدة لها.

مصادر المعرفة:هناك ثلاث مصادر للمعرفة تتمثل في:

1.2.**الفطرة:** وتتمثل في الحد الأدنى من المعرفة، التي لا يمكن للإنسان أن يكون إنسانا بدونها، وهي المعرفة الأولى التي كانت وستظل نقطة البداية للعقل الإنساني.

2.2. **الواقع المشهود:** العالم المشهود الذي نشهده ونحتك به ونؤثر فيه ونتأثر به يتكون من الإنسان والمجتمع الإنساني وسائر المخلوقات المشهودة. وهذا العالم يكشف لنا عن أسراره وعن النواميس التي تحكمه، فيكتسب الإنسان المعرفة به من خلال المشاهدة والتجربة.

3.2. **الوحي:** وهو فيض من علم الله، فهو كلام الله المنزه عن النقص والقصور والظلم والجهل. وهو المصدر المأمون للمعرفة.

خصائص المعرفة:

تعتبر المعرفة أحد عناصر رأس المال الفكري ومن أهم خصائصها ما يلي :

1 – تصاغ في عقول الأفراد بالتجربة ، وتحصل نتيجة تعلمهم باستمرار.

2 – مشتركة بين الفئات والمجتمعات بواسطة الخبرات المشتركة

3 – تنقل ضمنا او بشكل صريح ، وكل فرد او مجتمع يمتلك مقدار من المعرفة العامة والمعرفة الخصوصية، كما أن كل مهارة تتضمن معرفة ذات خصوصية مرتبطة بها .

4 – حيوية لاستمرارية إدارة وتطوير المنظمات ووحداتها، وتتطلب كلفة كبيرة للاكتساب ، وتصبح أثمن عندما تكتسب، ومن الصعب فهمها وترويضها وتقييمها وصيانتها واقتسامها.

5 – قد تتهيء لنوع معين من الأعمال ،ولا تتوفر لنوع آخر، وينبغي المحافظة عليها لمنع استنساخها من بقية المنظمات، واحتفاظ المنظمة بمعارف أعضاءها للرجوع إليها عند تركهم العمل فيها.

6– المعرفة الجديدة تبتكر من نفس الموقع الذي توقفت عنده المعرفة القديمة.

أنواع المعرفة:

هناك نوعين من المعارف هما:

المعرفة الصريحة (الظاهرية): وهي المعرفة المدونة،والتي يسهل تداولها بين الأفراد والمجموعات داخل المؤسسة بينهم وبين المؤسسات الأخرى،وتتميز بأنها مقننة ومحدودة المحتوى ،ولها مظاهر خارجية،كما انه يمكن التعبير عنها بوسائل متعددة:سواء بالكتابة او الرسم او التحدث وما يلي ذلك،وهي متوافرة في المراجع والكتب والأبحاث،والدراسات والموسوعات بصورة رقمية أو ورقية،وتتيح تكنولوجيا المعلومات إمكانية تحويلها ونقلها.

المعرفة الضمنية: وهي الخبرة التي يحوزها المرء نتيجة الممارسات والخبرات الطويلة في الميدان ،وما يخوضه من تجارب متنوعة،ومن ثمة فهي شخصية ويصعب توثيقها او تقنينها،كما أنها تتضمن عناصر إدراكية وعناصر فنية،فالإدراكية تساعد الفرد على معرفة ما يدور حوله،أما العناصر الفنية فترتبط بالممارسات والمهارات،والمعرفة الضمنية يصعب تداولها او محاكاتها او تقليدها،وإنما يمكن نقلها من خلال التفاعل الاجتماعي.

وهناك من يرى أن المعرفة تنقسم إلى أربعة أنواع:

* معرفة الأغراض
* المعرفة السببية
* المعرفة الإدراكية
* المعرفة الإجرائية

نظريات ومداخل دراسة المعرفة: يوضح الجدول الآتي أبرز النظريات والمداخل التي تناولت المعرفة :

الكاتب / السنة	النظرية أو المدخل
جلال ،1971	نظرية (الملكات / تفرض ان العقل البشري يضم ملكة (التفكير, الوجدان, الادارة) وتبّرز ما يقوم به العقل والترابطية / يفترض ان الله تخلق الفرد وعقله صفحة بيضاء تسجل فيها الخبرات عن طريق الحواس).
الخفاجي ، 1996	نظرية الاتساق المعرفي ضمن نظرية التوازن، ونظريات التطابق المعرفي، والمنطق النفسي، والتنافر.
الراضي ،2001	نظرية (Ausubel) لتعلم المعرفة، وتفترض التفاعل الديناميكي بين المعرفة الجديدة, وتلك المختزنة في الذاكرة، فيتشكل البناء المعرفي مجسدا حلولاً جديدة للمشكلات تدفع المتعلم لزيادة معرفته.
Mcelroy,2000	نظم التكيف المعقدة ويفترض ان المنظمات تنظم ذاتها وتتكيف فرديا وجماعيا مع الظروف المتغيرة، وتعدل معرفتها، وتغير سلوكها، وتولد المعرفة باستمرار لتصبح مبدعة.
Nonaka & Takeuchi,1995	تفترض نظريتهما تولّد المعرفة بتفاعل المعرفة الضمنية والظاهرة
Blackler ,1993	نظرية النشاط / تكشف العلاقة بين الفعل المادي والعقل, والعلاقة بين الفكر السلوك, وسميت بنظرية المنظمات بوصفها انظمة نشاط, وتستكشف العمل المعرفي والكفاءات التنظيمية والتعلم التنظيمي.
Nystorm,1979	المدخل النفسي –المعرفي لتكوين الاستراتيجية الذي شخص (3) مكونات معرفية هي (الادراك والتعلم والتفكير).
ديورانت ،1979	المدخل الفلسفي الذي ركز على عقل الانسان
الخفاجي 1996	المدخل المعرفي / بين الاسلوب الذي بموجبه ينظم ويستخدم الافراد معارفهم لضمان السلوك الملائم, مع تأكيده قوة الاستعدادات المعرفية ومحدداتها عند الفرد والمنظمة, مناقشا اثر عمليات المعرفة في صياغة سلوك الفرد والمنظمة
Blumentritt & Johuston, 1999	المدخل الاقتصادي / يتناول العلاقة بين المعرفة والنجاح الاقتصادي، وكيف ان المعرفة المتخصصة ضرورة ملحة لنجاح الاعمال.

جدول (1) يمثل نظريات ومداخل دراسة المعرفة

خلاصة:

على ضوء ما سبق يمكن القول أن المعرفة هي مجموعة المعلومات والفهم التي يمتلكها الفرد أو المجتمع تنتج المعرفة من خلال عملية استيعاب وتحليل المعلومات وتفسيرها وتطبيقها في الحياة العملية ، وتتشكل المعرفة من خلال العديد من المصادر بما في ذلك الخبرة الشخصية والتعليم والبحث العلمي والتفاعل مع البيئات والثقافات المحيطة ،يتعلم الأفراد ويكتسبون المعرفة من خلال خبرتهم وأبحاثهم وملاحظاتهم وتفاعلهم مع العالم من حولهم، كما أنها تتميز بالاستمرارية والمشاركة والتجدد سواءا كانت صريحة او ضمنية.

لقد أصبحت المعرفة أداة قوية للتأثير في صنع القرار والتفكير النقدي والابتكار والتنمية الاجتماعية والاقتصادية، فهو المفتاح الذي يعزز فهمنا للعالم ويزودنا بالقدرة على التعلم المستمر والتكيف مع التغيير والتحديات المختلفة .

ومفهوم المعرفة لا ينحصر ضمن البنية المادية والتقنية كمجتمع ، بل هو تغير واضح ومظهر من مظاهر تطور المجتمعات ، يتشكل فيها مجال المعرفة والاقتصاد وفق نموذج جديد يحكم العلاقات بين الأفراد والمجتمعات. يؤمن بالمعرفة ودورها الاقتصادي والاجتماعي ولا يتطور إلا ضمن حركة علمية وفكرية وثقافية تتجه نحو التعددية والتنوع.

المحاضرة الثانية: مجتمع المعلومات ومجتمع المعرفة

تمهيد:

مما لا شك فيه أن مجتمع المعلومات ومجتمع المعرفة يتبادلان المفهوم نفسه، اذ يمكن اعتبار مجتمع المعلومات هو المرحلة الأولى في العملية فهو الأساس الأولي الذي يؤدي إلى تكوين مجتمع المعرفة ،حيث يتم جمع وتنظيم ونشر المعلومات في مجتمع المعلومات، ثم يتم تحويلها إلى معرفة قيمة وتطبيقها في مجتمع المعرفة.

يعزز تواجد المعلومات وتوافرها بكميات كبيرة في مجتمع المعلومات إمكانية تطوير المعرفة واستثمارها في تحقيق التقدم والتطور ،وعلى هذا الأساس سوف نحاول توضيح أهم العناصر المتعلقة بمجتمع المعلومات ومجتمع المعرفة.

مفهوم البيانات:

تعرف البيانات بأنها:"جميع البدائل التي تعبر عن الواقع من أفراد وأشياء، وأحداث ومبادئ وتتميز بأنها موضوعية لأنها تعبر عن واقع من أفراد، وأشياء ومبادئ".

وهناك من يعرفها على أنها:"مجموعة من الحروف والرموز والأرقام التي تعبر عن حقيقة وقوع أحداث معينة داخل النظام أو نتيجة لتعامل النظام مع الأطراف الأخرى خارج النظام (البيئة)".

المعلومات :تعبر المعلومات عن:"نتائج تلك العملية التي يتم خلالها تنظيم البيانات بطريقة تؤدي إلى زيادة المعرفة لدى الفرد". وعليه فالمعلومات هي بيانـــات سبق معالجـتها في مرحلة أولى، والتي تعطي لنا معلومات كاملـــة تكون لهـا فائـــدة في ترشيد وظائف الإدارة.

وبالتالي **فالبيانات** تمثل جميع البدائل التي تعبر عن الواقع من أفراد وأشياء وأحداث ومبادئ بينما تعبر **المعلومات** عن نتاج تلك العملية التي يتم خلالها تنظيم البيانات بطريقة تؤدي إلى زيادة المعرفة لدى الفرد.

المجتمع:كلمة مجتمع وما يقابلها بالإنجليزية Societyهي نظام يتكون من مجموعة من الأفراد تعيش في موقع معين تترابط فيما بينها بعلاقات ثقافية واجتماعية واقتصادية وغيرها، يسعى كل واحد منهم لتحقيق المصالح والاحتياجات.

كما يعرف المجتمع: بأنه كل مجموعة من أفراد تربطهم رابطة ما معروفة لديهم و لها أثر دائم أو مؤقت في حياتهم و في علاقاتهم مع بعض .

تعريف المعلومات: هي: "عبارة عن بيانات تم تشغيلها بطريقة معينة أدت إلى الحصول على نتائج ذات معنى مفيد لمستخدميها"، "كما تتكون المعلومات من بيانات تم تحويلها وتشغيلها لتصبح لها قيمة" .

مفهوم مجتمع المعلومات:

يعرف مجتمع المعلومـات بأنه ذلك المجتمـع الذي يتعامل أفراده مع المعلومات بشكل عام و تكنولوجيا المعلومـات و الاتصال بشكل خاص ، في تسيير أمور حياتهم بمختلف قطاعاتها الاقتصـادية والإنمائية والثقافية والتربوية والصحية والسياسية.

ولقد عرفه محمد فتحي عبد الهادي" المجتمع الذي يعتمد اعتمادا أساسيا على المعلومات الوفيرة كمورد استثماري وكسلعة إستراتجية وكخدمة وكمصدر للدخل القومي وكمجال للقوى العاملة مستغلا في ذلك كافة إمكانيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وبما يبين استخدام المعلومات بشكل واضح في كافة أوجه الحياة الاقتصادية والاجتماعية والسياسية بغرض تحقيق التنمية والرفاهية.

خصائص مجتمع المعلومات:

حددت مميزات وخصائص مجتمع المعلومات بصورة موجزة وفق ما جاء في التقرير الدولي عن المعلومات، الصادر عن اليونسكو العام 1997/ 1998فمن خصائصه:

- استخدام المعلومات كمورد اقتصادي مهم، وذلك على اعتبار إمكان الاستفادة منها في الارتفاع بمستوى كفاءة المنظمات والهيئات والمؤسسات المختلفة، وتشجيع الابتكار

وزيادة القدرة على التنافس من خلال تحسين نوعية الإنتاج، أيا ما يكون شكل هذا الإنتاج.

- انتشار استخدام المعلومات بين أفراد الجمهور العام بحيث يمكنهم الاعتماد عليها في أداء مختلف أوجه النشاط اليومي والاستعانة بها في تحديد اختباراتهم ، بل والتعرف بفضل هذه المعلومات على حقوقهم المدنية وإدارك حدود مسؤولياتهم الاجتماعية والسياسية، والارتفاع بمستوى احتياجاتهم ومطالبهم في مجال الخدمات الاجتماعية كالتعليم والثقافة.
- إمكان تطوير قطاع معلوماتي داخل النسق الاقتصادي تكون مهمته تقديم التسهيلات والخدمات المعلوماتية للأفراد والمؤسسات وتطوير الصناعات المستخدمة في توفير المعلومات والحصول عليها من خلال شبكة المعلومات العالمية، ومن أهم الملاحظات التي سجلها التقرير أن هذا القطاع ينمو بسرعة فائقة أكثر مما يحدث في أي قطاع آخر من قطاعات الاقتصاد في كل مجتمعات المعلومات بغير استثناء.

الأسباب التي أدت إلى ظهور مجتمع المعلومات:

إن التطورين الحاصلين في المجال الاقتصادي و المجال التكنولوجي ، كان من ابرز الأمور التي أدت إلى ظهور مجتمع المعلومات و يمكن تلخيصها فيما يلي :

أ- التطور الاقتصادي:

بدأ الاعتماد في المجتمع الزراعي على المواد الأولية و الطاقة الطبيعية، مثل الرياح و الماء والحيوانات و الجهد البشري...الخ و في المرحلة التالية مرحلة المجتمع الصناعي، أصبح الاعتماد على الطاقة المولدة مثل الكهرباء والغاز والطاقة النووية، أما المجتمع ما بعد الصناعي فانه يعتمد في تطوره بصفة أساسية على المعلومات و

الشبكات.

ب- التطور التكنولوجي:

ساهمت تكنولوجيا المعلومات و الاتصال بشكل واضح في النمو الاقتصادي ، حيث حمل مجتمع المعلومات أنماطا جديدة من السلوكيات تختلف عن سلوكيات المجتمعات الزراعية و الصناعية التي سبقته ، حيث يعتمد الاقتصاد حاليا على المعلومات و يمتاز مجتمع المعلومات بأنه يركز على العمليات التي تعالج فيها المعلومات .

و بالتالي أصبحت المعلومة بمثابة المادة الخام الأساسية ، و المعرفة تؤدي إلى توليد معارف جديدة و هذا عكس المواد الأساسية في المجتمعات الأخرى ، حيث تنضب المواد الأساسية بسبب الاستهلاك إما في مجتمع المعلومات تولد المعلومات مما يجعل مصادر مجتمع المعلومات متجددة ، وقد حددت أربع عوامل وهي :

-الدور المركز للمعلومات الذي يجعلها كمصدر استراتيجي يعتمد عليه الاقتصاد.

-تقنيات الحاسوب و الاتصالات تشكل البناء التحتي الذي يعتمد عليه في معالجة المعلومات و بثها بسرعة و بدقة .

-ظهور تجارة المعلومات أدى إلى ولادة الكثير من التقنيات الجديدة مما جعل هذا السوق في تجدد مستمر.

-نمو اقتصاد المعلومات أدى إلى التكامل الوطني والمحلي للاقتصاد وذلك من خلال الانتقال السريع للعمليات التجارية المتبادلة وسرعة الانجاز والتواصل بين الوحدات الاقتصادية المختلفة محلياً و دولياً.

أهمية المعلومات التي يحتاجها مجتمع المعلومات :

تعتبر المعلومة من أهم مكونات الحياة المعاصرة ، بل أنها تشكل عنصر التحدي لكل فرد في المجتمع لارتباطها في كل المجالات والنشاطات البشرية ، وتعتبر المعلومات من المصادر القومية المؤثرة في تطور الدول و نمو المجتمعات،حتى أن الدول المتقدمة

تعتبرها كالمصادر الطبيعية الأخرى من حيث الأهمية وإمكانية مساهمتها في زيادة الدخل القومي لأي بلد ، ويمكن أن نلخص أهمية المعلومات في النقاط التالية :

-تعتبر العنصر الأساسي في صنع و اتخاذ القرار المناسب و في حل المشكلات .

-لها دور كبير في إثراء البحث العلمي وتطور العلوم والتكنولوجيا.

-لها أهمية كبيرة في مجالات التنمية و الاقتصادية والاجتماعية والإدارية و الثقافية..الخ.

-تساهم في بناء استراتيجيات المعلومات على المستوى الوطني أو العالمي.

- للمعلومات دور كبير في المجتمع ما بعد الصناعي ، ففي المجتمع ما قبل الصناعي (المجتمع الزراعي) كان الاعتماد على المواد الأولية ، والطاقة الطبيعية مثل الريح و الماء و الحيوانات...الخ أما في المجتمع الصناعي أصبح الاعتماد على الطاقة المولدة مثل الكهرباء و الغاز...الخ.

- تساعدنا المعلومات في نقل خبراتنا للآخرين و على حل المشاكل التي تواجهنا وعلى الاستفادة من المعرفة المتاحة.

<u>الفرق بين المعلومات والمعرفة:</u> المعلومات هي البيانات أو الحقائق الخام التي يتم جمعها أو تنظيمها أو تخزينها أو نقلها أو استردادها، ولا تحمل بالضرورة أي معنى أو قيمة عند تقديمها في الحالة الخام.

بينما المعرفة تتعلق بفهم وتفسير المعلومات، وتشمل الإدراك والتحليل والتفسير والاستنتاج والتطبيق العملي لتلك المعلومات، وبالتالي فهي تمثل مستوى أعلى من التحول الذي يمر به الإنسان في التعامل مع المعلومات.

بمعنى آخر، يمثل الحصول على المعلومات مجرد جمع البيانات وتنظيمها، في حين أن الحصول على المعرفة يعني فهم وتحليل وتطبيق هذه المعلومات بطريقة مفيدة

وذات معنى. وبالتالي، يمكن القول إن المعرفة تشكل تحويلًا أساسيًا للمعلومات، وتمثل القيمة الفعلية للبيانات.

ماهية مجتمع المعرفة:

ظهر مفهوم مجتمع المعرفة لأول مرة في منتصف عقد الستينات من القرن الماضي،وقدم العديد من الباحثين نظريات متنوعة حول مجتمع المعرفة وخصائصه وأبعاده ومكوناته،ومن ابرز هذه الجهود النظرية التي قدمها الباحث نيكوستر،وهي نظرية خاصة بالسمات العامة لمجتمع المعرفة وتركز على الوظائف والأدوار المعرفية على أساس أن المعرفة تمثل منتجاً جديداً يمكن ان يحل محل رأس المال حيث أنها تعبر عن عناصر الانتاج غير التقليدية،ويرى "إدواردو بورتللا" أن مجتمع المعرفة يمثل برنامجاً متكاملاً يتضمن التعليم والعلوم والثقافة والتكنولوجيا والاتصال التي تمثل كلها معا وحدة متكاملة ومتماسكة،وقد أصبح مجتمع المعرفة في ضوء التطورات الاقتصادية والتكنولوجية والاجتماعية والطفرات التكنولوجية والثورة المعلوماتية التي حدثت في العقود الأخيرة من المؤثرات القوية التي تمارس تأثيرا كبيراً وواسعاً على مختلف جوانب الحياة المعاصرة.

ومن هنا تعود الجذور الأولى لظهور مفهوم مصطلح "مجتمع المعرفة" كان سنة 1969 من قبل الدكتور بيتر دروكر (Peter Drucker 1909،2005) المتخصص بعلم الإدارة، والذي أشار إلى أن مجتمعات المعرفة: هي المجتمعات التي تمنح القيمة للعقول أكثر من الماديات، على عكس الرأسمالية، فمجتمعات المعرفة تعد "عامل المعرفة" مصدر مهم للإنتاج.

وإذا ما حاولنا البحث عن جذور ومقدمات هذا المفهوم، ربما نجدها ترجع إلى القرن السادس عشر في مقولة فرنسيس بيكون1561 . 1626 (إن المعرفة قوة!) التي قالها في زمن كانت فيه كثرة الجيوش وتطور معدات الحرب هي عنوان القوة بين الأمم آنذاك، وفي وقت لاحق ظهر مفهوم جديد للقوة تمثل في فن (أو علم الإدارة)، أي أن من يمتلك

الإدارة العلمية الناجحة هو من ستكون له الغلبة وصدارة العالم آنذاك، ثم حل عصرنا الجديد، وهو عصر السباق من أجل المعرفة، بعد أن أيقن الجميع إن من يمتلك المعرفة هو من سيهيمن وتكون له الصدارة والنفوذ في عالم اليوم.

وقد طور Peter Drucker ،عام 1993مفهوم مجتمع المعرفة بصورة أوسع واصفا فئة جديدة في المجتمع سماها عمال المعرفة "مثل: الجراحون، والمحامون والمحاسبون، والمهندسون، والمعلمون .

إن المعرفة هي القيمة المضافة الأهم في مجال الثورة التكنولوجية، التي تبشر بعالم ما بعد الحداثة والتصنيع وإنتاجها هو الرهان، وتسويقها يعد المحرك الأول للتنمية المستدامة من أجل التنافس الدولي ومصدر قوة، للأمم المتفوقة في إنتاجها. أما مفهوم "مجتمع المعرفة " أو المجتمع المعرفي في وسائل الإعلام وأدبيات وتقارير منظمات التنمية البشرية، هو المفهوم الذي يعرّفه بعض المفكرين على أنه يعني: " توافـر مستويات عليا من البحث والتنمية وتكنولوجيا المعلومة والاتصال "، أن انتشرت مصطلحات جديدة : " مجتمع المعرفة " ومجتمع المعلومات ومجتمع الاستهلاك وما بعد الحداثة و ما بعد المجتمع الصناعي.

وقد عرف (المؤتمر الإقليمي الأوروبّي لعام 2002) مجتمع المعرفة على أنّه:المجتمع الذي يُتاح فيه للأشخاص جميعاً، بدون تمييز من أي نوع كان ممارسة حقّهم في حرية الرأي والتعبير، بما في ذلكُ حرية اعتناق الآراء بدون تدخل، وحرية التماس، وتلقّي وإصدار المعلومات، والآراء، من خلال أي وسيلة اتِصال وعبر الحدود الجغرافيّة."

كما ويعرف **مجتمع المعرفة** بأنه مجتمع الثورة المعلوماتية والعصر المعلوماتي،وهو المجتمع الرقمي وأخيرا هو المجتمع الناتج عن تيار العولمة والذي يهتم بوضع السياسات والخطط والبرامج الإستراتيجية التي تهدف إلى الارتقاء بمجتمعاتها على أساس معلوماتي متطور،واستثمار تقنيات المعلومات والاتصالات في كافة المجالات الاقتصادية

والاجتماعية والثقافية وغيرها ،والقضاء على أمية التعامل مع الحسابات الالكترونية والتقنيات الرقمية ،والأمية المعلوماتية والرقمية التي تشمل كافة مظاهر التعامل والاستخدام للتقنية الرقمية وتطبيقاتها في حياة الإنسان.

وهو أيضا مجتمع الإنسان المجدد والذكاء المشترك والعقل الفعال والمعلومة الدقيقة،وخير مثال على تطبيق مجتمع المعرفة هو المجتمع الياباني الذي عوض بإقتدار،غياب الثروات الطبيعية عن طريق حسن إعداد الموارد البشرية،ذات القدرات الاستثنائية على الخلق الذكي والتجدد المقتدر.

وعرفه (تقرير برنامج الأُمم المتَّحدة الإنمائي لعام 2003) على أنّه: "ذلك المجتمع الذي يقوم أساساً على نشر المعرفة، وإنتاجها، وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات النشاط المجتمعي: الاقتصاد، والمجتمع المدني، والسياسة، والحياة الخاصة، وصولاً لترقية الحالة الإنسانيّة باطراد؛ أي إقامة التنمية الإنسانيّة.

كما عرّفه (التركماني) على أنّه: "ذلك المجتمع الذي يتَّخذ المعرفة هدفاً رئيسيّاً تخطيطيّاً وتطبيقيّاً، في شتّى مجالات حياته، ويُحسن استعمال المعرفة في تسيير أموره، وفي اتِّخاذ القرارات السليمة والرشيدة، وهو ذلك المجتمع الذي ينتج المعلومة لمعرفة خلفيّات، وأبعاد الأمور بمختلف أنواعها، ليس في بلده فقط، بل في أرجاء العالَم كلّه".

كذلك يرى أحمد زكي بأنها " مجموعة من المعاني و الأحكام و الاتساق الفكري التي تكونت لدى الإنسان نتيجة تفاعله مع البيئة، و هي مكونة من حقائق، مفاهيم خبرات .

أما منظمة الأمم المتحدة وفي تقريرها الصادر سنة (2005) فهي تؤكد على أن جوهر مجتمع المعرفة هو تنمية المعرفة بمعنى ابتكار معنى جديد وقيمة إضافية متولدة عن معالجة إبداعية للمعلومات المتاحة بواسطة الناس، من خلال القدرة على استغلال وتوظيف جديد ومفيد للمعرفة، وعلى نحو واسع للمعلومات المعالجة مقارنة بالمعلومات الخام المتاحة.

كما يعرف مجتمع المعرفة بأنه مجتمع الذي تقوم فيه عمليات النمو والتطور والابتكار على الاستعمال الأمثل للمعلومات وتكنولوجيات الإعلام والاتصال.

ومن خلال التعريفات السابقة، فإنّه يمكن استنتاج أن مجتمع المعرفة يعني: المجتمع الذي يُتيح لأفرادهُ حرية امتلاك المعلومات، ونقلها، وبثّها، وتبادلها، عن طريق التقنيات الحاسوبيّة والمعلوماتيّة، والفضائيّة المتعدّدة، وتوظيفها؛ لتحسين مستوى حياة الإنسان وخدمته.

ويمكن تعريف مجتمع المعرفة **إجرائياً** بأنه ذلك المجتمع الذي يقوم على نشر المعرفة وإنتاجها وتوظيفها بكفاءة في مختلف مجالات المجتمع.

الفرق بين مجتمع المعلومات ومجتمع المعرفة:

يعتمد مجتمع المعلومات على توافر البيانات والمعلومات بكميات كبيرة وسهلة الوصول إليها من خلال تقنيات مختلف الوسائل التكنولوجية المتاحة .وتتميز القوة الرئيسية لمجتمع المعلومات في قدرته على استخدام تلك المعلومات في مختلف المجالات، أما مجتمع المعرفة فيعتبر تطورًا لمجتمع المعلومات فهو يركز على تحويل المعلومات إلى معرفة فعالة واستخدامها في حل المشكلات واتخاذ القرارات،ويتم تطوير المعرفة من خلال تحليل وتفسير المعلومات وربطها بالخبرات السابقة والتجارب العملية،كما يهدف مجتمع المعرفة إلى تعزيز التفكير النقدي والقدرة على الابتكار والتعلم المستمر.

خلاصة:

في الختام، يمكننا أن نقول أن مجتمع المعلومات ومجتمع المعرفة يمثلان مراحل تطور مختلفة في استخدام المعلومات وتحويلها إلى قيمة مضافة ، حيث تكمن القوة الأساسية في مجتمع المعلومات من خلال توافر البيانات والمعلومات الضخمة والتقنيات المتاحة للوصول إليها، بينما في مجتمع المعرفة يتم التركيز على تحويل تلك المعلومات إلى معرفة فعالة واستخدامها في حل المشكلات واتخاذ القرارات.

يتم تطوير المعرفة من خلال تحليل وتفسير المعلومات، وربطها بالخبرات السابقة والتجارب العملية. يهدف مجتمع المعرفة إلى تعزيز التفكير النقدي والقدرة على الابتكار والتعلم المستمر. يعتبر مجتمع المعرفة بمثابة قفزة نوعية في استخدام المعلومات، حيث يتم تحويلها من مجرد حقائق إلى معرفة قيمة يمكن استخدامها لتحقيق تطور وتقدم في مجالات مختلفة.

عموما يكمن الفرق بينهما في أن مجتمع المعلومات يركز على توافر ووصول المعلومات، بينما مجتمع المعرفة يركز على تحويل تلك المعلومات إلى معرفة فعالة واستخدامها في التفكير النقدي وحل المشكلات.

ومن خلال تحول المجتمع من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة، يمكن تحقيق تقدم كبير في مجالات الابتكار والتطوير والتعلم المستمر.

المحاضرة الثالثة: مقومات وخصائص مجتمعات المعرفة

تمهيد:

مجتمعات المعرفة هي مجتمعات تتميز بقدرتها على إنتاج وتبادل المعرفة واستخدامها في تحقيق التقدم والتطور ، لكن لا يقتصر دورها في انتاج المعلومات وتداولها بل تعتمد هذه المجتمعات على القدرة على تحويل المعلومات إلى معرفة قيمة واستثمارها في مختلف المجالات،كما ويتطلب ثقافة تقيم أولئك الذين ينتجون المعلومات ويستخدمونها في المجال الصحيح .

فمجتمعات المعرفة تتميز بالتعلم المستمر، والابتكار، وتبادل المعرفة والتفكير النقدي والتحليل، والتعاون. وتختلف هاته المقومات والخصائص من مجتمع لأخر ،وسوف نحاول فيما يلي التطرق لأهم العناصر المتعلقة بهذا الموضوع.

خصائص مجتمع المعرفة:

يتسم مجتمع المعرفة بجملة من الخصائص التي توضح دور المعرفة وأهميتها في هذا المجتمع، خصائص تلك المعرفة، وطبيعة الوصول إليها،ومن تلك الخصائص:

- المعرفة هي المصدر الرئيس المؤثر والفاعل في الحياة اليومية للأفراد والمجتمع والسياسة العامة.
- تشتمل المعرفة على العلوم والإنسانيات والتكنولوجيا والبحث العلمي، والتنمية البشرية، والإبداع، والتربية، واللغات، والأدب، والفنون، والثقافة التقليدية والمستترة.
- تختلف المعرفة عن المصادر المادية الأخرى ليس في أنها غير قابلة للنضوب وحسب، بل أنها تتزايد وتنمو بالشراكة وتعدد المستخدمين.
- يعمل مجتمع المعرفة على تحديد المعلومات والمعرفة وإنتاجها، وتحويلها ونشرها واستخدامها من أجل التنمية البشرية.

- يهيئ مجتمع المعرفة الطرق الضرورية لجعل العولمة تخدم البشرية وتساعد في رخائها.
- مجتمع المعرفة دائب التطور والتغير نحو الأفضل، ولديه رؤية عالمية طويلة الأمد لتحقيق هذا التطور.
- للطاقة البشرية قيمة مميزة لدى مجتمع المعرفة، وذلك بجعل البشر هم المصدر الرئيس للإنتاج والإبداع.
- مجتمع المعرفة متواصل ومترابط بشكل جيد ومتين عبر وسائل الاتصال والتواصل الحديث ويُمكنه أن يصل إلى مصادر المعلومات بسهولة ويُسر.
- يعمل مجتمع المعرفة تحت مظلة اقتصاد المعلومات.

أبعاد مجتمع المعرفة: لمجتمع المعرفة عدّة أبعاد يمكن تلخيصها في ما يأتي:

أ. **البعد التكنولوجي:** إذ أنّ مجتمع المعرفة يعني انتشار وسيادة تكنولوجيا المعلومات وتطبيقها في مختلف مجالات الحياة في المصنع أو المزرعة والمكتب والمدرسة والبيت... الخ وهذا يعني كذلك ضرورة الاهتمام بالوسائط الإعلامية والمعلوماتية وتكييفها وتطويعها حسب الظروف الموضوعية لكل مجتمع سواء فيما يتعلق بالعتاد أو البرمجيات ، كما يعني البعد التكنولوجي لثورة المعلومات توفير البنية اللازمة من وسائل اتصال وتكنولوجيا الاتصالات وجعلها في متناول الجميع.

ب. **البعد الاجتماعي:** إذ يعني مجتمع المعرفة سيادة درجة معينة من الثقافة المعلوماتية في المجتمع وزيادة مستوى الوعي بتكنولوجيا المعلومات وأهمية المعلومة ودورها في الحياة اليومية للإنسان . والمجتمع هنا مطالب بتوفير الوسائط والمعلومات الضرورية من حيث الكم والكيف ومعدل التجدد وسرعة التطوير للفرد، خاصة إذا علمنا أنّ التغيير سيطال أسس العمل نفسها، ذلك أنّ العمل في أي حقل كان سيتوقف على إدارة المعلومات والتصرف بها عبر الأدمغة الاصطناعية ووسائل الإعلامية .

ج. **البعد الاقتصادي:** إذ تعتبر المعلومة في مجتمع المعرفة هي السلعة أو الخدمة الرئيسية والمصدر الأساسي للقيمة المضافة وخلق فرص العمل وترشيد الاقتصاد، وهذا يعني أنّ المجتمع الذي ينتج المعلومة ويستعملها في مختلف شرايين اقتصاده ونشاطاته المختلفة هو المجتمع الذي يستطيع أن ينافس ويفرض نفسه .

د. **البعد السياسي:** إذ يعني مجتمع المعرفة إشراك الجماهير في اتخاذ القرارات بطريقة رشيدة وعقلانية أي مبنية على استعمال المعلومة، وهذا بطبيعة الحال لا يحدث إلا بتوسيع حرية تداول المعلومات وتوفير مناخ سياسي مبني على الديمقراطية والعدالة والمساواة وإقحام الجماهير في عملية اتخاذ القرار والمشاركة السياسية الفعالة .

هـ. **البعد الثقافي:** إذ يعني مجتمع المعرفة إعطاء أهمية معتبرة للمعلومة والمعرفة والاهتمام بالقدرات الإبداعية للأشخاص وتوفير إمكانية حرية التفكير والإبداع والعدالة في توزيع العلم والمعرفة والخدمات بين الطبقات المختلفة في المجتمع، كما يعني نشر الوعي والثقافة في الحياة اليومية للفرد والمؤسسة والمجتمع ككل.

مجالات مجتمع المعرفة:

أكد مرياتى على أن هناك أربعة مجالات يتم من خلالها التعامل مع مجتمع المعرفة لكي يتسنى تحقيقه، وتتمثل فيما يلى:

أ- **توليد المعرفة:** في الجامعات وجميع مؤسسات البحث والتطوير.

ب-**نقل المعرفة:** وذلك من قِبل مؤسسات البحث العلمي، وشبكات نقل المعلومات ومؤسسات الترجمة والبعثات في كافة التخصصات.

ج- **نشر المعرفة:** بدعم دور الإعلام وبرامج التوعية العلمية، واستثمار شبكات الحاسوب.

د- **استثمار المعرفة:** وذلك بتوفير المؤسسات الوسيطة بين جهات توليد المعرفة وفعاليات الإنتاج والخدمات، كالمختبرات الهندسية، ودعم براءات الإختراع والهندسة العكسية.

متطلبات بناء مجتمع المعرفة :

يتطلب ظهور مجتمع المعرفة توافر متطلبات نظرية وأخرى تطبيقية علمية لتحقيق مجتمع معرفة متكامل لكن أهمها ما يلي:

- مساهمة كافة قطاعات المجتمع وإلا يكون حكرا على الدولة او القطاعات الحكومية وحدها،فمنظمات المجتمع المدني ومؤسساته مدعوة للإسهام في التمهيد وتيسير الطريق نحو المجتمع المعرفي.
- يتطلب مجتمع المعرفة وضع سياسات تتسم بالشفافية،وتشجيع على المنافسة في بعض المجالات المهمة مثل التعليم والتدريب والحكومة الالكترونية وإقامة مشروعات ثقافية تهدف الى إنتاج وابتكار أفكار جديدة.

- إطلاق حريات الرأي التعبير والتنظيم والانفتاح على الثقافات الإنسانية الأخرى،من خلال تشجيع وتحفيز جهود الترجمة من والى وجود ثقافة معرفية متميزة في المجتمع تساندها وتشجيعها وتبرز وتحترم قدرات التفكير والإبداع والسؤال والتأمل والبحث .
- توطين العلم في جميع النشاطات المجتمعية ووضع أهداف طموحة لسياسته.وبما يسهم في قيام ذلك وتقوية ودعم التماسك والتجانس في المجتمع بحيث يؤهل أفراد المجتمع للقيام بالهمام الصعبة التي سوف تستخدم فيها المعرفة.
- الاستخدام الأمثل للأجهزة الحاسب الآلي وشبكة الانترنت وإتاحته للإفراد والمؤسسات والأجهزة الحكومية بتكاليف معقولة واستغلالها في مجالات اقتصاديات المعرفة والتجارة الالكترونية العالمية والمعرفة المنشودة .
- مواجهة جرائم القرصنة وانتشار فيروسات الكمبيوتر وإساءة استخدام واستغلال المعلومات الشخصية التي تشكل تهديدا خطيرا للاقتصاديات القائمة على المعلومات في مجتمع المعرفة.بالإضافة الى حماية الخصوصية وضمان وجود بنية تحتية آمنة لتكنولوجيا المعلومات والاتصال .

واعتبر (جاد) أن تحقيق مجتمع المعرفة يتطلب وجود مجتمع تتحقق فيه المساواة في أحقية الحصول على التعليم وتيسيره، وحرية التعبير، وتوافر المحتوى الرقمي ووجود قطاع قومي ووطني للمعلومات، والمحافظة على التعدد الثقافي واللغوي وتنميتهما بالإضافة إلى مبدأ الحرية والمجانية في مجتمع المعرفة.

وهناك من إختصرهم في النقاط التالية:

- بنية تحتية مادية: مثل قاعات الاجتماعات ولوحات المناقشة
- بنية تحتية تكنولوجية: مثل تقنيات تقاسم المعلومات والقوائم البريدية الإلكترونية وصفحات الويكي وحجرات المحادثة وعقد المؤتمرات لافتراضية، وبيئات التطوير من خلال التعاون، والتعلم عن بعد.

المنظور الفلسفي لمجتمع المعرفة :

تشكل الفلسفة لأي مجتمع المنظور الفكري الذي يقود المجتمع ويوجهه لتحقيق أهدافه من واقع رؤى وتوجهات التطورات التي تؤثر بشكل كبير على المجتمع وأفراده ومؤسساته.وتوجد علاقة متينة بين الفلسفة والمجتمع وذلك من حيث إن أي مجتمع ينمو نمواً فلسفياً معيناً، فالفلسفة المبنية على ظروف المجتمع لها تأثير واضح في التربية ويتم بناء فلسفة تربوية خاصة بالمجتمع من خلالها.

نظريات مجتمع المعرفة: من أهم هذه نظريات ما يلي:

– **النظرية الاقتصادية**:إذ تعتبر المعلومة في مجتمع المعرفة هي السلعة أو الخدمة الرئيسية للقيمة المضافة وخلق فرص العمل وترشيد الاقتصاد، وهذا يعني أنّ المجتمع الذي ينتج المعلومة ويستعملها في مختلف نشاطاته.

– **النظرية التكنولوجية العلمية:** أن مجتمع المعرفة يعني انتشار وسيادة تكنولوجيا المعلومات وتطبيقها في مختلف مجالات الحياة، كما يعني البعد التكنولوجي لثورة المعلومات توفير البنية اللازمة من وسائل اتصال وتكنولوجيا الاتصالات وجعلها في متناول الجميع.

–**النظرية الاجتماعية:** إذ يعني مجتمع المعرفة سيادة درجة معينة من الثقافة المعلوماتية في المجتمع وزيادة مستوى الوعي بتكنولوجيا المعلومات وأهميــة المعلومة ودورها في الحياة اليومية للإنسان، ومنه توفير الوسائط والمعلومات الضرورية من حيث الكم والكيف ومعدل التجدد وسرعة التطوير للفرد.

– **النظرية الثقافية:** إذ يعني مجتمع المعلومات إعطاء أهمية معتبرة للمعلومة والمعرفة والاهتمام بالقدرات الإبداعية للأشخاص وتوفير إمكانية حرية التفكير والإبداع والعدالة في توزيع العلم والمعرفة والخدمات بين الطبقات المختلفة في المجتمع، كما يعني نشر الوعي والثقافة في الحياة اليومية للفرد والمؤسسة والمجتمع ككل.

مؤشرات مجتمع المعرفة:

ثمة مؤشرات عدة يمكن الاعتماد عليها في تحديد مدى اقتراب المجتمع من وصف مجتمع المعرفة ومن هذه المؤشرات نذكر ما يلي:

أ-الاهتمام بالبحث والتنمية والتركيز على دور الحاسوب والإنترنت، وتوفير في مجال إنتاج ونشر المعرفة على مستوى العالم. القدرة التنافسية.

ب-القدرة على إنتاج المعرفة حيث أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال وغيرها الرئيسي في اقتصاديات المعرفة، من أساليب ونظم التقنية المتقدمة تلعب الدور خصائصه ومقوماته، كما أنها تحل محل وتساعد على قيام مجتمع المعرفة وتعطيه بحيث يمكن تقويم السلعة ليس التنظيم والإنتاج الصناعيين كمصدر أساسي للإنتاج إنتاجها من مجهود أو ما فقط حسب ما يدخل في تكوينها من مواد خام أو ما بذل في ابتكار تلك السلعة انفق عليها من رأس المال وإنما حسب المعرفة التي أدت إلى وإنتاجها.

-**زيادة أهمية الثروة المعرفية:** والتي هي أهم عامل في الإنتاج، إذ تفوق رأس المعرفية إذن هو في المحل المال والجهد المبذول في العمل. فالذي يحدد قيمة السلعة وقد كشف مفهوم "مجتمع الأول الابتكار والفكر الكامن وراء إبداع تلك السلعة المعرفة" عن التطور في مستويات النظر إلى المعرفة، وكيف أن هذه المعرفة تحولت إلى مصدر قوة تتقدم وتتفوق على مصادر القوة الأخرى، القديمة والتقليدية،حيث باتت تتفوق على الثروات الباطنية، وتتفوق أيضاً على قوة المال.

-**تدفق فيه المعارف والمعلومات** :يحدث ذلك بسهولة ويسر وبدون عوائق وصعوبات بحيث يمكن الوصول إليها بطرق سريعة، وبوسائل متعددة خلال وقت قصير، وبدون مجهود بالغ وتكون متاحة للجميع بدون طبقية أو تمييز. وهذا يعني إشاعة المعرفة وتعميمها في كل مرافق الحياة، بحيث تكون المعرفة هي السمة الجوهرية والمميزة لطبيعة وشخصية المجتمع. ولكن نظرا لأن بما أن المعرفة يسهل المنتجة للمعرفة تعمد إلى نقلها

وانتشارها بسرعة عبر العالم لذلك نجد أن المؤسسات الفكرية وفرض إخضاع الشبكات الإلكترونية لرقابتها الصارمة وإثارة مشكلة الملكية يحرم أسعار عالية على بيع المعرفة التي تنتجها وتحدد تراخيص باستخدامها، وازدهار المجتمعات الأقل تطورا من الإفادة منها في تحقيق ما تصبو إليه من تقدم.

-**تنامي دور العلماء وأهل الخبرة والمعرفة** :وهم تلك الشريحة من الاختصاصيين الذين يمثلون تيارا أساسيا، بحيث يكون الوصف الذي يعرفون به، هو الوصف الذي يطلق على المجتمع برمته، وكأنه تحول إلى مجتمع العلماء وأهل المعرفة. يساهم هذه المجتمع بفاعلية في إنتاج المعرفة وتطويرها، وليس مجرد إتقان استعمالها وتوظيفها. وقد أصبح التقدم في العالم اليوم يقاس بمعايير القدرة على إنتاج المعرفة وتحديثها وتراكمها. وتحول هذا المجال إلى محور التنافس بين الدول والمجتمعات المتقدمة التي تتسابق في بينها على اكتساب مصادر القوة والهيبة والتفوق الحضاري. خصوصا بعد زيادة دور اقتصاد المعرفة في الاقتصاد العام.

تحديات تأسيس مجتمع المعرفة:

هناك مجموعة شاملة من التحديات التي تحول دون تأسيس مجتمع المعرفة ويتمثل في:

* **تحديات تكنولوجية**:تمثل في سرعة التطور التكنولوجي ،وتنامي الاحتكار التكنولوجي وشدة الاندماج المعرفي ،وتفاقم الانغلاق التكنولوجي،والفجوة الرقمية.

* **تحديات اقتصادية** :تتمثل في ارتفاع تكلفة توطين تكنولوجيا المعلومات،وتكتل الكبار،والضغط على الصغار،والتهام الشركات المتعددة الجنسيات للأسواق المحلية،وكلفة الملكية الفكرية،وانحياز التكنولوجيا اقتصاديا الى صف القوي على حساب الضعيف.

* **تحديات سياسية** :تتمثل في صعوبة وضع سياسات التنمية المعلوماتية ،وسيطرة الولايات المتحدة عالمياً على المحيط الجيو معلوماتي،وسيطرة حكومات الدول النامية على الوضع المعلوماتي محلياً،وانحياز المنظمات الدولية على صف الكبار.

* **تحديات اجتماعية وثقافية**:تتمثل في تدني التعليم،وعدم توافر فرص التعليم، والأمية والفجوة اللغوية ، والجمود التنظيمي والتشريعي،وغياب الثقافة العلمية التكنولوجيا وفقدان التنوع الثقافي، وهجرة العقول.

الاقتصاد الرقمي

يشير الاقتصاد الرقمي إلى استخدام التقنية الرقمية في الأعمال التجارية والاقتصادية ويشمل ذلك الاستخدام الواسع للإنترنت والشبكات الاجتماعية والتطبيقات الذكية والحوسبة والذكاء الاصطناعي وغيرها من التقنيات الحديثة لتحسين الكفاءة وتحقيق الابتكار والتنمية الاقتصادية ومن خلال تحسين الاتصالات والتواصل الرقمي بين الأفراد والمؤسسات، يمكن أن يؤدي الاقتصاد الرقمي إلى تحسين الإنتاجية والكفاءة والتكلفة في جميع القطاعات الاقتصادية، بما في ذلك الصناعة والخدمات والتجارة والتعليم والصحة والحكومة .

1-ماهية الاقتصاد الرقمي

إن التطور الهائل في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أدى بانتقال الاقتصاد من الاقتصاد الكلاسيكي إلى الاقتصاد الرقمي، لذا سيتم التعرض إلى مفهوم الاقتصاد الرقمي خصائصه ومتطلباته.

أولا: مفهوم الاقتصاد الرقمي

وهو الاقتصاد الذي تحقق فيه المعرفة الجزء الأعظم من القيمة المضافة ، أما الاقتصاد المبني على المعرفة فهو الاقتصاد الذي تلعب فيه المعرفة دورا في خلق الثروة.

أيضا عرفهGrundstein و Zacklad على أنه : اقتصاد جديد يظهر يتميز بتبادل المعرفة و إنتاج المعارف، هو اقتصاد اللاماديات. في هذا الاقتصاد رأس المال تحول تدريجا إلى رأس مال معرفي.

يرتكز الاقتصاد الرقمي على ركيزتين أساسيتين هما التجارة الإلكترونية وتقنية المعلومات، كما تعتبر المعرفة من أهم مكونات أي نظام اقتصادي، لذلك تتجه الدول إلى بناء تكوين المعلومات باستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فالاقتصاد القائم على المعرفة هو بالفعل اقتصاد جديد وقواعد جديدة تتطلب أساليب جديدة لأداء العمل.

وتلعب تكنولوجيا المعلومات دوراً إستراتيجياً في زيادة معدلات النمو الاقتصادي، وبالتحديد تقوم تكنولوجيا المعلومات وأدواتها المختلفة مثل الشبكة الدولية للمعلومات (الإنترنت) بتحويل وتغيير أنماط الأداء الاقتصادي في المال والأعمال والتجارة والاستثمار من الشكل التقليدي إلى الشكل الفوري بما يحقق تحسين المراكز التنافسية بعنصر الوقت، أي منافسة بالوقت.

ثانيا: خصائص الاقتصاد الرقمي

يتميز الاقتصاد الرقمي بالعمل على نشر مجتمع المعلومات والمعرفة، ومن ثمة تشجيع بناء حكومة إلكترونية، شركات إلكترونية وتجارة إلكترونية. حيث تتمثل أهم خصائصه في:

1- سهولة الوصول إلى مصادر المعلومات(ACCESS)

يعتمد نمو ونجاح الاقتصاد الرقمي على قدرة الأفراد والمؤسسات على المشاركة في شبكات المعلومات ومواقع الإنترنيت. ويتطلب الاشتراك الفعال في تلك الشبكة وفي الاقتصاد الرقمي ضرورة توفر البنية التحتية في الاقتصاد وانخفاض تكلفة ورسوم تلك الخدمات وتوفر الآلات، الأجهزة واستخدام الأموال الإلكترونية.

2- المنافسة وهيكل السوق في ظل الاقتصاد الرقمي

إن مكونات الاقتصاد الرقمي تختلف باختلاف نطاق الاقتصاد، وتأثير شبكات المعلومات والمعايير وتكلفة المعاملات والصفقات ومن المعروف أن التكنولوجيا تتغير بصفة سريعة وتؤثر على منظومات الأعمال من حيث المصادر البديلة، المتدخلات التشغيل ...الخ. وتؤثر تكنولوجيا المعلومات على درجة المنافسة وأساليبها ، ويختلف هيكل السوق وفق درجة تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الاقتصاد الرقمي ويجب أن تتكامل هذه الأخيرة مع القطاعات الاقتصادية.

3- مستقبل الاقتصاد الكلي في ظل الاقتصاد الرقمي

تلعب تكنولوجيا المعلومات دورا أساسيا في زيادة معدلات النمو الاقتصادي وفي الاستثمارات الرأسمالية والتجارة الإلكترونية الداخلية والخارجية. وتؤثر الإنترنت في أساليب أداء المعاملات التجارية وأساليب العمل ولازالت هناك بعض القضايا لم تحسم بعد في الاقتصاد الرقمي مثل:

- نصيب كل فرد من التجارة الإلكترونية،
- حجم الاستثمار في تكنولوجيا المعلومات والعائد منه على نمو التجارة الإلكترونية.

4- الاقتصاد الرقمي يوفر المعلومات لاتخاذ القرارات

يمكن التحكم في المعلومات عن طريق تعلم كيفية تحديد الاحتياجات المعلوماتية ثم اختيار المصادر المناسبة للمعلومات ويوفر كذلك الاقتصاد الرقمي المعلومات المثالية من حيث الحداثة والكفاءة.

ثالثا: متطلبات الاقتصاد الرقمي

إن بناء اقتصاد رقمي يتطلب توفير جملة من العناصر التي تعتبر ضرورية لإيجاده، ومن أهم هذه العناصر ما يلي:

1- تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الاقتصادية

يقصد بتكنولوجيا المعلومات الاقتصادية في شكل بيانات أو مطبوعات، تحويل البيانات الاقتصادية والاستثمارية إلى معلومات اقتصادية، وتستخدم الاتصالات الهاتفية لتقل المعلومات الاقتصادية والاستثمارية في الحصول على السيطرة والتخزين واسترجاع وتشغيل المعلومات الاقتصادية، ويمكن تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات من خلال زيادة مخصصات الأنفاق.

2- متطلبات الاقتصاد الرقمي في المؤسسات المالية

يشترط الاقتصاد الرقمي من المؤسسات المالية الاحتفاظ بالملفات الدقيقة لكل من:

- إدارة القروض (الأفراد والمؤسسات والحكومات)،
- إدارة الاستثمارات (الأفراد والمؤسسات والحكومات)،
- إدارة سياسات التأمين،
- إدارة الحسابات بالبنوك.

3- التطور التكنولوجي العالمي وتكنولوجيا المعلومات الاستثمارية

تطورت الاتصالات من مجرد تلفون لأجهزة المؤتمرات المرئية والفاكس والبريد الصوتي والهاتف المتنقل والبريد الإلكتروني وخدمات الانترنت، كما ساعدت الكابلات المصنوعة من الأنسجة الضوئية وكابلات الهاتف الممتدة عبر المحيط ورقائق الحاسب الالكتروني على التوسع في التجارة الإلكترونية والبنوك الإلكترونية.

2- عناصر الاقتصاد الرقمي :يتكون الاقتصاد الرقمي من مجموعة من العناصر كالأتي:

أولا: الحكومة الإلكترونية : بدأت الحكومات في بعض الدول المتقدمة والنامية تبني مفاهيم الأعمال الإلكترونية لانجاز أنشطتها وأعمالها اليومية كي تقدم خدماتها للمواطنين، وهكذا نشأ مصطلح الحكومات الإلكترونية.

ويقصد بالحكومة الإلكترونية "استخدام تكنولوجيا المعلومات الرقمية في إنجاز المعاملات الإدارية، وتقديم الخدمات المرفقية والتواصل مع المواطنين بمزيد من الديمقراطية".

يوجد حتى سنة 2008: (2288) موقع حكومي على الإنترنت في 196 دولة توضع ما يلي:

- الإنجليزية هي لغة الحكومات الإلكترونية،
- وجود مواقع على الشبكة مرتبطة بالحكومات،
- وجود مواقع تقدم خدمات فورية On-line،
- من أكثر الخدمات تكرارا على الإنترنت: خدمات المطبوعات واستيفاء بعض الطلبات،
- تعتبر دول أمريكا، كندا، أوروبا الغربية واليابان من أهم الدول ذات الحكومات الإلكترونية.

ويشمل نظام الحكومة الإلكترونية المزايا الآتية:

- تبسيط الإجراءات المطلوبة والتنسيق بين الأجهزة الحكومية وزيادة الشفافية
- تقليل الوقت الذي يستهلكه المواطن للحصول على المعلومات من الأجهزة الحكومية،
- تحسين ودعم الأرضية المشتركة مع كل من رجال الأعمال والصحافة والمنظمات الأهلية،
- تحسين مناخ الأعمال والاستثمار،
- زيادة الشفافية الحكومية وتدعيم الإجراءات المضادة للفساد.

ثانيا: الأعمال الإلكترونية

تعرف شركة IBM الأعمال الإلكترونية على أنها: "تحويل عمليات الأعمال الرئيسية من خلال استخدام تقنيات الإنترنت".

وتقوم الأعمال الإلكترونية على فكرة كيفية الأداء في العلاقة بين إطارين من العمل، وتمتد لسائر الأنشطة الإدارية والإنتاجية والمالية و الخدماتية ولا تتعلق فقط بعلاقة البائع أو المورد بالزبون، إذ تمتد لعلاقة المنشاة بوكلائها وموظفيها وعملائها كما تمتد إلى أنماط أداء العمل وتقييمه والرقابة عليه. وضمن مفهوم الأعمال الإلكترونية يوجد المصنع الإلكتروني، البنك الإلكتروني، شركة التأمين الإلكترونية وأية منشأة قد تقيم شبكة الإنترنت لإدارة أعمالها وأداء وظائفها.

ثالثا: الشركات الإلكترونية تحولت المنافسة بين الشركات اليوم من منافسة للمنتجات إلى منافسة نماذج الأعمال بسبب تزايد المخاطر وعدم الكفاءة. ولم تصبح الشركة الإلكترونية مجرد استخدام الإنترنت لتبديل أسلوب التعامل مع الأسواق والمتعاملين، بل تحولت إلى شركة تستخدم مزيج الكمبيوتر ومواقع الإنترنت والبرامج المركبة، والذي يطلق عليه مزيج البرمجيات لتغيير وتطوير جميع أعمال الشركة.

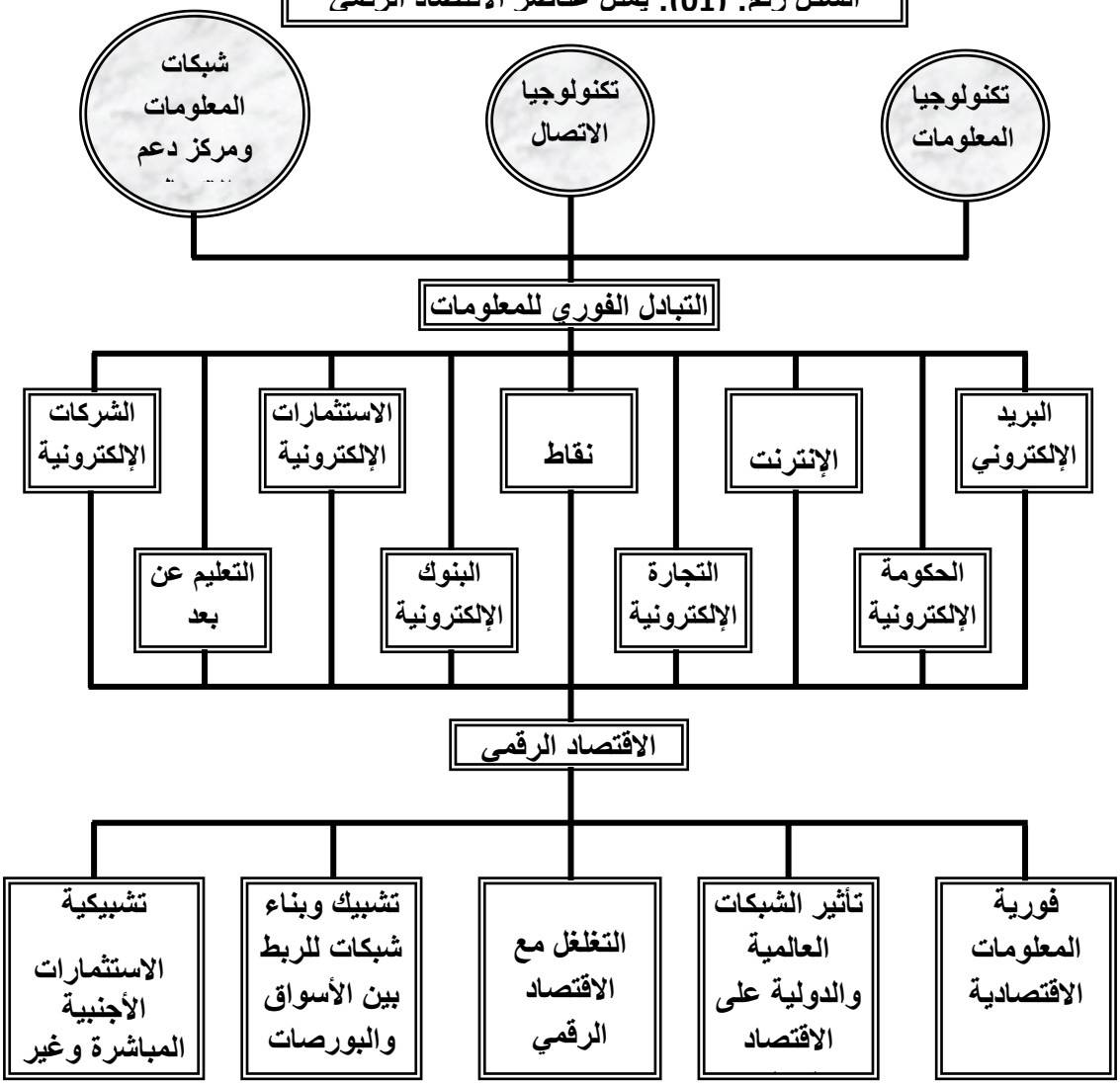
وتحقق الإنترنت للشركات ما يلي:

- تحسين قدرات المتعاملين في التعامل مع الشركة مثل الشراء، السداد بالإنترنت،
- تحسين العلاقة بين المنتجين والمتعاملين،
- تحقيق رضا المتعاملين وحماية المستهلك،
- قياس الآثار المستقبلية للإنترنت والمواقع فيها على العلاقات التجارية والمالية،
- تؤثر الإنترنت في توقعات المتعاقدين من حيث: السهولة، السرعة، الأسعار الخدمات والمقارنات.

رابعا: البورصة الإلكترونية البورصة الإلكترونية عبارة عن تبادل وتداول الأوراق المالية إلكترونيا من خلال شبكة الإنترنت، فجميع الأوراق المالية وحركة تداولها مقروءة على شاشة الكمبيوتر ولكل سمسار موقع على الإنترنت، يستطيع البائع أو المشتري الاتصال

به فوريا للشراء والبيع والإضافة أو الخصم الفوري من حسابه لدى السمسار. وتتم هذه الصفقات مقابل رسم سمسرة أقل من عمولة السمسرة في غياب البورصة الإلكترونية.

الشكل رقم: (01): يمثل عناصر الاقتصاد الرقمي



المصدر: فريد راغب النجار، الاستثمار بالنظم الإلكترونية والاقتصاد الرقمي، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية، 2004، ص: 16.

الفجوة الرقمية تعتبر الفجوة الرقمية مشكلة على المستوى العالمي ،حيث أنها تؤثر على الفرص المتاحة للأفراد والمجتمعات في الوصول إلى المعلومات والخدمات وفرص العمل وتطوير المهارات والمعارف، لذلك يجب اتخاذ الإجراءات اللازمة لتقليل هذه الفجوة وتمكين جميع المجتمعات والأفراد من الاستفادة من فوائد التقنيات الرقمي وسوف نتطرق الى اهم العناصر المتعلقة بالفجوة الرقمية.

أولا: مفهوم الفجوة الرقمية

تعرف الفجوة الرقمية على أنها"الفجوة الفاصلة بين الدول المتقدمة والدول النامية في النفاذ إلى مصادر المعلومات والمعرفة، والقدرة على استخدامها و استغلالها، ولهذه الفجوة أسباب علمية تكنولوجية وتنظيمية فضلاً عن توفر البنية التحتية.

كما تعرف الفجوة الرقمية "بأنها "المسافة المعلوماتية التي تفصل بين المجتمعات المتقدمة والمجتمعات النامية أي بين دول الشمال ودول الجنوب ".

تعرف أيضا الفجوة الرقمية بأنها نتيجة لعدم القدرة على اللحاق بركب اقتصاد المعرفة وعلى استغلال موارد المعلومات لتوليد القيمة المضافة، ولا حل لسد الفجوة الرقمية إلا بتحرير الأسواق وإسقاط الحواجز أمام تدفق المعلومات والسلع والخدمات وحركة رؤوس الأموال وكلها أمور تتطلب سرعة الاندماج في الاقتصاد العالمي وحماية الملكية الفكرية تهدف جذب الاستثمارات الأجنبية المباشرة وتحفيز الاستثمارات المحلية لكونها شرطا أساسيا لتضييق الفجوة الرقمية.

تعرف الفجوة الرقمية بأنها ذاك "التفاوت الموجود بين الدول المتقدمة والدول النامية في المجال الرقمي".

نتيجة لهذا التعريف فإن التمعن في طبيعة الاقتصاديات العالمية نجد أن الاقتصاديات الضعيفة والهشة التي تفتقر لمقومات البنية الأساسية للاتصالات والتعليم والتدريب

البشري المؤهل سوف تعاني من جراء هذه الفجوة وتزايد أكثر من تعميق التنمية الاقتصادية.

ثانيا: أسباب الفجوة الرقمية

هناك العديد من الأسباب التي أدت إلى ظهور الفجوة الرقمية، ويمكن إجمال هذه الأسباب في الآتي:

1- الأسباب التكنولوجية للفجوة الرقمية وتكمن في:

- سرعة التطور التكنولوجي،
- تنامي الاحتكار التكنولوجي،
- شدة الاندماج المعرفي،
- تفاقم الانغلاق التكنولوجي.

2- الأسباب الاقتصادية للفجوة الرقمية

وتتمثل فيما يلي:

- ارتفاع كلفة توطين تكنولوجيا المعلومات،
- تكتل الشركات الكبيرة والضغط على الشركات الصغيرة،
- سيطرة الشركات المتعددة الجنسيات على الأسواق المحلية،
- كلفة الملكية الفكرية،
- انحياز تكنولوجيا المعلومات اقتصاديا لمصلحة الاستثمارات الناجحة.

3- الأسباب السياسية للفجوة الرقمية

وتتمثل في:

- صعوبة وضع سياسات التنمية المعلوماتية،
- سيطرة الدول الرائدة عالميا على المحيط الجيو-معلوماتي،
- سيطرة حكومات الدول النامية على الوضع المعلوماتي محليا.

4- الأسباب الاجتماعية والثقافية للفجوة الرقمية

وتتمثل فيما يلي:

- تدني التعليم وعدم توافر فرص التعليم،
- الدخل والأمية،
- الفجوة اللغوية،
- الجمود الاجتماعي،
- الجمود التنظيمي والتشريعي،
- غياب الثقافة العلمية التكنولوجية.

ثالثا: مؤشرات قياس الفجوة الرقمية

نتيجة لحداثة الفجوة الرقمية هناك صعوبات عدة لقياسها، ولكن هناك جهود تجري من قبل المنظمات العالمية والإقليمية لاقتراح مؤشرات يمكن من خلالها قياس الفجوة الرقمية منها:

1- مؤشرات الكثافة الاتصالية

يقاس بعدد الهواتف الثابتة والنقالة لكل مئة فرد، وسعة شبكة الاتصالات من حيث معدل تدفق البيانات عبرها.

2- مؤشرات التقدم التكنولوجي

يقاس بعدد الكمبيوترات، وعدد مستخدمي الإنترنت وحيازة الأجهزة الإلكترونية.

3- مؤشرات الإنجاز الإلكتروني

يقاس بعدد براءات الاختراع وعدد تراخيص استخدام التكنولوجيا وحجم صادرات المنتجات التكنولوجية العالمية والمتوسط منسوبا إلى إجمالي الصادرات.

4- مؤشرات استخدام وسائل الإعلام

يقاس بدلالة عدد وسائل الإعلام الجماهيري، من أجهزة راديو، تلفزيون صحف...الخ، علاوة على مدى اعتماد الإعلام الجماهيري على المصادر الداخلية منسوبا إلى المصادر الخارجية.

5- مؤشر قياس الذكاء المعلوماتي

وهو من أصعب المؤشرات قياسا نظرا إلى حداثة المفهوم، ويمكن قياسه بصورة تقريبية بعدد حلقات النقاش عبر الإنترنت والأوراق العلمية.

6- مؤشر الرقم القياسي للنفاذ الرقمي

يقوم على أساس عدة عوامل تؤثر على قدرة بلد ما على النفاذ إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات على أساس الاستطاعة المادية والنوعية.

رابعا: آثار الفجوة الرقمية

تعددت آثار الفجوة الرقمية اقتصاديا واجتماعيا منها ما يلي:

- عدم إمكانية تكيف الاقتصاد العربي مع الاتفاقيات الدولية،
- جمود الاقتصاد وعدم إمكان التحول إلى اقتصاد السوق أو الاقتصاد التنافسي
- انخفاض المستوى العلمي وانعزال الفكر العربي،
- انخفاض الوعي التكنولوجي والتواصل مع العالم،
- زيادة الفكر المتطرف من خلال دعم التفاعل مع الفكر العالمي وتوالد الأحقاد ضد الدول المتقدمة،
- غياب القنوات العصرية لتبادل المعلومات بين صناع القرار العربي،
- غياب صور الاتصال الإنساني بين الحضارات المختلفة مما يؤثر سلبا في اتساع الفجوات الرقمية،
- غياب الثقافة المعلوماتية في المجتمع.

إدارة المعرفة

تعد إدارة المعرفة أداة لتدعيم الجهود للاستفادة من جميع الموجودات الملموسة و غير الملموسة، فقد اكتسبت هذه الأخيرة أهمية متزايدة في ظل التحديات الكبيرة التي تواجهها المؤسسات ، كما انصب تركيزها على أبعاد مختلفة تعبر عن طبيعة و مسار عمل إدارة المعرفة من خلال توليد المعرفة و نقلها و مشاركتها و نشرها بين أفراد المؤسسة ، ليتم تطبيقها و استخدامها في الأنشطة الإدارية المختلفة و بما يتوافق مع أهداف التنظيم.

تعريف إدارة المعرفة : هناك العديد من التعريفات لإدارة المعرفة :

-يعرف **finneran** إدارة المعرفة بأنها نظام دقيق يساعد على نشر المعرفة سواء كان على المستوى الفردي أو الجماعي من خلال المنظمة للتأثير بشكل مباشر على رفع مستوى أداء العمل و هي تتطلع إلى الحصول على المعلومات المناسبة في السياق الصحيح للشخص المناسب في الوقت المناسب للعمل المقصود المناسب.

- ويعرف **wiig** إدارة المعرفة بأنها مجموعة من المداخل والعمليات الواضحة والمحددة على نحو جيد تهدف إلى اكتشاف وظائف المعرفة الخطرة، الايجابية منها والسلبية، في مختلف أنواع العمليات، و إدارتها ، و تحديد المنتجات أو الاستراتيجيات الجديدة و تعزيزا دارة الموارد البشرية و تحقيق عدد اخرمن الأهداف الأخرى المراد تحقيقها.

-وتعرف على أنها طريقة لتحسين جمع المعرفة و استخدامها و نشرها لتعزيز ذاكرة المنظمة و تحسين الطريقة التي تستخدم فيها داخل المنظمة و خارجها .

-إدارة المعرفة هي التجميع المنظم للمعلومات من داخل المنظمة وخارجها ، وتحليلها وتفسيرها واستنتاج مؤشرات و دلالات لتوجيه و إثراء العمليات.

-عرفها آخرون بأنها عملية يتم بموجبها تجميع و استخدام الخبرات المتراكمة في أي مكان في الأعمال ،سواء أكان في الوثائق أو قواعد البيانات أو في عقول العاملين

لإضافة القيمة للشركة من خلال الابتكار و التطبيق و تكامل المعرفة في طرق غير مسبوقة.

التعريف الإجرائي: هي تلك العمليات التي تعمل على توليد المعرفة و نشرها ثم تطبيقها داخل المؤسسة و التأكد من إن استخدامها يساعد على تحقيق أهداف هذه الأخيرة، فتعمل بدورها على مشاركتها و تجسيدها في خدمات و نظم و خبرات محددة.

أهداف إدارة المعرفة: يمكن إجمال أهداف إدارة المعرفة في النقاط التالية:

- ✓ التركيز على تنمية الجوانب الاجتماعية و الثقافية والتنظيمية لإدارة المعرفة.
- ✓ المساهمة في المناقشات الخاصة بالسياسات الحكومية و الإجراءات المتعلقة بإدارة و تطوير البنية التحتية لمجتمع المعرفة.
- ✓ التعريف والتوعية بشكل شمولي لمعنى إدارة و تطوير المعرفة ونشره بين رجال الأعمال العرب بحيث تستخدمون بشكل اكبر مبادئ إدارة المعرفة وتعميم الاستفادة عن طريق بلورة الفرص الخاصة بأعمال إدراة المعرفة.
- ✓ دراسة الأوضاع الاجتماعية و الثقافية و الاقتصادية و الأنظمة ذات العلاقة في البلدان العربية التي تؤثر على فاعلية مبادرات إدارة المعرفة.
- ✓ العمل على زيادة عدد الأشخاص الذين يمكنهم الوصول إلى الحسابات الآلية والانترنت والتقنيات .
- ✓ العمل على تنمية العوامل الاجتماعية والثقافية التي تشجع الأفراد على المشاركة في المعرفة ضمن المنطقة.
- ✓ تحسين المعرفة الصريحة المجسدة في العمليات المنتجة و الخدمات.
- ✓ استخدام المعرفة القابلة للوصول لاتخاذ القرار.
- ✓ تحسين استخدام المعرفة المتاحة في الوثائق، قواعد البيانات و البرمجيات.
- ✓ كما تهدف إدارة المعرفة أيضا إلى تحقيق الأتي:

- ✓ اسر المعرفة من مصادرها و خزنها و إعادة استعمالها.
- ✓ جذب رأس مال فكري اكبر لوضع الحلول للمشكلات التي تواجه المنظمة.
- ✓ بناء إمكانيات التعلم و اشباع ثقافة المعرفة و التحفيز لتطويرها والتنافس من خلال الذكاء البشري.
- ✓ تحول المنظمات من الاقتصاد التقليدي إلى الاقتصاد العالمي الجديد(اقتصاد المعرفة).
- ✓ خلق القيمة للأعمال من خلال التخطيط لها و الجودة العملياتية و إدارة و تطوير العاملين و إدارة الزبائن وتقييم الإنتاج.

متطلبات تطبيق إدارة المعرفة:

يتطلب تبني و تطبيق مفهوم إدارة المعرفة توفر مجموعة من المقومات و المتطلبات الأساسية لتهيئة بيئة المنظمة من حيث الجوانب التنظيمية، البشرية و التكنولوجية من اجل الوصول إلى أقصى استفادة ممكنة من المعرفة، حيث تعتبر الموارد البشرية الهياكل التنظيمية، الثقافة التنظيمية وتكنولوجيا المعلومات و الاتصال أهم الدعائم التي ترتكز عليها ممارسات وعمليات إدارة المعرفة وهي كالأتي:

1- الموارد البشرية:

وتعد الموارد البشرية من أهم المقومات التي يتوقف عليها نجاح إدارة المعرفة في تحقيق أهدافها، فهي محور عمل إدارة المعرفة فالقوى البشرية هي التي تتلقى المعرفة بالتعلم وهي التي تعيد إنتاجها و تطبيقها ولهذا تركز المؤسسات على الكفاءات البشرية أو ما يسمى رأس المال البشري لأنها القادرة على تفعيل المعرفة وإنتاجها، ويعين رأس المال البشري "المهارات والمعرفة والقدرات التي تمتلكها القوى العاملة في المؤسسة أو في المجتمع بحيث تجعلهم أكثر إبداعا و إنتاجية"، فتوفير الموارد البشرية اللازمة يعد مطلب

أساسي لا غنى عنه لإدارة المعرفة، وهم يعرفون كذلك بأفراد المعرفة التي تقع على عاتقهم مسؤولية القيام بالنشاطات اللازمة لتوليد المعرفة و حفظها و توزيعها.

2- الهياكل التنظيمية:

يعد الهيكل التنظيمي من المتطلبات الأساسية لنجاح أي عمل بما يحتويه من مفردات قد تقيد الحرية بالعمل وإطلاق الإبداعات الكامنة لدى الموظفين، لذا لا بد أن يتصف الهيكل التنظيمي بالمرونة ليستطيع أفراد المعرفة إطلاق إبداعاتهم والعمل بحرية لاكتشاف و توليد المعرفة، إذ تتحكم بكيفية الحصول على المعرفة و التحكم بها وإدارتها وتخزينها وتعزيزها ومضاعفتها وإعادة استخدامها،ويتعلق أيضا بتحديد وتجديد الإجراءات والتسهيلات والوسائل المساعدة و العمليات اللازمة لإدارة المعرفة بصورة فاعلة وذات كفاءة من اجل كسب قيمة اقتصادية مجدية، ومن هذه الهياكل: الأفقية إلى ما لا نهاية بقلة عدد المستويات بها بالمقارنة بالتنظيم الهرمي، وهذا يعني أن الفرد في أسفل المنظمة لا يكون بعيدا عن القيادة التنظيمية، ويتميز هذا التنظيم بتركيز المعرفة في نقطتين : المركز والإطراف، ويعمل كل طرف على حدي بدون علاقة مباشرة مع الأطراف الأخرى، ولكن الأطراف تتبادل المعلومات عن طريق المركز وبما أن عدد المستويات التنظيمية محدود، يكون تبادل المعلومات بينها سريعا، لان مرورها عن طريق المركز يكون سريعا أيضا.

أما الهيكل الشبكي(ألعنكبوتي)، فهو عبارة عن وحدات منفصلة لها درجات أهمية ووظيفية متقاربة، ولكن لكل تخصصه وتتطلب أعمالهم تفاعلات ومعاملات مستمرة بين الوحدات، فيتكون شكل شبكي وهو ما يسمى بشبكة العنكبوت وذلك لان الارتباط بين الوحدات كلها متكامل، ولكن هذا الترابط في نفس الوقت لا يتم بالقوة، وهذه المنظمات تعمل بحد أدنى من السلطة الرسمية او التدرجية ويكون دور المركز لجميع المعلومات بنفسه و

لنفسه، وبالتالي فإن كل وحدة لديها معرفتها و معلوماتها وهي عن طريق قنوات الاتصال الشبكية بين الوحدات تستطيع مبادلتها مباشرة أيضا مع الوحدات الأخرى.

3- الثقافة التنظيمية:

هي مجموعة القيم و المعتقدات والأحاسيس الموجودة داخل المنظمة والتي تسود بين العاملين مثل طريقة تعامل الأفراد مع بعضهم و توقعات كل فرد من الأخر ومن المنظمة، وكيفية تفسيرهم لتصرفات الآخرين، ويتطلب تطبيق إدارة المعرفة في أية منظمة أن تكون القيم الثقافية السائدة ملائمة ومتوافقة مع مبدأ الاستمرار في التعلم وإدارة المعرفة، وان تكون الثقافة التنظيمية مشجعة لروح الفريق في العمل، وتبادل الأفكار ومساعدة الآخرين، والقوة والمثل الأعلى للقيادة الفعالة التي تعتني بالمعرفة والعوامل التي تساعد على تبني مفهوم إدارة المعرفة، فحسب واحدة من الدراسات التي قام بها المجلس الأمريكي للجودة والإنتاجية فإن إدارة المعرفة تحتاج إلى الموائمة مع ثقافة المنظمة، فهو يعد مطلبا ضروريا، أي يجب أن يكون هناك ربط بينها وبين القيم الجوهرية للمنظمة، من خلال خلق ثقافة ايجابية داعمة لإنتاج المعرفة وتقاسمها وتأسيس بيئة تنظيمية تقوم على أساس المشاركة بالمعرفة و الخبرات الشخصية وبناء شبكات فاعلة في العلاقات بين الأفراد وتأسيس ثقافة تنظيمية داعمة للمعرفة و لتحقيق هذه المتطلبات لابد من وجود مناخ تنظيمي مناسب قائم على تشارك المعرفة وهذا يتطلب تغييرا في العقلية التقليدية و نقلها من مفهوم اختزان المعرفة إلى مفهوم تقاسم المعرفة كما يتطلب أيضا وجود نظام حوافز يدفع الأفراد إلى تقاسم المعرفة.

4- تكنولوجيا المعلومات و الاتصال (البنية التحتية):

أصبح لا يمكن أن تقوم دعائم إدارة المعرفة دون توفر بنية تحتية المتمثلة أساسا في الحواسيب و البرمجيات المختلفة الخاصة بذلك على غرار محركات البحث الالكتروني

و كافة الأمور ذات العلاقة، فنجاح أي مشروع لإدارة المعرفة لابد من استفادة على قاعدة بيانات ومعلومات عصرية و تواكب التطورات الحاصلة، حيث أن القاعدة التقنية تعتبر ضرورية تضطلع بمهمة تزويد وتبادل المعلومات المختلفة داخل التنظيم والقاعدة التكنولوجية هذه تستخدم في كونها يمكن أن نبني عليها ما يلزم من خطط و أهداف وطرق تنفيذ ورقابة على التنفيذ، الأمر الذي يتضمن نجاح المشروع وإدارته وضمانا للاستفادة من البيانات أفضل استفادة ممكنة، الأمر الذي يضمن نجاح تطبيق إدارة المعرفة، ومنه نجاح المنظمة ككل.

عمليات إدارة المعرفة:

وبما انه قد اختلف الباحثون و المنظورون في حقل إدارة المعرفة في عدد وترتيب ومسميات هذه العمليات–كما اشرنا سابقا–فقد قمنا بتصنيف هذه العمليات في ستة عمليات أساسية لإدارة المعرفة تشمل: تشخيص المعرفة، اكتسابها،توليدها،تخزينها وتوزيعها ثم التطبيق ، وعليه فان عمليات إدارة المعرفة الأساسية هي :

1–تشخيص المعرفة:

تعد عمليات تشخيص المعرفة من أولى عمليات إدارة المعرفة وتعد من العمليات المهمة لأنه بدون عملية التشخيص للمعرفة المتواجدة لدينا لن نستطيع الوصول إلى مستوى المعرفة المنشود لأداء أعمالنا من خلال زيادة رصيدنا من المعارف ففي ضوء نتائج عملية التشخيص يتم وضع البرامج والسياسات الأخرى ،وتعد عملية التشخيص مهمة جدا لأنه من نتائجها معرفة مواقع المعرفة المتواجدة و الأشخاص الحاملين لهذه المعرفة ، وبالتالي فان نجاح المنظمة في أدائها لأعمالها يعتمد على دقة نتائج هذه العملية ،وعلى ضوء هذا التشخيص يتم وضع سياسات و برامج العمليات الأخرى لان من نتائج عملية التشخيص تحديد نوع المعرفة المتوفرة وموازنتها بما هو مطلوب معرفته لتحديد

الفجوة المعرفية ، والجهد الذي تحتاجه المنظمة للاستمرار في عملية الاستثمار المعرفي الجديد، وكذلك من نتائج عملية التشخيص اكتشاف معرفة المنظمة وتحديد الأشخاص الحاملين لها ،ومواقعهم.

وبهذا تعد عملية تشخيص المعرفة مفتاحا لأي برنامج لإدارة المعرفة ،وعملية جوهرية رئيسية تساهم مساهمة مباشرة في إطلاق وتحديد شكل العمليات الأخرى وعمقها ،وهي من أهم التحديات التي تواجه المنظمة في أعمالها ،فقد أشار (Alveressan ,1993) إن المعرفة ليست غامضة بحد ذاتها بل أن الغامض يتمثل في الدول الذي تؤديه في المنظمة،وعملية التشخيص تحدد لنا المعرفة لوضع الحلول للمشاكل و استخدام آليات الاكتشاف للبحث.

2-اكتساب المعرفة:

يقصد باكتساب المعرفة الحصول عليها من المصادر المختلفة (الخبراء والمتخصصون، والمنافسون والعملاء وقواعد البيانات ،أو من خلال أرشيف المنظمة) وذلك باستخدام وسائل المقارنة المرجعية، وحضور المؤتمرات و ورش العمل واستخدام الخبراء و الدوريات والمنشورات ، ووسائل البريد الالكتروني و التعلم الفردي.

إن اكتساب المعرفة في المنظمات لا يكون دائما مقصودا،فهناك معرفة يتم الحصول عليها عن طريق الصدفة و تكون نافعة و مهمة للمنظمة وهنا يقع على عاتق المنظمة التعرف على أهمية هذه المعرفة ثم تخزينها واسترجاعها على أفضل وجه ومن ناحية أخرى،فان عملية اكتساب المعرفة تختلف من منظمة لأخرى،فكل منظمة تكتسب المعرفة و تفهمها بطريقتها الخاصة وبالتالي تتأثر المعرفة المخزنة في المنظمة بثقافة المنظمة نفسها، وباختصار فان اكتساب المعرفة يعني خلق معرفة و اشتقاقها وتكوينها داخل المنظمة، وهي قدرة المنظمة على تطوير أفكار وحلول مبتكرة بإعادة الترتيب

المعرفة الصريحة والضمنية ومزجها من خلال التفاعلات التي من شانها تكوين حقائق ومعان جديدة.

3-توليد المعرفة: وتعني خلق واكتشاف واكتساب المعرفة ،إذ أشار (Nomaka& Tukeuchi,1995) إلى أن توليد المعرفة يؤدي إلى توسعها من خلال مجموعتين من الديناميكيات:

- ✓ تحويل المعرفة الضمنية إلى معرفة ظاهرة.
- ✓ تحويل المعرفة من المستوى الفردي إلى المستوى الجماعي عن طريق التشارك، وقدم (Cohen&levintal,1990) نموذج لاكتساب المعرفة يعتمد على البحث والتطوير ويؤكد على ثلاث نقاط جوهرية:

أ- إن توليد المعرفة هو جهد بشري.

ب-تأثير الأبعاد الضمنية و الظاهرة في توليد المعرفة .

ت- الطبيعة التراكمية لتوليد المعرفة.

وبمعنى آخر فعملية توليد المعرفة تعد من أهم عمليات إدارة المعرفة والتي تتضمن ابتكار واكتساب، وشراء المعرفة،والقدرة على الفهم والاستيعاب للمعرفة الظاهرة والحصول على المعرفة الكاملة في أذهان وعقول المبدعين واجب أن يفهم أن ذلك لا يعني الحصول على معرفة جديدة فحسب وإنما القدرة على الإبداع و تطوير الأفكار والحلول كقيم مضافة مع الأخذ في الاعتبار ضرورة المزج بين المعرفة الصحيحة الظاهرة و الضمنية الكامنة لتكوين معان ومعارف جديدة من هذا المزيج، وتوليد رأس مال معرفي جديد يساهم في تعريف المشكلات وإيجاد الحلول الجديدة لها بصورة ابتكاريه مستمرة.

4- تخزين المعرفة:

قد تبذل المنظمة جهدا كبيرا في اكتساب المعرفة إلا أنها قد تكون عرضة لتفقدها سواء بالنسيان او تعثر السبيل في الوصول إليها ، ومن هنا فان تخزين المعرفة واسترجاعها عند الحاجة يشكل عنصرا هاما من عناصر إدارة المعرفة، وعادة ما يشار إلى هذا العنصر باسم الذاكرة التنظيمية و تعرف بأنها الطرق التي تعرف من خلالها تؤثر معرفة الماضي و خبراته في الأنشطة التنظيمية الحالية ، و تصنف إلى نوعين هما: الذاكرة اللفظية والتي تشير إلى المعرفة الصريحة المصنفة مثل أرشيف المنظمة وتقاريرها السنوية وما شابه ذلك و الذاكرة العرضية وتعني المعرفة المحددة المرتبطة بموقف معين في سياق محدد كاتخاذ القرارات المحددة في مكان ووقت محددين .

وتشمل عمليات خزن المعرفة الاحتفاظ و الصيانة و البحث و الوصول و الاسترجاع ومخازن المعرفة وهي ضرورية خاصة بالمنظمات التي يكون معدلات دورات العمل فيها عالية، وتعمل أنظمة قواعد المعرفة على تخزين المعرفة من مصادرها المختلفة لاستخدامها في مساعدة الأفراد على العمل بفاعلية.

وأن أفضل الوسائل للبحث و الوصول إلى المعرفة تعتمد على مبدأ الإبحار(Nivigation) الذي يؤدي إلى اكتشاف الوثائق و بناء معرفة جديدة اذ قد تكون المعرفة مخزونة في عقول الأفراد او تقارير المنظمة او أنظمة و قواعد البيانات.

5 - توزيع المعرفة:

تنمو المعرفة بوصفها موجودا بزيادة الاستخدام و المشاركة، وبتبادل الأفكار و الخبرات و المهارات بين الأشخاص لذا تسعى المنظمات إلى تشجيع المشاركة و توزيع المعرفة والتي تشمل : التوزيع و النشر (distribution)، والمشاركة ,(sharing)، والتدفق (flow)، والنقل(Transfer) ،والتحريك(Moving) ، و الغرض إيصال المعارف لكل

أفراد المؤسسة بحيث أن اقتصارها على أفراد و فئات محددة يفقد الإدارة قيمتها فتوفير المعرفة الصحيحة للشخص الصحيح في الوقت الصحيح يعتبر جوهر عملية التوزيع وان عمر الخبرة محدود بسبب التقنيات الجديدة فلا يمكن لأحد ان يحتكر المعرفة، و ينبغي على الأفراد و الشركات أن يجددوا معرفتهم ، وانه إذا كان من السهل توزيع المعرفة الصحيحة من خلال استخدام الأدوات الالكترونية (الانترنت) فان المؤسسات لا زالت تتطلع إلى المشاركة بالمعرفة الضمنية الموجودة في عقول الأفراد وهذا ما يشكل التحدي الأكبر لإدارة المعرفة.

وخلال هذه العملية يجري توزيع للمعرفة حتى تصل إلى كل نقطة من نقاط العمل عن طريق التعليم و البرامج التدريبية و النظم المسندة بالمعرفة المؤتمنة و شبكات الأعمال الخبيرة، ويتم توزيع تلك المعرفة داخل المنظمات بشكل شامل لتشمل الأفراد والإجراءات و التكنولوجيا و المنتجات من سلع و خدمات مختلفة.

6-تطبيق المعرفة:

إن هذه العملية تعتبر هي المستهدفة في عمليات إدارة المعرفة ، حيث تصبح فيها المعرفة و توظيفها أهم وسيلة في انجاز الأعمال بالمنظمة ، وفي هذه المرحلة تتجسد فائدة إدارة المعرفة وتتحدد مدى صحة وفعالية الأداء المعرفي في المراحل السابقة.

ان المعرفة تأتي من العمل وكيفية تعليمها للآخرين ، والتعلم يأتي عن طريق التخزين و التطبيق، فتطبيق المعرفة يسمح بعمليات التعلم الفردي و الجماعي و المشاركة في المعرفة التي تؤدي إلى ابتكار معرفة جديدة ، على أن تطبيق المعرفة يجب أن يتماشى مع إستراتيجية المنظمة، كما أن نجاح أي منظمة في برنامج إدارة المعرفة لديها يتوقف على حجم المعرفة المنفذ قياسا بما هو متوافر لديها .

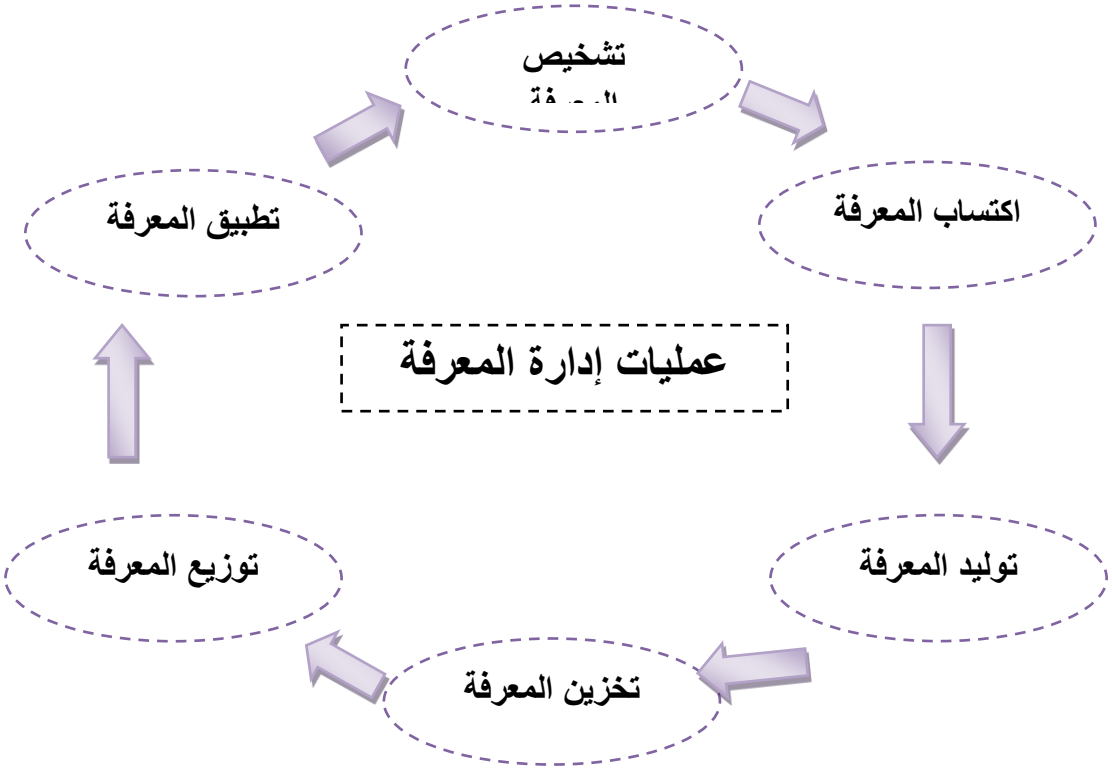
إن الجانب الجوهري من وجهة النظر المستندة على المعرفة للمنظمات يتمثل في أن الميزة التنافسية تكمن في تطبيق المعرفة، وليس في المعرفة ذاتها . ومن هنا يؤشر دعم نظم تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات لعملية تطبيق المعرفة عن طريق دمج المعرفة في الإجراءات المنظمة، باعتبارها مجالا متعددا للأنظمة و بصفة عامة هناك عدد من الخطوات المبدئية قابلة للتطبيق في عدد كبير من المنظمات هي:

أ- الخطوة الأولى : هي تحديد المعرفة الأزمة بصورة فعلية للمنظمة و تعتبر هذه الخطوة ضرورية لخلق محتوى جوهر الكفاءات الضرورية و نجاح المنظمة.

ب- الخطوة الثانية: هي تحديد محتوى و هيكل المعرفة و يعتمد ذلك على المنظمة ذاتها فكل فرد عنصر في هذا الهيكل ، حيث يجب ان تفحص وتراجع قاعدة المعرفة المتاحة لديها، و يمثل ذلك مخزون الرأس مال الفكري، والذي تحرزه فعليا بعمليات حفظ المعرفة سواء الرسمية او غير الرسمية.

ذكرنا في الشكل (رقم 02) إن دورة حياة المنظمة تمثل بحركة حلزونية تتحرك في نشاطات تشخيص المعرفة، اكتساب المعرفة ، توليد المعرفة، تخزين المعرفة ، توزيع المعرفة ، وأخيرا تطبيق المعرفة ،و تبدو المرحلة الأخيرة بداية لحركة جديدة في حياة المعرفة ، أي بداية لولادة معارف و مهارات جديدة، فتطبيق المعرفة ليس نهاية مطاف وإنما هي مهاد لانبثاق ولادة مبتكرة وجديدة للمعرفة و المهارة الإنسانية و التنظيمية والتقنية.

الشكل رقم (02): عمليات إدارة المعرفة



المصدر: غضبان ليلى: دور إدارة المعرفة في تحسين أداء الموارد البشرية بالمؤسسة الاقتصادية، أطروحة دكتوراه في علوم التسيير، جامعة باتنة 01، 2018، ص 104.

خلاصة:

من خلال ما سبق نستطيع القول أن السمة الأساسية لمجتمع المعرفة هو الحاجة إلى التعلم المستمر ، حيث تكون قدرة كل فرد على التعلم طوال الحياة ذات أهمية قصوى ومجتمع المعرفة مرتبط بالعالم الذكي من خلال تطوير التعليم واستخدام المعلومات والاتصالات الحديثة في جميع المجالات .فمجتمع المعرفة يتأثر بتوفير البنية اللازمة لوسائل الاتصال وتقنياتها وإمكانية الوصول إليها للجميع ، وكذلك بنشر تكنولوجيا المعلومات وتطبيقاتها في مختلف مجالات الحياة بالإضافة إلى الاهتمام بالمعلومات وتكييفها مع الظروف الموضوعية للمجتمع والثورة الإلكترونية المعاصرة تبشر بإمكانية الانفتاح على مجالات عديدة ومتنوعة يسهل إنشاء مجتمع المعرفة في العديد من مجالات العلوم والتكنولوجيا .

المحاضرة الرابعة: التعليم العالي وبناء مجتمع المعرفة

تمهيد:

يعد التعليم العالي أحد العوامل الرئيسية في بناء مجتمع المعرفة وتعزيز تطوره، حيث يعتبر التعليم العالي المستوى الذي يلي التعليم الثانوي ويشمل الدراسات والأبحاث التي تتم على مستوى الجامعات والكليات والمؤسسات التعليمية المتخصصة.فهذه المؤسسات تلعب دورًا حاسمًا في بناء مجتمع المعرفة من خلال توفير بيئة تعليمية تشجع على الابتكار والاكتشاف وتنمية المهارات والمعارف اللازمة لمواكبة التطورات الحديثة، وتساهم في إعداد جيل من الخريجين المؤهلين القادرين على التفكير النقدي وحل المشكلات المعقدة وتطبيق المعرفة في سياق العمل والمجتمع ، فالتعليم العالي يعد مفتاحًا للتحرر الفكري والتنمية الشخصية والتقدم الاجتماعي والاقتصادي. وسوف نحاول من خلال العناصر الآتية التطرق الى أهم النقاط التي تربط التعليم العالي بمجتمع المعرفة.

مفهوم التعليم العالي:

يعرف التعليم العالي بأنه:" كل نمط للتكوين أو للبحث يقد "ي مستوى ما بعد الثانوي من طرف مؤسسات التعليم العالي، ويمكن أن يقدم تكوين تقني على مستوى عال من طرف مؤسسات معتمدة من طرف الدولة."

ويعرف أيضا بأنه : " أعلى مرحلة في التعليم وهو الجهود والبرامج التعليمية المتطورة التي تتم على مستوى الجامعات والكليات والمعاهد والمراكز المرتبطة به".

وكتعريف **إجرائي** يعرف التعليم العالي بأنه مستوى التعليم الذي يأتي بعد مرحلة التعليم الثانوية ويشمل الجامعات والكليات والمعاهد والمؤسسات التعليمية الأخرى التي تقدم درجات أكاديمية ومهنية متقدمة وهو آخر مرحلة من مراحل التعليم النظامي ، ويعتبر

التعليم العالي المرحلة التعليمية التي تمكن الطلاب من توسيع معرفتهم وتطوير مهاراتهم في مجالات محددة والحصول على مؤهلات أكاديمية أعلى.

مفهوم مجتمع المعرفة:

يعرف مجتمع المعرفة بأنه ذلك المجتمع الذي يقوم أساسا على نشر المعرفة و إنتاجها وتوظيفها بكفاءة في جميع مجالات نشاطات المجتمع: الاقتصاد و المجتمع المدني والسياسة والحياة الخاصة وصولا للارتقاء بالحالة الإنسانية .

تأثير المعرفة في مسارات التعليم العالي:

يشير السلمي و عبد الحليم إلى ابرز الآثار المعرفية على مؤسسات التعليم العالي:

- تغير أهداف العلم و توجهه للتطبيقات فيما يعرف بتكامل المعرفة و لمزيد من التعلم التعليم .
- تغير أساليب وأدوات الحصول على المعرفة وتنظيم تراكمها واسترجاعها بالحاسب الآلي.
- ازدياد الروابط البحثية وبرامج التبادل العلمي مما يؤدي إلى زيادة الإنتاجية والكفاءة البحثية.
- تزايد البحوث بين التخصصات فيما يعرف بالدراسات البيئية لتبادل الخبرة والمعرفة والأداء .
- تزايد الاستثمار الدولي في البحوث التطبيقية و التطوير في استخدام الأنشطة المعرفية .
- تزايد وضع المعايير العلمية في عالم ابتكاري لتجنب التكرار ووضع المبتكر في المقدمة.
- حماية الملكية الفكرية في الاتفاقيات الدولية و إعطاء دور واسع للعلم والخبرة والمهارة .

- تقادم المعارف وانخفاض قيمة ما يتم اكتسابه في الجامعات و المؤسسات التعليمية بشكل عام.

تلعب المعرفة دورًا حاسمًا في مسارات التعليم العالي فهي توفر للطلاب فهمًا أعمق للمجالات المعرفية المختلفة والتي تسمح لهم بالمساهمة في إضافة المعرفة الجديدة وتطوير حلول مبتكرة للتحديات الحالية والمستقبلية مما يسهم في تعزيز جودة التعليم.

وبالطبع، المعرفة المكتسبة في التعليم العالي تؤثر على فرص العمل للطلاب. فالأفراد الذين يتمتعون بالمعرفة العميقة والمهارات اللازمة في مجالات معينة يكونون أكثر قدرة على الاندماج في سوق العمل وتحقيق نجاح مهني.

بالإضافة إلى ذلك،فإن المعرفة تساهم في تنمية شخصية الطلاب بشكل عام،إذ يتعلم الطلاب كيفية التفكير بشكل منهجي، تحليل المشكلات، واتخاذ القرارات ،كما تساعدهم المعرفة على فهم العالم وتوسيع آفاقهم الفكرية والثقافية.

بشكل عام، لا يمكن الإنكار أن المعرفة تلعب دورًا حاسمًا في مسارات التعليم العالي، سواء من حيث جودة التعليم، اختيار التخصصات، فرص العمل...الخ

سمات وملامح التعليم العالي في مجتمع المعرفة:

يفرض مجتمع المعرفة تحديات كبيرة تستلزم على مؤسسات التعليم العالي استراتيجيات حديثة ومتطورة تتماشى ومعايير العصر وبالتالي يتعين عليها أن تكون ذات نوع خاص وتتفق بأنها:

- ✓ تعمل على نشر ثقافة المعرفة المبنية على البحث والاستقصاء تغرس في أذهان المتعلمين الدافعية للتعلم والانضباط المستمر للتعلم الذاتي وكذا تقدم المعرفة في صورة محتوى وعمليات.

- ✓ تفتح أبوابها للمتعلمين من جميع المستويات التعليمية ، فهي تعمل مبدأ التعليم للجميع الذي يتيح فرصة أخرى للتعلم بالنسبة للأشخاص الذين لم يحصلوا على تعليم عالي في مراحل حياتهم الأولى لأسباب ما.
- ✓ لا تحتكر التعليم، فالتعليم في مجتمع المعرفة يجب أن يعم المجتمع بكامله فالمؤسسات الربحية وغير الربحية عليها أن تصبح مؤسسات تعليم وتعلم، وعلى الجامعات والمعاهد إقامة وتوطيد علاقة اشتراكية مع الموظفين والمؤسسات، ومرة أخرى قد لا نكون بحاجة إلى تأكيد أن بناء مستقبل مجتمع المعرفة رهن بقدرة التعليم العالي على تكوين العقلية المستقبلية التي قوامها الموضوعية والواقعية ، النهج العلمي والالتزام الخلقي والتي من أبرز خصائصها الارتياد والمغامرة المحسوبة التنظيم والتخطيط، التساؤل والنقد المرونة والتكيف، الشمول والعمق،التجديد والتأصيل ، الإبداع والابتكار.

وكخلاصة لما سبق فإن مجتمع اليوم بحق أصبح يراهن على الغد بالتعليم العالي الذي يعد من العوامل التي سيكون لها تأثير كبير لإرساء أسس متينة لمجتمع المعرفة ولذلك يجب على مؤسسات التعليم العالي من جامعات ومعاهد ومراكز أبحاث استخلاص الأدوار الجديدة لها في ظل التحول المشهود في العالم وذلك انطلاقا من تحليل وضعيتها الحالية.

دور التعليم العالي في بناء مجتمع المعرفة :

يلعب التعليم بجميع مستوياته وخاصة التعليم العالي دوراً أساسياً ومحورياً في عملية التنمية الاقتصادية والاجتماعية وفي بيئة أفراد المجتمع للتكيف مع التطورات المتلاحقة في المجالات العلمية والمهنية المختلفة وقد تنبأت مفوضية مجتمع التعليم في اجتماعها سنة 2002بأن الدول التي سوف تحقق نجاحا في القرن الواحد والعشرين هي الدول التي لديها مواطنون متنكرون وماهرون ولديهم القدرة على التكيف ، لذلك ترى المفوضية أن المواطن ممثلا في مهاراته وقدراته ومعرفته وابتكاره هو مفتاح النجاح في المستقبل ولذلك

يجب أن يأخذ موضوع توفير فرص التعليم أولوية بجانب تنمية المهارات والقدرات للجميع ، وأن بروز مجتمع المعرفة يعني الحاجة المتزايدة لقوى عاملة تكون أكثر تعليما ومهارة في جميع قطاعات الاقتصاد. كما أن مجتمع المعرفة هو مجتمع للتعلم يضم منظمات تعل يعتمد فيها النجاح الاقتصادي على قدرة العاملين على التعلم الذاتي والتعلم التشاركي يتعلمون من بعضهم بعضا ،كما يتصف الاقتصاد في مجتمع المعرفة بأنه اقتصاد المعرفة يقوم على المعرفة ويعمل بطاقة العقل (طاقة التفكير والتعلم والابتكار)وليس بالثروة الطبيعية أو بطاقة الآلة ومن جانب آخر يؤكد على الأهمية الإستراتيجية للتعليم العالي في المجتمع المعاصر.

ويكاد ينعقد الاجتماع على أن التعليم الجامعي هو الأجدر بالقيام ببناء مجتمع المعرفة مقارنة بغيره من مراحل التعليم الأخرى،وذلك نظرا للوظائف الأساسية التي تضطلع بها الجامعات والتي يمكن أن تساهم في تكوين مجتمع المعرفة وتشكيله،ونظرة سريعة لهذه الوظائف تكاد تتطابق مع أسس بناء مجتمع المعرفة(فالبحث العلمي هو القادر على إنتاج المعرفة وتوليدها،والتدريس هو الذي يتم من خلالها نشر المعرفة،أما خدمة المجتمع وتنميته فهي لا تتحقق إلا من خلال تطبيق المعرفة وتوظيفها).ولذلك فإن هناك تماثلا بين وظائف الجامعة وبين دورة المعرفة(إنتاجا ونشراً وتوظيفاً) ،ومن هنا كان اعتقاد الباحث بأن الجامعة هي أجدر المؤسسات إسهاماً في تحقيق المعرفة عن غيرها من مؤسسات المجتمع الأخرى،والتي تستطيع أن تفي حاجات المجتمع ومتطلباته.

إن الجامعات كانت دوما هي المؤسسات التي تولد فيها المعرفة وتنمو وتزدهر ، إذ أن الجامعات تتوفر على الإمكانيات اللازمة لإنتاج المعرفة وتطبيقها ، ويرتبط مجتمع المعرفة بالجامعات ارتباطا وثيقا ،كما أن دور الجامعة في تسريع إنتاج المعرفة كان دوما واحدا من أقوى المحاور التي تهيأ الشكل الجديد للمجتمع وفي الوقت ذاته ، فإن مجتمع المعرفة له أثره على الحياة التقليدية في الجامعات ،ويذكر أنه يمكن تحديد

مجالات النشاط الجامعي في ثلاثة جوانب رئيسية تتمثل في المجال المعرفي القائم على التدريس الذي يلعب دورا في نقل المعرفة إلى الأجيال القادمة وجال البحث العلمي الذي يقوم بزيادة المعرفة وتحديثها، ومجال خدمة المجتمع وذلك بالمساهمة بفاعلية وايجابية في تلبية حاجة الفرد والمجتمع الآنية والمستقبلية من كوادر متخصصة في مجالات متنوعة.

معوقات قيام الجامعة بتحقيق مجتمع المعرفة :

تواجه الجامعة عند قيامها بعمليات تكوين مجتمع المعرفة في معظم البلدان العربية صعوبات عدة من أهمها:شح الإمكانات المتاحة للأفراد، والمؤسسات، والتضييق على نشاطه في بعض الأحيان من السلطات الحاكمة ،وغياب الديمقراطية في مسألة تداول المعلومات ،وغياب الشفافية اللازمة للتعامل الحر مع البيانات والمعلومات التي تعد أساسا لتكوين مجتمع المعرفة،وكان من نتائج ذلك قصور فعالية الجامعة عن تهيئة المناخ المعرفي والمجتمعي اللازمين لإنتاج المعرفة.وفيما يلي بعض المعوقات التي يمكن أن تعوق الجامعة عن القيام بدورها في تحقيق مجتمع المعرفة وبنائه،نذكر منها ما يلي:

- غياب ديمقراطية المعلومات وذلك شرط موضوعي ليمكن تفادي الشمولية والسلطوية وتتضمن ديمقراطية المعلومات حماية خصوصية الأفراد والحق في المعرفة وحق استخدام المعلومات المتاحة وبنوك المعلومات.
- انتشار ظاهرة الطاعة في مؤسسات التعليم العربية من خلال انتهاج سياسات تعيق كل ما من شأنه تحفيز النقاش والحوار،لتسهم في بناء إنسان يعتمد على الأخر ومستسلم وسلبي ،بعيد عن أجواء حرية المعرفة والإبداع فقد نتج عن الطاعة التي تفرضها قمة

الهرم التعليمي ويجسدها النظام السياسي ،بناء فرد تابع للانجازات الموروثة عن غيره،دون ادني محاولة للإبداع الذاتي التي يتطلبها مجتمع المعرفة.

- اعتماد المؤسسات التعليمية على الوساطة السياسية في التعيين بالمناصب القيادية،بعد اعتماد معايير الولاء والمصالح الخاصة مما أدى إلى تحول هذه المؤسسات إلى مرافق هامشية لا دور لها في إنتاج كفاءات ذات محتوى علمي تسهم في البناء والتطوير ،ولعل هذا يعد من أبرز الأسباب التي تقف وراء الأزمة المعرفية داخل الجامعات العربية.
- غياب الحرية الأكاديمية عن كثير من مؤسسات التعليم العربي،على الرغم من ان الحرية الأكاديمية حق شرعي لآي مواطن وفقا لقوانين المواطنة العلمية،ونادرا ما توجد مؤسسة تعليمية عربية لا تمتد إليها يد السلطة وتخضع لتحكمات النظام السياسي السائد.
- افتقار الأنظمة التربوية والتعليمية إلى التنوع والجودة التي تمكن الطالب من الحصول على المعرفة الضرورية للإبداع،فقد أدى ترتدي النوعية إلى تقويض أهداف التعليم الأساسية،وفي مقدمتها تحسين نوعية الحياة وإثراء قدرة المجتمع،هذه الأمثلة تشير إلى عدم الاهتمام بالوظيفة المعرفية والتثقيفية والتربوية البناءة،كإحدى مقومات مجتمع المعرفة،الذي يدعو لضرورة توفر تعليم منفتح ومستنير للبناء المعرفي.

الجامعة ومتطلبات مجتمع المعرفة :

من أجل أن تتمكن الجامعة بممارسة دورها المنوط بها في بناء مجتمع المعرفة لا بد من توافر عدد من المتطلبات التي تحتاجها الجامعة وتسعى لامتلاكها حتى تتمكن من المساهمة في بناء مجتمع المعرفة والتي سنذكرها في نقاط محددة:

-إصلاح هياكل البحث العلمي مما يخول للجامعة أن تقوم بدور نشيط في توليد معرفة لمتطلبات التنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد وذلك نشاء مراكز متخصصة في بحث التنمية ونقل التكنولوجيا .

– إنشاء حاضنات للمقاولات المبدعة الناتجة عن استغلال الملكيات،مع القيام بشراكات لإقامة مشاتل للمقاولات المبدعة وذلك بضرورة إنشاء مجمع تكنولوجي للجامعة يحتضن هذه المقاولات وكون له شراكة مجتمعية مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

–على الجامعة أن تدرك مرحلة العولمة وأثارها وتعمل على تعديل المناهج لتشمل تخصصات جديدة،مع تعيين أعضاء هيئة تدريس وباحثين من جميع أنحاء العالم،مع المشاركة في مشاريع بحثية عالمية وفي شبكة على مستوى العالم،حيث يحتاج مجتمع المعرفة إلى طرائق جديدة للتعليم والتعلم والتكوين والتدريب من خلال طرائق تدريسية تتجاوز التعليم السلبي لوضع المعلم والمتعلم في محيط بناء نشيط متفاعل ومشجع على التعلم الذاتي من خلال شبكات التعلم والمعارف المتبادلة.

زيادة وعي وثقافة العاملين لجامعة بمختلف مستوياتهم بأهمية المعرفة،وبضرورة امتلاك مهارات وأدوات التعامل مع والابتكار،تبادل الأفكار والممارسات الإبداعية. المعرفة وإدارتها و تأسيس ثقافة المعرفة بما يتضمنه من قيم ترسخ روح الفريق،الثقافة،التعاون،الرؤية المشتركة،الإبداع الجامعية والتوجه نحو اقتصاديات المعرفة والإدارة المعرفية ، حيث دخول الجامعة في مجال تسويقها، كل ذلك مع الحرص – تعميق التداخل بين التخصصات في مسار تطوير المناهج والتوسع ضمن الجانب التقني وإعادة هيكلة وتنظيم البنية على الحفاظ على خصوصية الجامعة وحريتها واستقلاليتها.

آليات تفعيل أدوار الجامعة لتحقيق متطلبات مجتمع المعرفة:

وتشمل مجالات (البحث العلمي، الاتصال والتواصل العلمي، طرائق التدريس خدمة المجتمع) وتتحدد الإجراءات اللازمة لتحقيقها فيما يلي:

أ- مجال البحث العلمي:

- زيادة إنتاجية البحث العلمي من قِبل الجامعة والتبادل مع مراكز البحوث العربية وذلك من خلال زيادة عدد المجلات والكتب والدوريات التي ينتجها أعضاء هيئة التدريس.
- التوسع في إجراء البحوث العلمية من قِبل أعضاء هيئة التدريس وتدريب الطلاب على إنتاج المعرفة، وربطها بمشكلات واقعية واجتماعية، ونشر نتائجها وتداولها وتطبيقها، بحيث تحول الجامعة إلى مصنع لإنتاج المعرفة.
- الإهتمام بإجراء البحوث التطبيقية التي تسهم في تنمية المجتمع ورفع كفاءته.
- تشجيع النشر العلمي محلياً وإقليمياً، ومسايرة التجديدات في هذا المجال.

ب- مجال الاتصال العلمي:

- قيام تفاعل أكاديمي بين كليات الجامعة وبين الأقسام الأكاديمية المختلفة داخل كل كلية كبنية تنظيمية فعالة، مما يثرى البحث العلمي ويزيد من قدرة الجامعات على إنتاج المعرفة.
- التلاحم بين الجامعات ومؤسسات العمل بالمجتمع، مما يؤدى إلى الإرتباط الوثيق بين التعليم والعمل وبذلك يتم تطبيق المعرفة ونشرها.
- إعداد مشروعات بحثية مشتركة بين الجامعات لتحقيق التبادل الأكاديمي.
- الإنفتاح العلمي على الجامعات الأجنبية والإستفادة من خبراتها العالمية، بما يدعم فرص الجامعة على الإبداع، والإسهام في حلقات المعرفة.
- تشجيع الجامعة فرص النشر العلمي الإلكتروني بأجور رمزية.

- إنشاء قاعدة بيانات مركزية للمعلومات داخل الجامعة.

ج – مجال طرائق التدريس:

- تطوير أساليب جديدة لمتابعة العملية التربوية، بدلاً من المقررات والساعات المعتمدة والدرجات، وتجاوز التخصصات الضيقة والإتجاه نحو التخصصات العلمية العريضة.
- الإهتمام بالعلوم التطبيقية والتكنولوجية، ونشر المعلومات التكنولوجية لتصبح في متناول جميع الطلاب، بما يسهم في إعدادهم لمواكبة سوق العمل.
- تنمية قدرة الطلاب على أسلوب الحوار والمناقشة ، من خلال تبنى استراتيجيات تدريس حديثة تجعل الطالب محور العملية التعليمية.
- الإهتمام بتوفير المقررات الإختيارية التي ترتبط بتخصصات متنوعة، لإتاحة الفرصة أمام الطلاب لاختيار التخصص الذي يتناسب مع رغباتهم.
- تشجيع الطلاب على التعلم الذاتي، بحيث يسهم في إعداد خريجين قادرين على المساهمة بفاعلية في تأسيس مجتمع المعرفة.

د – مجال خدمة المجتمع:

- تقديم برامج إثرائية مساندة للعاملين في مختلف قطاعات المجتمع لتطوير مهاراتهم ومعرفتهم.
- التخفيف من حدة المركزية في إدارة التعليم الجامعي.
- التنوع في مجالات البحوث وربطها بخدمة المجتمع للوصول إلى حلول لمشكلاته.
- إعطاء فرصة للمجتمع المحلى للمشاركة في إدارة التعليم الجامعي.
- زيادة التعاون بين الجامعة ومؤسسات المجتمع المدني، بحيث تساهم هذه الهيئات والمؤسسات في تمويل البحث العلمي.

- ربط الإنتاج المعرفي خاصة البحوث والتأليف العلمي، بحاجة المجتمع والقطاعات التنموية التي تخدمها الجامعة، من خلال مخطط بحثى تصنعه الجامعة بمشاركة الهيئات المستخدمة للمعرفة.

مشاركة مؤسسات المجتمع المدني في تأسيس مجتمع المعرفة ، من حيث مساهمتها في تمويل التعليم الجامعي، وتبنيها لبعض المشاريع البحثية وعقد الدورات التدريبية لخريجي الجامعات لتأهيلهم معرفياً، وتزويدهم بمهارات سوق العمل.

خلاصة:

بناءً على ما تم ذكره سابقًا، يمكن القول أن التعليم العالي يعتبر عاملاً محوريًا في بناء المجتمع المعرفي، ويتوقع أن يكون للتعليم العالي تأثير كبير في تشكيل المستقبل وإرساء أسس قوية لمجتمع يعتمد على المعرفة والابتكار.

وبناءً على ذلك، تتحمل مؤسسات التعليم العالي، مثل الجامعات والمعاهد ومراكز البحوث، مسؤولية كبيرة لاستكشاف وفهم الأدوار الجديدة التي يجب عليها تحملها في هذا العصر المتغير، فيجب عليها تحليل وضعيتها الحالية واستيعاب التحولات المشهودة في العالم، وذلك لتكون قادرة على تلبية التحديات الجديدة وتوفير التعليم والبحث الذي يلبي احتياجات المجتمع ويدعم تطوره.كما يجب على مؤسسات التعليم العالي أن تتبنى نهجًا مرنًا ومبتكرًا، وأن تستثمر في تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطوير مناهج تعليمية حديثة ومتطورة. ينبغي لها أن تشجع البحث العلمي والابتكار وتعزز التعاون الدولي والشراكات مع القطاع الصناعي والحكومي، لتعزيز التطور التكنولوجي وتحفيز التقدم العلمي والاقتصادي. بإختصار، فإن مؤسسات التعليم العالي يجب أن تتبنى استراتيجيات متقدمة تتيح لها الاستفادة من فرص التحول المشهود في العالم، وتلعب دورًا فعّالًا في تعزيز مجتمع المعرفة وتحقيق التنمية المستدامة في المستقبل.

المحاضرة الخامسة: البحث العلمي وجودة التعليم العالي

تمهيد:

شكلت مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي دوراً هاماً في تطوير وتزايد وكذا خروج مختلف المشاريع العلمية للعالم الاقتصادي، ذلك ان جودة التعليم العالي شكلت المكان الأول والأساسي لتنمية البحوث العلمية التي تشكل ابتكارات علمية ذات المقدور التكنولوجي العالي،كما يعتبر البحث العلمي الركيزة الأساسية لبناء مجتمع المعرفة الذي تكون فيه مختلف الأنشطة قائمة على المعرفة والمعلومات بشكل أساسي والتي تساهم في تطور المجتمع، فالعديد من الدراسات الاقتصادية الحديثة قد أثبتت أن مردودية البحث العلمي كبيرة جداً، وأن الاستثمار في البحث العلمي لا تقل أهميته عن الاستثمار في أي مجال آخر، إذ أصبحت العلوم عنصراً أساسياً في دعم اقتصاد الدول.

ماهية البحث العلمي:

مفهومه:

اختلفت تعاريف البحث العلمي بإختلاف أهداف ومجالات وأدوات ومناهج البحث سنورد بعض منها كما يلي:

البحث العلمي هو عملية فكرية منظمة تستقصي الحقائق بهدف الوصول إلى إجابات او حلول للأسئلة او المشكلات التي تواجه الأفراد او الجماعات.

جاء تعريف البحث العلمي بأنه محاولة منظمة للوصول إلى إجابات أو حلول لأسئلة أو لمشكلات التي تواجه الأفراد والجامعات في مواقعهم وحياتهم الاجتماعية ومشكلاتهم اليومية.

وهناك من يعرفه:بأنه طريقة لتحسين أساليب الحياة والعمل بوسائل علمية دقيقة لتحقيق طموحات المجتمع.

يعرف بأنه :"مجموعة النشاطات التي تحاول إضافة معرفة أساسية جديدة على حقل أو أكثر من حقول المعرفة من خلال اكتشاف الحقائق بإستخدام أساليب منهجية موضوعية". وكتعريف **إجرائي** نستطيع القول أن البحث العلمي هو وسيلة منظمة تهدف إلى اكتشاف الحقائق بغية الوصول إلى حلول للمشاكل التي تعترض الأفراد والجماعات .

1. خصائص البحث العلمي:

يتميز البحث بمجموعة من الخصائص هي كالأتي:

- عملية منظمة للسعي وراء الحقيقة أو إيجاد حلول لحاجة علمية أو اجتماعية أو عملية، عبر تبني منهج منظم مدروس هو أسلوب البحث العلمي؛
- عملية منطقية: يأخذ الباحث على عاتقه التقدم في حل المشكلة بحقائق وخطوات متتابعة متناغمة عبر منهج استقرائي واستنتاجي؛
- عملية واقعية تجريبية لأن البحث العلمي ينبع من الواقع وينتهي به من حيث ملاحظاته وعمليات تنفيذه وتطبيق نتائجه؛
- عملية موثوقة قابلة للتكرار من أجل الوصول لنتائج مشابهة للتحقق من موثوقية وصحة نتائج البحث ومن دقة هذه النتائج وعدم نقصها أو تلوثها ببيانات لا تخصها وكفايتها النوعية والكمية عموماً لأغراض البحث المقترحة وللتحقق من صلاحية وفعالية إجراءات البحث لطبيعة المشكلة والنتائج المرجوة من البحث؛
- عملية موجهة لتحديث أو تعديل أو إثراء المعرفة الإنسانية؛
- عملية نشطة موضوعية، جادة ومتأنية.
- عملية خاصة حيث للبحث العلمي خصوصية في تركيزه ومنهجيته ثم عمومية بدايته ونهايته.

2. أهمية البحث العلمي

أصبح البحث العلمي أحد أهم الوظائف التي يستند إليها التعليم الجامعي في مفهومه المعاصر، وتزداد أهميته في العصر الحاضر، فبواسطته تسهم الجامعات في تشخيص مشكلات المجتمع الاقتصادية إيجاد الحلول العلمية المناسبة لها، ورسم السياسات الاجتماعية والاجتماعية، والكشف عنها واعية والاقتصادية لتطوير الحياة في مجتمعات هذه الجامعات، ومد العون للمجتمعات الأخرى التي هي في حاجة إلى خبارتها المتخصصة في مجالات التنمية المختلفة.

وتتلخص أهمية البحث العلمي في النقاط التالية:

* زيادة معارف الإنسان وحقائقه عن الظواهر الحياتية المختلفة وطبيعة العلاقات بينها وبالتالي السيطرة على الأحداث والتكيف مع البيئة والطبيعة.
* تحقيق التراكم المعرفي في مختلف العلوم،وهذا ما يؤدي إلى تطور العلوم وتقدمها في شقيها النظري والتطبيقي.
* فهم جديد للماضي في سبيل انطلاقة جديدة للحاضر ورؤيا إستشرافية للمستقبل،أي التخطيط ووضع الاستراتيجيات.
* يمثل أفضل السبل لتقدم المجتمعات وتحقيق رفاهية الشعوب وتطورها أي مفتاح التنمية كونه يجمع بين العلم والخبرة،الفن والإبداع.

3. أهداف البحث العلمي:

يصبو البحث العلمي إلى تحقيق الأهداف الآتية :

* وصف الظواهر:هو الوصف المحدد لملامح الأشياء والظواهر وجمع البيانات المتعلقة بمها ومعالجتها لاستنباط قوانين عامة او نظريات.
* تفسير الظواهر:تتضمن اكتشاف الظواهر والأسباب التي أدت إلى حدوثها ودراسة العلاقات التي تحكمها.

* التنبؤ بالظواهر:هي محاولة التنبؤ بما سيكون عليه حدث معين في المستقبل،ويرتبط التنبؤ ارتباطا وثيقا بمدى تغير او ثبات الظواهر.
* ضبط الظواهر والسيطرة عليها:ويعني التحكم في العوامل التي تحكم وتوجه الظواهر ،حيث يعمل هذا الهدف على زيادة القدرة في ضبط الظواهر وتطويعها.

4. وظيفة البحث العلمي:

فالبحث العلمي عبارة عن عملية فكرية منظمة يقوم بها شخص يسمى (الباحث) من أجل تقصي وتتبع الحقائق بشأن مسألة أو مشكلة معينة تسمى(مشكلة البحث) باتباع طريقة علمية منظمة تسمى(منهج البحث) بغية الوصول إلى حلول ملائمة للمعالج أو إلى نتائج صالحة للتعميم على المشكلات المماثلة تسمى نتائج البحث بناء على ما ذكر، فإن: البحث العلمي نشاط حيوي وديناميكي هادف ومنظم، يسعى لدراسة الظواهر دراسة علمية من أجل إزالة الغموض عنها،وتفسيرها والتحكم فيها وتوجيهها وتسخيرها بما يخدم ويسهم في تنمية و إشباع حاجات المجتمع وتطويره والإنسان ورغباته،وتحقيق التنمية المستدامة،كما أن للبحث العلمي أهمية كبرى في مجال التنمية لمجالاتها المختلفة الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والثقافية،مما دفع بالكثير من الدول للاهتمام به.

وعلى ضوء ما سبق يعد البحث العلمي في أي مجتمع من الأسباب الأساسية والهامة للتنمية والتقدم،لما له من مشاركة فعالة في التنمية بجميع جوانبها كما انه يساعد على إيجاد الحلول للمشاكل التي تواجهها القطاعات الإنتاجية ويساعد في تحسين الأداء وزيادة الإنتاج والحصول على جودة عالية للمنتجات والخدمات.وقد ازدادت أهمية البحث العلمي مع تصاعد جودة المتغيرات العالمية وخاصة الثورة العلمية والتكنولوجية التي ترتكز أساسا على المعلومات وإبداعات العقل الإنساني.

مفاهيم عامة حول الجودة والتعليم العالي

تعريف الجودة

لغة: المعنى اللغوي للجودة كما جاء في معجم لسان العرب: بأن أصلها "جاد" ومصدره جُودةً وهو الجيد نقيض الرديء، وجاد الشيء جودة أي صار جيداً، وأجاد أي أتى بالجيد من القول أو الفعل.

اصطلاحا:«يرجع مفهوم الجودة Quality إلى الكلمة اللاتينية Qualitas و التي تعني طبيعة الشخص أو طبيعة الشيء و درجة الصلابة،و قديما كانت تعني الدقة والإتقان».

وهناك من يعرف الجودة بأنها مدخل شامل يهدف إلى التحسين المستمر على مستويات ووظائف المنظمات ويعتمد على التخطيط، تنظيم وتحليل كل أنشطة المنظمات، ويعتمد على مشاركة ومساندة كل مستويات المؤسسة المتتابع.

عرف معهد الجودة الفيدرالي الأمريكي الجودة بأنها:أداء العمل الصحيح وبشكل صحيح من المرة الأولى مع الاعتماد على تقييم المستفيد في معرفة مدى تحسين الأداء.

والجودة في التعليم مرتبطة بعمليتي التعلم والتعليم ، وكذلك بالإدارة، وذلك من أجل ربط التعليم بحاجات المجتمع، وإحداث تغير تربوي هادف، وبناء وتنمية ملكة الإبداع عند المتعلمين ،ويحدث التعلم عندما يحدث تفاعل بين المتعلم وبيئته ، ونحن نعرف أن التعلم قد حدث عندما نلاحظ أن سلوك المتعلم قد تعدل ، ودورنا نحن أن نتيح الفرصة لحدوث التفاعل كي يحدث التعلم، وهذا يعني توفير كل الشروط والبيئة الصالحة للتعلم ، مما يستوجب وضع معايير للعمليات ، بما يشمل نظام محدد للتأكد من جودة التعليم.

وكتعريف إجرائي نستطيع القول أن الجودة تعني مجموعة من الخصائص والمميزات التي تتمتع بها الخدمة المقدمة لإرضاء حاجة المستهلك وفق ما يرغبه وفي أحسن ظروف الاستعمال.

1. مفهوم التعليم العالي:

يقصد بالتعليم العالي كل نمط للتكوين أو التكوين للبحث يقدم على مستوى ما بعد التعليم الثانوي من طرف مؤسسات التعليم العالي.

وكتعريف **إجرائي** فالتعليم العالي: هو قمة الهرم التعليمي وأعلى مستويات يتوج المراحل السابقة، يتم على مستوى المؤسسات الجامعية المختلفة، من أجل إعداد مختلف الإطارات الأزمة للتنمية، له فلسفته، أهدافه، بناؤه ومتطلباته.

2.مفهوم جودة التعليم العالي

تعني جودة التعليم العالي جودة عناصر العملية التعليمية المكونة من الطالب الجامعي وأعضاء هيئة التدريس الجامعية وجودة المادة التعليمية بما فيها من برامج وكتب جامعية وطرق التدريس وتقنيات التعلم، وجودة مكان التعلم في الجامعات والكليات والمكتبات ومراكز الحاسوب والورش والمعامل والقاعات التعليمية و غيرها.

وتعني أيضا تطوير القدرات والمعارف والمهارات التي تساعد المؤسسة التعليمية في مختلف أقسامها على تنفيذ مختلف الأنشطة فيها بشكل صحيح وعلى مختلف المستويات، والمساهمة أيضا في التحسين المستمر للمواصفات المطلوبة للأداء.

وكتعريف إجرائي نستطيع القول أن **جودة التعليم العالي** تعني قدرة المؤسسة التعليمية على تقديم خدمة بمستوى عال من الجودة المتميزة و تلبية متطلبات الطالب،وسوق العمل والمجتمع الخارجي.

3. مكونات التعليم العالي

إن الخدمة التعليمية التي توفرها الجامعات تعتمد على عدة عناصر نذكرها كما يلي:

أ- **المدخلات** :و تتمثل المدخلات في:

- الطلبة:يمثل الطلبة المدخل الأساسي في العملية التعليمية و التي يتم من خلالها إعدادهم و التأثير في سلوكهم، اتجاهاتهم و تزويدهم بالمعلومات و المعارف والمهارات

التي تجعل إسهامهم أكبر من خلال التطوير النوعي للتعليم الذي أتيح لهم الحصول عليه، و هو ما يمثل الهدف الأساسي من العملية التعليمية.

- هيئة التدريس:يعتبر عضو هيئة التدريس المدخل الأساسي و المهم في العملية التعليمية، حيث تتوقف العملية التعليمية على حجم هيئة التدريس وكفاءتها .
- الوسائل المادية: تتمثل في المباني بكل مرافقها كالمكتبات و القاعات والتجهيزات والمختبرات و ورش العمل ...التي تحتاجها المؤسسة التعليمية ، والتي تحدد بمعايير ومواصفات عالمية.

هذا بالإضافة إلى الوسائل التعليمية التي تستخدم من قبل هيئة التدريس و الطلبة في عملية التعليم و التعلم،و تتمثل في: المطبوعات، الكتب، أجهزة العرض...

- العملية التعليمية:و يقصد بها عمليات التدريس و التدريب و المقررات الدراسية والمناهج، التي يجب أن تكون مناهج حديثة تواكب التطورات و المستجدات العلمية والثقافية، وأن تتلاءم مع متطلبات البيئة و المجتمع، و أن يوفر النظام التعليمي تخصصات تجد لها مكانا في سوق العمل.

ب-**المخرجات:** وهي النتائج النهائية للعمليات التي أجريت على المدخلات و تتمثل في إعداد المتخرجين من الطلبة الذين يجب تخريجهم من خلال تحقيق الشروط الكمية و النوعية(مخرجات العملية التعليمية تتمثل في عدد الخريجين من الناحية الكمية وكفاءتهم من الناحية النوعية.

4.معايير تطبيق إدارة الجودة في الجامعات

من أهم هذه المعايير ما يأتي:

- توفر المصادر المادية لدعم التعليم والتعلم.
- توفر الموظفين المؤهلين لدعم التعليم والتعلم.
- توفر الأهداف المفهومة من الهيئة التدريسية والطلبة.

- ارتباط محتوى الموضوعات الدراسية بأهداف البرنامج وغاياته. تشجيع الطلبة على المشاركة الفاعلة وتحملهم المسؤولية في التعليم
- معايير البرنامج ومناسبته للبرنامج.
- التقييم الصادق والموضوعي والعادل.
- التقييم الذي يغطي أهداف المساق وغاياته بشكل واسع.
- تلقي الطلبة للتغذية الراجعة المفيدة من التقييم.
- حصول الطلبة على مهارات ومعرفة قابلة للانتقال إلى الجامعة.

ولكي تقوم الجامعات بتطبيق هذا النظام لا بد أن تقوم بخطوات معينة من أجل تحقيق ما ترجو إليه من رفع مستوى الأداء لدى العاملين وتحسين نوعية الخدمات وتخفيض التكاليف وتحسين طرائق التدريس وزيادة الولاء لدى العاملين للمؤسسة واستمرارية الجامعات على المناقشة وغيرها من هذه الفوائد التي يجنيها الأفراد العاملون في الجامعة، ومن أهم هذه الخطوات :

•تشكيل اللجان المتعددة ذات الكفاية.

•تدريب العاملين والمديرين في الجامعة.

•إعداد دليل الجودة.

•تحديد عناصر إدارة الجودة

دور البحث العلمي في ضوء فلسفة الجامعة :

تعتبر الجامعات البيئة العلمية المناسبة و الصالحة لإعداد البحوث ، فهي امتداد لمراحل علمية سابقة تخرج منها الباحثون الأذكياء و الموهوبون والتي تؤهلهم مكانتهم العلمية وفطناتهم الذهنية الالتحاق بالدراسات التخصيصية في الجامعات ومن ثم إعداد البحوث العلمية و على اعتبار أن خريجي الجامعات هم الصفوة المختارة من رجال العلم الذين تقع على كواهلهم مسؤولية النهوض بالمستوى الفكري، المجتمعات

والارتقاء بالفكر العلمي ومن ثم تجديد العلوم و المعارف والاكتشافات الجديدة، ولعل النشاطات العلمية للجامعات في مجال البحث يرتبط إلى حد كبير بإنشاء جامعة برلين سنة 1908 كمؤسسة كرست نشاطاتها للبحوث العلمية.

فالجامعات تلعب دوراً هاماً في ممارسة البحث العلمي، لذا فقد أصبح البحث العلمي اليوم من أهم وظائف وأركان الجامعة الحديثة، فهي تعتبر المؤسسة الرسمية الأولى لإجراء البحوث ذلك لوجود عدد كبير من المتخصصين والباحثين ولتوافر مستلزمات البحث من (مخابر، معامل، مكتبات،.....) ويعتبر البحث العلمي أهم مقياس للمستوى العلمي والأكاديمي للجامعة، وأهم عنصر يضمن لها الاستمرارية والتقدم والحفاظ على كيانها.

إن من أهداف مخرجات التعليم العالي التعرف على احتياجات المجتمع والسعي للاندماج مع مؤسسات المجتمع، وذلك إيمانا من الجامعة بأهمية مشاركتها في العملية البحثية، وفي عمليات الإنتاج والخدمات التي تقدمها المؤسسات للمجتمع، وباعتبارها المؤسسات الحاضنة لإجراء البحوث العلمية؛ وذلك بما يتوفر لديها من إمكانات بشرية ومكتبات وتجهيزات وبيئة مناسبة تساعد في إجراء البحوث العلمية التي تُسهم في عملية تنمية المجتمع، من خلال حل المشكلات التي تعترض وتواجه المؤسسات الاجتماعية سواء كان من الناحية العلمية أو الفنية، والعمل على زيادة الاتصال بين الجامعة وهذه المؤسسات، وقد تمكنت الجامعات في اليابان وأمريكا وكندا من تحويل المعرفة العلمية إلى منتجات يستفيد منها المجتمع في الواقع تجارياً وتربوياً وخدمياً ولتحقيق ذلك ينبغي الأخذ بعين الاعتبار عدة أمور ومتطلبات يتم مراعاتها أثناء إجراء البحوث العلمية في الجامعات المنتجة:

1. التركيز على المشكلات البحثية التي تحتاجها المؤسسات الاجتماعية والتي سيُسهم حلها في تحقيق التنمية والتقدم في قطاعات الإنتاج في المجتمع وتحقيق الربح والدعم

المالي للجامعة، وذلك من خلال العمل على زياد الاتصال بين الجامعة والمؤسسات الاجتماعية، حيث أن هذا الاتصال سيؤدي إلى توجيه البحوث العلمية بمختلف المستويات إلى مشكلات حقيقية تُسهم في حلها.

2. تشجيع الباحثين على إجراء بحوث علمية مشتركة على مستوى إقليمي وعالمي، من خلال منح الباحثين إجازات علمية أو بعثات أو دفع عمولة لهم كما هو مطبق في النموذج الياباني.
3. تسهيل عملية البحث والوصول للمعلومات اللازمة للبحوث بنسب تخفيض مرتفعة من خلال اشتراك الجامعة المنتجة بنظم المعلومات والجمعيات العلمية العالمية.
4. توفير وقت لأعضاء هيئة التدريس لممارسة البحث العلمي، من خلال تحقيق التوازن بين المهام التي يُكلفوا بها.
5. وجود قنوات رسمية تعمل على الاستفادة من نتائج البحوث التي يجريها الباحثين في قطاعات العمل والخدمات كمراكز التميز الموجودة في كندا ومنتزهات العلوم في أمريكا ومدينة تسوكوبا للعلوم في اليابان.
6. مشاركة رجال الصناعة والمهتمين بالأبحاث العلمية مع أعضاء هيئة التدريس لإثراء المعرفة العلمية بالبحوث النظرية والتطبيقية، وممكن الاستفادة من التجربة اليابانية في توظيف أعضاء هيئة التدريس كمدراء أو أساتذة زائرين في الشركات.
7. مشاركة مراكز البحوث العلمية في الجامعات في تطوير المؤسسات الإنتاجية في المجتمع، من خلال توجيه العمل على تطوير هذه المراكز باعتبارها الجهة المسئولة عن إعداد البحوث العلمية في الجامعات.

الآليات البحثية المستخدمة في الجامعة المنتجة:

يُمكن تطبيق عدة آليات للاستفادة من البحوث العلمية في الجامعات المنتجة حيث تعمل على تعزيز العلاقة بين الجامعات والأفراد والمؤسسات المجتمعية، من ضمن هذه الآليات ما يلي:

1. **إنشاء مراكز التميز** :تُسهم في توفير بيئة منتجة للباحثين، وتعمل على تحسين المستوى النوعي للتعليم الجامعي، وتتيح المجال للباحثين للإبداع والابتكار، والتواصل مع المراكز البحثية الأخرى، وتبادل الخبرات العلمية بين الباحثين في هذه المراكز والعمل على تحقيق مشاركة مجتمعية وتكامل مع المؤسسات الإنتاجية لتوفير الدعم اللازم لإجراء الأبحاث العلمية.

2. **إنشاء مراكز الاستشارات** :استثمار خبرات أعضاء هيئة التدريس في الجامعة في تقديم استشارات بحثية لطلاب الدراسات العليا ولقطاع التعليم وكافة القطاعات الموجودة في المجتمع وفق عقود يتم ابرامها ويتم فيها تحديد التزامات كل طرف، حتى تتمكن الجامعة من توفير بدائل للتمويل المادي الحكومي.

3. **إنشاء الكراسي العلمية البحثية** :وهي عبارة عن برامج بحثية في الجامعات تعمل على تطوير الفكر وتنمية المجتمع، ويتم تمويل هذه الكراسي من خلال تبرع الفرد أو المؤسسات أو الشركات، ويتم تعيين أحد أعضاء هيئة التدريس المشهود له بالتميز العلمي والخبرة، بالإضافة إلى وجود فريق من الباحثين المؤهلين، وتوفر الكراسي العلمية مصادر مالية تُسهم في دعم برامج الأبحاث العلمية في الجامعات، ويُوجد عدد من الكراسي العلمية في عدد من الجامعات من أشهرها في العالم كرسي هنري كمبردج وقد شغله أكثر من (17) عالم أشهرهم إسحاق نيوتن، وتعتبر أمريكا من الدول الرائدة في عدد الكراسي، حيث وصل عدد الكراسي إلى أكثر من (2000) كرسي علمي، كما تميزت الكراسي العلمية في اليابان بأن برامج الكراسي العلمية تتوافق مع أهداف المؤسسات

الإنتاجية وليس مع الكراسي البحثية وبتمويل من قطاع الإنتاج، وهذا لا يتسق مع الكراسي العلمية في الجامعات السعودية التي تسير وفق آراء فردية لكل جامعة دون النظر إلى أهمية إسهام هذه الكراسي في خدمة الاقتصاد وتحقيق الرؤية.

لقد أصبح البحث العلمي موردا مهما من موارد الدخل بالنسبة للجامعات، وذلك من خلال التمويل المادي الذي تحصل عليه الجامعات من القطاعات الحكومية والخاصة إزاء ما تقوم به من أبحاث علمية في مجالات المعرفة المختلفة. كما أن الجامعات الغربية حققت شهرتها وسمعتها العالمية من خلال إنجازاتها واكتشافاتها العلمية المتميزة التي ساهمت في معالجة المشاكل المختلفة .فالبحث العلمي أصبح يرتبط بحركة النمو الإقتصادي، وتعتبره الدول المتطورة أساس ديمومتها وتطورها ومصدر قوة للتنافس مع الدول الأخرى، وميدانا خصبا لاستثمار الأموال كضمان لمضاعفة الدخل القوي ورفع مستوى معيشة الفرد و المجتمع، لذلك فقد خصصت الدول مبالغ طائلة لخدمة البحث العلمي خاصة إذا تعلق الأمر بالدول المتقدمة.

خامساً: وظيفة البحث العلمي في مؤسسات التعليم العالي

إذا تناولنا وظيفة البحث العلمي في الجامعات من منظور دورها في التنمية لانطلقنا من القول بأن البحث العلمي والتطوير كلمتين مترادفتين،وللمقارنة هنا في وضع البلدان على محك الحضارة،نجد أن البحث التطويري في الدول المتقدمة يركز على إيجاد الحلول للمشكلات التي تنتج عن استخدام وسائل التكنولوجيا، وذلك عن طريق إحداث تطورات جديدة في هذا المجال،بينما تركز البحوث التطبيقية التطويرية في الدول النامية على المشكلات التي تتولد خلال المراحل الأولى للتصنيع، أما في البلدان المتخلفة فإن جهود البحث التطويري ترتكز على إيجاد الحلول الفعالة التي يمكن اعتمادها للقضاء على المشكلات المزمنة،حيث أشار **ديفد هنري** عن ثلاثة إنجازات تقوم بها الجامعات في مجالات الأبحاث الرامية لخدمة البلد والتنمية هي :

* تدريب الرجال والنساء وإعدادهم رواداً للقطاعات المختلفة،كالزراعة والتجارة والصناعة وتدريب الذين قد يصبحون أساتذة وعلماء وباحثين.

* تطوير الجامعات أثناء عملية التعليم نتيجة للأبحاث ونتائجها التي تتوصل إليها.

* الإفادة من أعضاء هيئة التدريس في القطاعات المختلفة من الجامعة ذلك أن المدرسين الذين يمتلكون مواهب وقدرات يشكلون مجموعة من المستشارين والمتخصصين لدى هذه القطاعات .

وقد تعاظمت وظيفة البحث العلمي في المجتمعات المعاصرة، وبخاصة في الدول الصناعية المتقدمة التي تقدر أهمية البحث في تكوين الثروة القومية، مما يؤدي إليه من زيادة في إنتاجية العمل ورأس المال، ومما ينتج عنه بالنتيجة تنوع السلع والخدمات المتاحة ذات النوعية العالية للغاية، إذ أن البحث العلمي مؤتلفاً مع التكنولوجيا التجريبية قد أديا بلا شك إلى تنوع هائل في المنتجات وإلى تغييرات مهمة في كل من أساليب الإنتاج وعائدات الاستهلاك.

إن الهدف الرئيسي لمؤسسات التعليم العالي هو حل وتجاوز المشكلات التي تعاني منها الدول ولا يكون ذلك إلا بالتعليم الهادف والبحث العلمي الدقيق الذي يوفر حلول مناسبة وبالتالي خدمة المجتمع فالبحث العلمي يعد أحد المهام الأساسية التي تميز الجامعات في الوقت الحاضر، حيث زاد اهتمامها به إلى جانب التعليم وذلك مع ظهور النموذج الألماني للتعليم العالي بداية القرن التاسع عشر. فأصبح للجامعات دور أساسي في منظومة البحث العلمي في أي دولة من دول العالم خاصة المتقدمة منها حيث أولت الجامعات فيها اهتماما كبيرا بالبحث العلمي فوفرت البيئة العلمية الملائمة ورصدت الأموال اللازمة والمختبرات والمعدات العلمية لإنتاج المعرفة وإثرائها ونشرها .فمن خلال البحث العلمي يمكن زيادة القدرة التنافسية للجامعات في مختلف التصنيفات العالمية،

فهو معيار مهم لتقييمها من خلال مجموعة من المؤشرات التي تقيس قدرا على الإنتاج العلمي وجودته وتميزه.

البحث العلمي في الجزائر ومجتمع المعرفة:

تعاظم التركيز على البحث العلمي كأحد الوظائف الأساسية للجامعة واتجهت الدول والحكومات إلى دعم وتطوير البحث العلمي، و ربطه بخدمة التنمية، فقد أورد تقرير التنمية الإنسانية العربية للعام 2003" نحو إقامة مجتمع المعرفة" أن هناك توجهات ملموسة في بعض البلدان العربية ومن بينها الجزائر لربط نسبة من الابحاث بالاحتياجات المجتمعية. فالجزائر من بين الدول التي سعت إلى دعم البحث العلمي وإعادة الاعتبار للبحث الجامعي من خلال سياساتها البحثية حيث أكدت على الدور المحوري للبحث العلمي في الجامعة فقد ورد في القانون التوجيهي للبحث العلمي (98-11) ما يلي:

- ضمان ترقية البحث العلمي بما في ذلك البحث الجامعي.
- رد الاعتبار لوظيفة البحث العلمي داخل مؤسسات التعليم العالي والبحث العلمي.
- تحفيز عملية تثمين نتائج البحث العلمي .
- دعم تمويل الدولة لنشاطات البحث العلمي .

كما أكد القانون التوجيهي للتعليم العالي 1999 على الدور الأساسي للجامعة في البحث العلمي ونص الباب الثامن منه على:

- يسهر التعليم العالي في مجال البحث العلمي والتكنولوجي على تطوير البحث العلمي وتثمينه في كل التخصصات.
- يضمن التعليم العالي العالقة الضرورية بين نشاطات التعلم ونشاطات البحث ويمنح الوسائل اللازمة للتكوين بالبحث وللبحث .
- يساهم البحث العلمي في السياسية الوطنية للبحث والتطوير التكنولوجي والاقتصادي والاجتماعي ويعمل على تجسيد أهدافها .

معوقات و أسباب افتقاد البحوث العلمية لمعيار الجودة:

إن أهم المعوقات والأسباب التي تحول دون توظيف البحث العلمي للجودة كثيرة ومتعددة لعل أهمها :

- غياب و قصور أهداف البحث العلمي في حد ذاته ، وضعفه في تحقيق أهدافه وغياب أهداف إستراتيجية وخطط واضحة ومحددة بدقة وعالقة النشاط البحثي بباقي النشاطات و الفعاليات .
- ضعف التمويل المالي، حيث يعاني البحث العلمي في جامعاتنا من ضعف التمويل الكافي مقارنة بالدول المتقدمة ، لتحفيز قيمة البحث العلمي و إدراك أهميته في التقدم و التنمية ، وكذلك ضعف التمويل المالي من القطاع الخاص .
- وجود فجوة بين هيئات البحث و البيئة المحيطة ، وهو غياب التنسيق الوظيفي بين البحث العلمي و باقي الهيئات و المؤسسات داخل المجتمع فيبقى حبيس المكتبات والمخابر ، وبالتالي الإسهام بشكل فعال في حل مشكلة ، أو تحقيق نتائج ملموسة.
- ضعف المكانة الاجتماعية للباحثين و عدم إيلاء أهمية لهم ، مما يؤدي إلى انخفاض البيئة البحثية المساعدة على البحث العلمي .
- عدم ربط نتائج البحث بالتنمية في مختلف المجالات ، فرغم أهميتها لم تستغل في الواقع العملي ، كما أن مشكل النشر بات يؤرق الباحثين، وعليه فلن تجد البحوث العلمية طريقها للتطبيق.
- ضعف الإنتاج العلمي و ضعف الاهتمام به، حيث أصبح إنتاج البحث العلمي يتضاءل لسبب يرجع تارة إلى الباحث نفسه وعدم اهتمامه بالبحوث غير تلك المرتبطة بالحصول على ترقية في بعض الأحيان ، وتارة إلى قلة المخابر والوسائل والإمكانيات المخصصة ، مما يعيق الباحث و الأبحاث.

- ضعف الدافعية الذاتية لدى الباحث، و هو ليس بالضروري مزاجا فرديا، بل يتوقف على محصاة عوامل مجتمعية و إدارية و اقتصادية و ثقافية ، تتشابك كلها في خلق مناخ خانق يقتل ملكات الإبداع لدى الباحثين.
- عدم تثمين نتائج البحث ، وعدم تسويقها للجهات المعنية التي تحتاجها و استثمارها بما يفيد التنمية داخل المجتمع لعدم وجود وسيط بين قطاع البحث و الهيئات لمختلف القطاعات وهذا سبب آخر يجعل نتائج البحث تقبع في رفوف المكتبات و المخابر.

على ضوء ما سبق يترای لنا أنه في ضوء التحديات المتنوعة التي تواجهها مؤسسات التعليم العالي على المستوى المحلي والعالمي، أصبح نظام ضمان الجودة ضرورة حتمية لضمان تحقيق معايير الجودة المطلوبة، ولضمان فعالية وكفاءة هذا النظام يتطلب الأمر العمل على توفير المتطلبات اللازمة لتحقيقه،من خلال وضع الغرض والآلية والنطاق المناسبين لنظام ضمان الجودة، ويتضمن ذلك تحديد الأهداف المحددة ووضع المعايير والإجراءات المناسبة لقياس وتقييم الجودة التعليمية والتطوير المستمرين.

بعد ذلك، يتم التركيز على ضمان الجودة الداخلية في المؤسسة من خلال تنفيذ إجراءات التقييم الذاتي و تحليل البيانات وتقييم الأداء واستعراض النتائج، مما يسهم في تحديد المجالات التي تحتاج إلى تحسين وتنفيذ التغييرات الملائمة و التي تساهم في تحقيق الجودة الشاملة .

وفي هذا السياق، يلعب الشعور بالمسؤولية المؤسسية دورًا حاسمًا في تحقيق ضمان الجودة، فمن الواجب أن يتحلى أعضاء هيئة التدريس والإدارة والطلاب بالشعور بالمسؤولية تجاه تحسين وتطوير العملية التعليمية ويتم تعزيز هذا الشعور من خلال التواصل والتفاعل بين جميع الأطراف المعنية.بإختصار، يتطلب نظام ضمان الجودة في مؤسسات التعليم العالي وجود الإرادة والتفاني في تحقيق الجودة .

خلاصة:

ختاماً يمكن القول أن مؤسسات التعليم العالي تعد أحد الأعمدة الرئيسية للبحث العلمي، حيث يتم إعداد الكوادر البشرية المؤهلة للعمل في مختلف القطاعات وتقديم الاستشارات البحثية للمجتمع. كما يتم استغلال خبرات أعضاء هيئة التدريس في خدمة القطاعات المختلفة وتطويرها،هذا و يعتبر البحث العلمي مصدرًا هامًا لتمويل الجامعات، حيث تحصل هاته الاخيرة على تمويل من القطاعات الحكومية والخاصة لإجراء الأبحاث العلمية. فالبحث العلمي يرتبط بحركة النمو الاقتصادي، ويعتبر أساسًا للتنافسية والتطور في المجتمعات المتقدمة.

ومن أجل تحقيق الجودة في البحث العلمي،ينبغي تعزيز التمويل المالي للبحث العلمي وتوفير الموارد اللازمة للباحثين والمؤسسات البحثية، يجب أيضًا تعزيز التواصل والتنسيق بين هيئات البحث والمجتمع المحيط، لضمان ربط نتائج البحث بالتنمية في مختلف المجالات، بالإضافة إلى ذلك يجب تعزيز المكانة الاجتماعية للباحثين وتقدير جهودهم، وتشجيع الإنتاج العلمي وتسويق النتائج للجهات المعنية. وأخيرًا، يتطلب تحقيق الجودة في البحث العلمي تعزيز الشعور بالمسؤولية المؤسسية وتواصل جميع الأطراف المعنية، بما في ذلك أعضاء هيئة التدريس والإدارة والطلاب. من خلال تبني هذه الإجراءات، يمكن تعزيز البحث العلمي وتحقيق الجودة المطلوبة في خدمة التنمية المجتمعية.

المحاضرة السادسة: وسائل الإعلام والاتصال ومجتمع المعرفة

تمهيد:

تعيش المجتمعات في عصر رقمي حيث يمتلك الجميع وصولًا سهلاً وسريعًا إلى المعلومات والمعرفة من خلال وسائل الإعلام والاتصال ،حيث تعتبر أدوات قوية في نقل وتبادل المعرفة والمعلومات ،وتوفر لنا الصحف والمجلات والتلفزيون والإذاعة والإنترنت والشبكات الاجتماعية والمدونات وغيرها من وسائل الإعلام والاتصال قنوات متنوعة للوصول إلى المعرفة المختلفة من مصادرها إلى الجمهور بطريقة سهلة وفعالة. اذ يمكن للأفراد الاطلاع على آخر الأخبار والمستجدات، والاطلاع على الأبحاث العلمية، والتعرف على ثقافات مختلفة، واكتساب المهارات والمعرفة من خلال تلك الوسائل ستتعرف في هذه الدراسة على الأدوار الحاسمة التي تلعبها التكنولوجيا المعلوماتية في صنع ونقل ونشر المعرفة، وكذلك تأثيرها على المجتمع ،فهذه الدراسة تعتبر فرصة لفهم أهمية تكنولوجيا المعلومات في بناء مجتمع المعرفة والاستفادة من مواردها المتاحة.

ماهية تكنولوجيا الإعلام والاتصال:

1.مفهوم التكنولوجيا technologie:

تستخدم كلمة التكنولوجيا كترجمة للكلمة ذات الأصل اللاتيني technology، وقد ورد في بعض المصادر أن أول ظهور لمصطلح technology كان في ألمانيا عام 1970، وهو مركب من مقطعين techno وتعني في اللغة اليونانية "الفن" أو "الصناعة اليدوية"، و logy وتعني "العلم" أو "النظرية"، وينتج عن تركيب المقطعين معنى "علم صناعة المعرفة النظامية في فنون الصناعة، أو العلم التطبيقي"

وقد عرّفت الموسوعة الفلسفية التكنولوجيا على أنها: مجموع الآلات والآليات والأنظمة التي ووسائل السيطرة والتجميع والتخزين ونقل الطاقة والمعلومات، كل تلك التي تخلق لأغراض الإنتاج والبحث والحرب.

كما يمكن تعريف التكنولوجيا على أنها: مجموعة من النظم والقواعد التطبيقية وأساليب العمل، التي تستقر لتطبيق المعطيات المستحدثة لبحوث أو دراسات مبتكرة في مجالات الإنتاج والخدمات، كونها التطبيق المنظم للمعرفة، والخبرات المكتسبة التي تمثل مجموعات الوسائل والأساليب الفنية التي يستعملها الإنسان في مختلف نواحي حياته العلمية، وبالتالي فهي مركب قوامه المعدات والمعرفة الإنسانية.

ويذكر عبد الوهاب الكيالي في موسوعته عن السياسة والاجتماع أن لفظة تكنولوجيا تطلق في العصر الحديث على مبادئ العلوم والمخترعات في حقول الصناعة والأجهزة والآلات والإنتاج، وليس لها مرادف عربي دقيق متفق عليه، وأصل الكلمة اشتقاق يعني علم الفنون، واكتسبت الكلمة أهمية خاصة في عصرنا الذي يسمى عصر التكنولوجيا، ويرتبط بها دلاليا مفهوم التكنوقراطية كمفهوم حديث نشأ مع اتساع الثورة الصناعية والتكنولوجية.

كما عرفت أيضا: "التكنولوجيا هي الثورة التي تجعل النموذج التنظيمي المصاحب للنهضة الصناعية التقليدية غير صالح تماما وغير مناسب مع متطلبات اقتصاد المعلومات".

وعموما فإن **التكنولوجيا** تعرف على أنها إستخدام المعرفة والأدوات والمهارات لحل المشاكل وتلبية الاحتياجات البشرية. تشمل التكنولوجيا العديد من العناصر، مثل الأجهزة الإلكترونية، والبرمجيات، والشبكات، والأنظمة والأدوات، والمعدات، والعمليات. يتم استخدام التكنولوجيا في مجالات متنوعة مثل الاتصالات، والطب والنقل، والصناعة، والترفيه، والتعليم، والزراعة، والعلوم، والتجارة، وغيرها.تهدف التكنولوجيا إلى تحسين حياة الناس وتسهيل العمليات وتعزيز الكفاءة. فهي تساعد على توفير الوقت والجهد وتعزيز التواصل وتوفير البيانات والمعلومات.

2.الإعلام: لغة : من الفعل أعلم وعلم بالشيء أي شعر به ، ويقال أستعلم لي خبر فلان و أعلمنيه وعلم الأمر وتعلمه أي أتقنه ويقال علمت الشيء بمعنى عرفته وخبرته.

أما اصطلاحاً هو التعبير الموضوعي بعقلية الجماهير ولروحها واتجاهاتها وميولها في نفس الوقت، يتسم بالأمانة، والدِّقة، ويهدف إلى النهوض، بمستوى الرأي العام فكراً وتذوقاً وثقافة، وهو عملية نشر وتقديم معلومات صحيحة وحقائق واضحة وأخبار صادقة ووقائع محددة أفكار منطقية.

كما يعرف الإعلام على انه تزويد الناس بالأخبار الصحيحة والمعلومات السليمة والحقائق الثابتة التي تساهم في تكوين رأي صائب في واقعة من الوقائع أو مشكلة من المشكلات، بحيث يعبر هذا الرأي تعبيرا موضوعيا عن عقلية الجماهير واتجاهاتهم وميولهم.

فكلمة الإعلام تشمل جانبا من كلمة الاتصال، وجانبا من كلمة المعلومات وهو بوجه خاص الاتجاه الجماهيري عن طريق الوسائط وتشتمل وسائل الاتصال الجماهيري على تلك الوسائل التي لها مقدرة على نقل الرسائل الجماهيرية من المرسل إلى عدد كبير من الناس وتتمثل مقدرتها الاتصالية باستخدام معدات ميكانيكية أو الكترونية مثل الصحف، المجلات، الكتب، السينما، الراديو والتلفزيون.

3.**<u>الاتصال:</u>** هو انتقال المعلومات والحقائق والأفكار والآراء، والاتصال نشاط إنساني حيوي وأن الحاجة إليه في ازدياد مستمر، وعملية الاتصال قد تكون نشاطاً عفوياً لا شعورياً أو عملاً مخططاً هادفاً،" ويتضمن الاتصال كل أشكال التعبير التي تخدم الغرض والتي تؤدي إلى الفهم المشترك".

كما يمكن تعريف الاتصال أيضا بأنه: " تبادل الأفكار والمعلومات التي تؤدي إلى الفهم المشترك"، ويعرف أيضا: "العملية التي يحدث بمقتضاها القائم بالاتصال تأثيرا على مستقبلي الاتصال ".

و يمكن اختصار غاية الاتصال في ثلاث معاني وهذا من خلال استعراض التطور التاريخي للممارسة الاتصالية من جهة وللدراسات الاتصالية من جهة أخرى، الأول يحمل معنى البحث عن الآخر والاقتسام، والثاني وهو مرتبط بسياق الثقافة الإسلامية ويشير إلى التعارف والتعاون، في حين أن الثالث والأخير فيشيرّ إلى البث والتفاعل.

مما سبق ذكره يترى لنا أن **الاتصال** هو عملية تبادل المعلومات والأفكار والمشاعر بين الأشخاص أو المجموعات. يعد الاتصال وسيلة أساسية للتواصل والتفاعل بين البشر، ويساهم في بناء العلاقات ونقل المعرفة وتبادل الخبرات.

يتضمن المفهوم الشامل للاتصال عدة عناصر وعمليات:

- ✓ المرسل: هو الشخص أو المجموعة التي ترغب في نقل المعلومات أو الرسالة.
- ✓ الرسالة: هي المعلومات أو الأفكار أو الرغبات التي يرغب المرسل في نقلها.
- ✓ وسيلة الاتصال: تشير إلى الوسيلة التي يستخدمها المرسل لنقل الرسالة، مثل الكلام، أو الكتابة، أو اللغة الجسدية، أو وسائل الإعلام المختلفة.
- ✓ المستلم: هو الشخص أو المجموعة التي تستقبل الرسالة وتحاول فهمها.
- ✓ فهم الرسالة: يشير إلى قدرة المستلم على فهم وتفسير الرسالة المستلمة واستيعابها بشكل صحيح.
- ✓ رد الفعل: يشير إلى ردة الفعل أو الاستجابة التي يعبر عنها المستلم تجاه الرسالة المستلمة.
- ✓ الضوضاء: تعتبر العوامل المعوقة التي يمكن أن تؤثر على جودة الاتصال وتعترض تبادل الرسائل، مثل التشويش الصوتي أو التشويش البيئي.

فالاتصال يلعب دورًا حيويًا في جميع جوانب الحياة، سواء في العلاقات الشخصية أو العملية أو الاجتماعية. يمكن للاتصال الفعال أن يساهم في بناء الثقة وتعزيز التفاهم وحل النزاعات وتعزيز التعاون بين الأفراد والمجموعات.

4.**مفهوم تكنولوجيا الإعلام والاتصال** :يعرفها المعجم الإعلامي على أنها: مجمل المعارف والخبرات المتراكمة والمتاحة، والأدوات والوسائل المادية والإدارية والتنظيمية المستخدمة في جمع المعلومات ومعالجتها وإنتاجها وتخزينها واسترجاعها ونشرها وتبادلها، أي توصيلها إلى الأفراد والمجتمعات.

وقد عرفها فضيل دليو على أنها: علم الصناعة الذي لا يشمل فقط العتاد والتجهيزات، والتقنيات التي يستخدمها الإنسان خدمة لأغراضه وتحقيق مستلزماته، بمعنى أنها لا تقتصر على الجانب المادي فقط بل تحتوي على موضوعات التنظيم والإدارة وممارسة عملية العمل والقيادة في شتى النواحي التنظيمية، كما أنها نتاج اجتماعي وثقافي يشمل الأفكار والمعتقدات والسلوك وجميع التصورات والقيم التي يستمدها الفرد من خلال تعامله مع الطبيعة والمجتمع، لأن التكنولوجيا قبل أن تكون آلة أو جهازا فهي فكرة تولدت عن حاجة أو رغبة اجتماعية معينة في وقت معين، وفوق هذا وذاك، فإن تأثير التكنولوجيا لم يتوقف عند حدود المصنع، بل شمل النواحي

الاجتماعية والاقتصادية والثقافية والسياسية للمجتمع، وبالتالي فإن للتكنولوجيا ثلاث أبعاد رئيسية هي:

- الآلات والمعدات التي يستعملها الإنسان hardware
- المعارف والأفكار والأساليب التي تمكن من استخدام هذه الآلات والمعداتsoftware
- هي نتاج اجتماعي، فلا توجد بمعزل عن محيطها الاجتماعي .

وكتعريف **إجرائي** نستطيع القول أن تكنولوجيا الإعلام والاتصال هي مجموعة من التقنيات والأدوات المستخدمة في جمع وتخزين ومعالجة ونقل واسترجاع وتبادل

المعلومات في شكل رقمي، بما في ذلك النصوص والصور والصوتيات والفيديو والبيانات الأخرى. تتضمن هذه التقنيات الحواسيب الشخصية والشبكات والإنترنت والهواتف الذكية والأجهزة اللوحية والأجهزة الأخرى المستخدمة في الاتصالات.تستخدم تكنولوجيا الإعلام والاتصال في العديد من المجالات مثل الأعمال والتعليم والصحة والترفيه والاتصالات الشخصية. كما تساعد هذه التقنيات على تقليل الزمن والمسافات وتحسين التواصل وتبادل المعلومات بسرعة وفعالية، مما يعزز الابتكار والتطور ويعزز التقدم الاجتماعي والاقتصادي.

1. الإعلام الجديد:

إن الإعلام الجديد "هو إعلام عصر المعلومات ،فقد كان وليدا لتزاوج ظاهرتين بارزتين عرفهما هذا العصر وهما ظاهرة تفجر المعلومات(explosion)وظاهرة الاتصالات عن بعد.

هو إعلام استند إلى بنية تحتية معرفية وصناعية ومهارية تفوقت على ما كان سائداً منها قبل ظهور هذه التكنولوجيات ،وتأسست على تفاعل هذه التكنولوجيات فيما بينها من جهة ،وتفاعل الجمهور معها من جهة أخرى على نحو صار معه الجمهور عنصراً متلقياً.

ومع أن الإعلام الجديد يتشابه مع الإعلام القديم في بعض جوانبه إلا انه يتميز عنه بالعديد من السمات التي يمكن إيجازها بما يأتي : التحول من النظام التماثلي إلى النظام الرقمي ،التفاعلية ،تفتيت الاتصال ،اللا تزامنية قابلية التحرك او الحركية ،قابلية التحويل ،وقابلية التوصيل والشيوع او الانتشار والكونية .

كما يشير المفهوم أيضا إلى:" الطرق الجديدة في الاتصال في البيئة الرقمية بما يسمح للمجموعات الأصغر من الناس بإمكانية الالتقاء والتجمع على الأنترنت ،وتبادل

المعلومات ، وهي بيئة تسمح للأفراد والمجموعات بإسماع أصواتهم وأصوات مجتمعاتهم إلى العالم أجمع ."

عرف **الإعلام الجديد** كذلك بأنه : جميع أشكال الإعلام الرقمي ،الذي يقدم في قالب رقمي وتفاعلي ويعتمد على اندماج النص والصورة والفيديو والصوت ،فضلا عن استخدام جهاز الكمبيوتر كأداة محورية من اجل عملية الإنتاج والعرض ،وان التفاعلية هي جزء منه وهي أيضا ما يميزه ومن أهم سماته.

وكتعريف إجرائي يمكن القول أن الإعلام الجديد هو الإعلام الذي نشأ في ظل البيئة الرقمية ، ويتميز بالتفاعلية والتنوع في الأشكال والتكنولوجيا.

استخدام تكنولوجيا المعلومات لخدمة مجتمع المعرفة

قد أدت العولمة وتكنولوجيا الاتصالات والمعلومات إلى تكوين مجتمع، يتمتع بمعرفة مشتركة حول كل الموضوعات والإمكانيات. ولقد كانت الموارد المادية، والعمليات التحويلية الخاصة بها (أي الموارد الاقتصادية) هي الأساس الذي قام عليه النمو الاقتصادي، ومع وصول المجتمع إلى مرحلة النضج أصبحت هذه المعرفة متاحة في الوثائق والقوانين ومعتقداتهم والكلمات التي يستخدمونها في كل لغة وما إلى ذلك

وتدرك مجتمعات المعرفة أهمية وجود المعرفة وبنائها وتقاسمها وتوزيعها بشكل ملائم من أجل تنمية المجتمع.

ومنه فمجتمع المعرفة يحظى بالتعليم والثقافة والاتصال واستخدام الذكاء الاصطناعي، وتأهيل الإنسان بمناهج ومحتويات البرامج الراقية، لأن يغدو فعالا ومبدعا في مؤسسات التعليم العالي، والتي تسهر على زيادة الإنتاج، وتفعيل آليات التفكير والتجديد والاختراع والمردودية العالية.

إضافة إلى أهمية هذه العناصر، فإن العنصر الأساسي للمجتمع هو إنتاج المعرفة، واعتباره إحدى الركائز الأساسية، التي يقوم عليها الاقتصاد الجديد، الذي تحل فيه المعرفة محل العمل ورأس المال، أي أن تكنولوجيا المعلومات والاتصال وغيرها من أساليب ونظم التقنية المتقدمة والتي تلعب الدور الرئيسي في اقتصاديات المعرفة، فهي التي تساعد على قيام مجتمع المعرفة وتعطيه خصائصه ومقوماته، كما أنها تحل محل التنظيم، والإنتاج الصناعيين كمصدر أساسي للإنتاج، بحيث يمكن تقويم السلعة، ليس فقط حسب ما يدخل في تكوينها مـن مواد خـام، أو ما بـذل في إنتاجهـا من مجهـود أو ما انفق عليها مـن رأس المـال، وإنما حسـب المعرفـة التـي أدت إلى ابتكار تلك السلعة وإنتاجها. فالمعرفة تعتبر هنا أهم عامل في الإنتاج، ومن هذه الناحية فإنها تفوق رأس المال، والجهد المبذول في العمل. فالذي يحدد قيمة السلعة المعرفية، إذن هو في المحل الأول الابتكار والفكر الكامن وراء إيداع تلك السلعة.

ومجتمع المعرفة هو بالضرورة يكون مجتمع تكنولوجيا فإنتاج المعلوماتية ومن ثم المعرفة (المعلومة هي وحدة المعرفة) لتحقيق مجتمع المعرفة لا يتم إلا بتكنولوجيا متطورة تساهم في صنع ونقل ونشر وتعميم المعلوماتية ومن ثم بناء مجتمع المعرفة كما أن إنتاج هذه المعرفة يرتبط اشد الارتباط باقتصاديات المعرفة كمصدر هام لثروات الأمم اليوم فإن تنمية الرأسمال البشري يعتبر أحد طموحات الأمم الحديثة.

مساهمة تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إدارة المعرفة:

1-1-دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في خلق المعرفة:

وتعتبر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بكل أنواعها وتطوراتها، من الدوافع الأساسية في تمكين المنظمات وحتى الأفراد من بناء وتوليد المعرفة، واستخدام الحلول التكنولوجية لبعض من عناصر بناء وخلق المعرفة، كالمؤتمرات والحوارات و المناقشات على الخط المباشر التي تتيحها الانترنيت والشبكات التكنولوجية الأخرى

ومن أهم العمليات التي تساهم وبفاعلية في تحويل وخلق المعرفة، نذكر ما يلي:

تحويل المعرفة الضمنية إلى معرفة ضمنية :الطريقة النموذجية الأكثر فاعلية في بناء المعرفة الضمنية والتشارك بها مع الآخرين هي اللقاءات وجها لوجه والتشارك بالخبرة وتكون في الغالب لقاءات غير رسمية، وهناك حد أدنى من الوسائل التكنولوجية المستخدمة فيها منها البرمجيات الجماعية، ومن تجارب المشاركة بالمعرفة والخبرة الغنية هي التطبيقات الخاصة باللقاءات المتزامنة في الزمن الحقيقي وعلى الخط المباشر وتعتبر واحدة من خدمات البرمجيات الجماعية، وتشتمل على مؤتمرات فيدوية ونصوص والدردشة.

-تحويل المعرفة الضمنية إلى معرفة معلنة: عملية التجسيد والإظهار Externalisationهي التي تتوجه نحو تحويل المعرفة الضمنية إلى معرفة معلنة، تشتمل على المعلومات المتعلقة بالنماذج الفكرية يمكن التشارك بها، ويمكن فيما بعد طرحها، إثارتها والحصول على مردودات من خلال الحوار، وتستطيع أن تدعمها نظم المشاركة والتعاون والبرمجيات الجماعية.

- تحويل المعرفة المعلنة إلى معرفة معلنة :تساهم في هذا المجال التكنولوجيا المعاصرة لأنها تتعامل مع المعلومات والمعارف المنشورة والمتداولة، حالما يتم فهم واستيعاب واقتناص المعرفة الضمنية غير المعلنة وتتحول إلى معرفة معلنة، لتساهم في التقارير، البريد الإلكتروني، العروض وصفحات الويب، لتكون متاحة إلى بقية الأفراد والمنظمات، الطريقة الأكثر شيوعا في المشاركة بالمعرفة، وتحويل المعرفة المعلنة هي كتابة الوثائق، إلا أن التكنولوجيا جعلت من الممكن استخدام طرق أخرى في المشاركة والتحويل كالتسجيلات الصوتية الرقمية، التسجيلات الفديوية.

– تحويل المعرفة المعلنة إلى معرفة ضـمنية :هناك عدة مجموعات التكنولوجيا بإمكان اســتخدامها في تأمين المعرفة الضــمنية من خلال التعلم، خاصــة عن طريق المواقع الإلكترونية أي التعليم على الخط المباشر، أو التعليم عن بعد، هناك وسائل الإيضـاح التي تساعد الباحث والمستخدم في فهم المعلومات المعروضة بطريقة أسهل .

2-1-دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في نقل المعرفة:

لتكنولوجيا الإعلام والاتصال بكل أبعادها وقدراتها دور في تناقل المعرفة والمشاركة فيها، لكن يجب الأخذ بعين الاعتبار بعض الجوانب عند تأمين هذه التكنولوجيا وتتمثل فيما يلي :

- استجابة هذه التكنولوجيا واحتياجات المستخدم.
- بنية المحتويات والمضامين بغرض تأمين الوصول السريع والسهل للمواد،
- المعلومات والمعارف المحفوظة في الوثائق.
- ينبغي أن يكون هناك معايير ومواصفات في إضافة وإدخال مضامين ومحتويات جديدة إلى النظام.
- تكامل تكنولوجيا المعرفة مع النظم المتوفرة للمشاركة في المعرفة المتداخلة في وجود مونتاجات العاملين بأقل ما يمكن من الجهد والعناء .
- القدرة والقابلية على التوسع .
- التوافقية في الأجهزة والبرامجيات.
- التناغم والانسجام بين التكنولوجيا المستخدمة وقدرات المستخدمين.
- معايير ومتطلبات نوعية المضامين والمحتويات: حيث يجب أن يكون هناك معايير ومواصفات إضافية وإدخال مضامين ومحتويات جديدة إلى النظام.

1-3- دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إدارة المعرفة وتدريب الأفراد

إن اعتماد تكنولوجيا المعلومات والمعرفة في تغيير طبيعة التعليم الجامعي وتطوير التدريب، والتعلم عن بعد، يعتبر أمر ضروري في مجتمع المعلومات، ويمكن أن نميز بين مستويين من التدريب: التدريب الناتج عن الروتين والمرتبط بالنشاطات أو الأعمال من الأفراد التي يمكن الاستفادة منها كالطبيب والممرض، أما المستوى الآخر من التدريب عبارة عن التجارب والخبرات التي جمعها في مجال عمله ويرتكز على تنمية حيث تمثل بيئة 94 معارفه وجمع المعلومات وقد يحدد أفضل إستراتيجية لعمله المستقبلي التعلم الإلكتروني مجتمعا الكترونيا ديناميكيا يشتمل على المتعلم، المعلم أو المحاضر، المكتبة، مركز الإرشاد والتعلم، بالإضافة إلى تنوع كبير من الفرص التي تتواصل وتتحاور معا في مواقف التعلم، وتفاعل المعلم على الخط وعن البعد مع غيره من أطراف عملية التعلم ومنها: التعلم الإلكتروني :e-Learning، المنظمات المتعلمة، المنظمات الافتراضية ،الذاكرة التنظيمية.

على ضوء ما سبق نستطيع القول أن مجتمع المعرفة يشير إلى المجتمع الذي يعتمد على الاستفادة من المعرفة والمعلومات ويشجع على التعلم المستمر والابتكار، وأن وسائل الإعلام والاتصال تلعب دورًا حاسمًا في تكوين وتطوير مجتمع المعرفة،حيث تتم هاته المساهمة من خلال:

1. نقل المعرفة والمعلومات: توفر وسائل الإعلام والاتصال وسيلة لنقل المعرفة والمعلومات من خلال الأخبار والمقالات والتقارير والبرامج التعليمية. يمكن للأفراد الوصول إلى مجموعة واسعة من المعرفة والموارد المعلوماتية والتعلم منها.
2. تعزيز التعلم المستمر: تشجع وسائل الإعلام والاتصال على التعلم المستمر وتوفر فرصًا للتدريب والتطوير الشخصي. من خلال البرامج التعليمية والمواد التعليمية والمنصات الرقمية، يمكن للأفراد تحسين مهاراتهم ومعرفتهم في مجالات مختلفة.

3.تشجيع الابتكار والإبداع: توفر وسائل الإعلام والاتصال منصة للابتكار والإبداع. يمكن للأفراد والمجموعات المشاركة في المناقشات والمسابقات والمشاريع الابتكارية مما يعزز توليد المعرفة الجديدة وتطوير الحلول الإبداعية للتحديات المختلفة.

4.تعزيز التفاعل والتبادل: تسهم وسائل الإعلام الاجتماعية في تعزيز التفاعل والتواصل بين الأفراد والمجتمعات. يمكن للأفراد مشاركة الأفكار والآراء والمعلومات والتعلم من خلال الشبكات الاجتماعية والمنتديات الإلكترونية.

وعلى ضوء ما سبق نستطيع القول أن وسائل الإعلام والاتصال تلعب دورًا حيويًا في إدارة المعرفة وتدريب الأفراد، فهي توفر الوسائل والأدوات التكنولوجية التي تساعد في جمع وتنظيم وتخزين المعرفة وتسهيل عملية الوصول إليها ومشاركتها.

فأحد أهم الأدوات التكنولوجية هو نظام إدارة المعرفة، الذي يساعد في تنظيم المعرفة وتوثيقها ومشاركتها بين الأفراد والمؤسسات، يتيح هذا النظام للموظفين تبادل المعلومات والخبرات والممارسات الجيدة، مما يعزز التعلم المشترك وتحسين الأداء. بالإضافة إلى ذلك، تكنولوجيا الإعلام والاتصال توفر العديد من وسائل التدريب عن بعد، مثل الدورات التعليمية عبر الإنترنت والمواد التعليمية المتاحة عبر الإنترنت، ويمكن للأفراد الاستفادة من هذه التقنيات لتطوير مهاراتهم ومعرفتهم في مجالات مختلفة، وذلك بمرونة وفي وقت مناسب لهم، وبفضل التكنولوجيا الحديثة مثل الواقع الافتراضي والواقع المعزز، يمكن توفير تجارب تعليمية وتدريبية للأفراد، مما يعزز عملية التعلم والاستيعاب.

بشكل عام، تكنولوجيا الإعلام والاتصال تعزز إدارة المعرفة وتدريب الأفراد من خلال توفير وسائل سهلة وفعالة للوصول إلى المعرفة ومشاركتها وتبادلها، مما يساهم في تطوير القدرات وتحقيق التطور والتقدم في المجتمع

خلاصــة: في ختام محاضــرتنا حول وســائل الإعلام والاتصــال ومجتمع المعرفة، يمكننا القول أن الإعلام الجديد وتكنولوجيا المعلومات والاتصـــال لها دور هام في تحويل المجتمعات وتشـكيل مجتمع المعرفة، فالإعلام الجديد الذي يعتمد على التكنولوجيا الرقمية

والتفاعلية يمتلك سمات فريدة مثل التحول من النظام التماثلي إلى النظام الرقمي التفاعلية، والقدرة على تفتيت الاتصـــال وتوصـــيل المعلومات بشـــكل ســـريع وعالمي. ومجتمع المعرفة يعتبر مجتمعًا يستند إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصال، حيث يتم توليد وتبادل المعرفة بشكل واسع ومستمر ،كما يعزز هذا المجتمع التعليم والثقافة والاتصـال واســتخدام التكنولوجيا لتحقيق التطور والإبداع. والمعرفة تعتبر الركيزة الأســاســية لهذا المجتمع، وتكنولوجيا الإعلام والاتصـــال تســـاهم في تنمية وإدارة هذه المعرفة من خلال توفير وسائل الوصول وتبادل المعلومات بسهولة وسرعة.

وبفضـــل تكنولوجيا الإعلام والاتصـــال، يمكن للأفراد والمنظمات أن يكونوا مشـــاركين فاعلين في بناء المعرفة وتطوير المجتمعات،و يمكن استخدام تكنولوجيا الإعلام والاتصال لتبادل الأفكار والمعلومات، وتحقيق التفاعل والحوار، وتعزيز الابتكار والاختراع، بالإضافة إلى ذلك، تعزز تكنولوجيا الإعلام والاتصـــال التواصـــل العالمي والتعاون الدولي في مجالات المعرفة المختلفة.

ومن المهم أيضًـــا التأكيد على أن وســـائل الإعلام والاتصـــال تحمل معها تحديات ومسؤوليات، يجب أن نكون حذرين في استخدام هذه الوسائل التكنولوجية بشكل مسؤول وأخلاقي، وأن نحافظ على خصوصية وأمان المعلومات، كما يجب أن نسعى إلى تعزيز المساواة في الوصول إلى تكنولوجيا الإعلام والاتصال، وتجنب التفرقة الرقمية.

لذا، يمكن القول إن وســـائل الإعلام والاتصـــال وتكنولوجيا المعلومات تعزز بناء مجتمع المعرفة وتمكين الأفراد والمجتمعات، وإنها تفتح أفاقًا جديدة للتعلم والتفاعل والتعاون وتساهم في تحقيق التنمية المستدامة والتقدم الاجتماعي والاقتصادي.

المحاضرة السابعة : مجتمع المعرفة والعالم العربي

تمهيد:

في عصر يتسم بتطور التكنولوجيا وإنتشار المعلومات أصبح بناء مجتمع المعرفة أمرًا حاسمًا لتحقيق التنمية والازدهار في الوطن العربي فالتحديات الراهنة في العالم العربي تتطلب تحويل المعرفة إلى قوة دافعة للتقدم وتنمية المجتمعات. فمجتمع المعرفة يعتبر بمثابة إطار شامل يهدف إلى تعزيز التفكير الإبداعي والابتكار، وتحفيز إنتاج المعرفة

وتطبيقها في مختلف المجالات الحيوية، إنه تحول يتطلب الاستثمار في التعليم والبحث العلمي وتوفير بيئة داعمة للابتكار والريادة.

وفي هذه المحاضرة سوف نتعرض بالدراسة والتحليل الى واقع مجتمع المعرفة في العالم العربي ،وأهمية بناء مجتمع المعرفة في الوطن العربي ودوره في تعزيز التنمية الشاملة كما سنناقش التحديات التي تواجه إنتاج المعرفة في المنطقة، ونسلط الضوء على الخطوات الضرورية لتعزيز ثقافة الابتكار والإبداع وتمكين المجتمعات العربية من الاستفادة الكاملة من إمكاناتها،وعليه سنحاول الإجابة على التساؤل الأتي: كيف يمكننا بناء مجتمع المعرفة في الوطن العربي وتجاوز التحديات التي نواجهها، لنحقق تنمية مستدامة ورفاهية عالمية لجميع أفراد المجتمع؟

واقع مجتمع المعرفة في الوطن العربي :

تبدو الحالة العربية بعيدة عن خصائص مجتمع المعرفة المنشود، فالنظام التعليمي العربي يولد البطالة بنسب مرتفعة، تصل إلى 30%، والبحث العلمي عاجز عن الاختراع والنشر في ظل مردودية محدودة للباحث العربي، لاسيما في تخصصاتٍ بعينها، كالدراسات المستقبلية، العسكرية والطبية، إذ يبلغ مجموع المنشورات العلمية العربية ما مقداره 1.4% من الحصة العالمية، في حين تحقق البلدان المتقدمة 70% مع هجرة مضطردة للأدمغة العربية بنسبة 35% عالميا. كما تعاني المؤسسة الأكاديمية العربية من ضعف الإنفاق على البحث العلمي، إذ لا يتجاوز 0.2 %، بينما تخصص الدول المتقدمة 4% من ميزانيتها للبحث والتطوير، فالولايات المتحدة وحدها تستحوذ على 37% من الميزانية العالمية للبحث العلمي وتليها اليابان بنسبة 12.% بالإضافة إلى ذلك فالتعليم في الوطن العربي في وضعه الحالي لا يدعم التحول إلى الابتكار في البحث والمساهمة في خلق مجتمع المعرفة و بالتالي لا يمكن إدارة البحث و التطوير و الرقي يهما بمعزل عن إصلاح النظام التعليمي.

-كما يتضح وجود فجوة كبيرة بين البحوث والاحتياجات التنموية، حيث يتضح أن هناك ضعف الربط بين الإنفاق على البحث و التطوير و نمو الناتج المحلي الإجمالي ،ضف على ذلك ضعف الترابط بين المجال الأكاديمي و العلوم و الصناعة بفعل القيود على المعلومة والتمويل في الوسط الأكاديمي.

-إن التعليم اليوم في الوطن العربي لا يساعد بشكل جلي على تشجيع الإبداع و الابتكار وبالتالي تتسع الفجوة بين البحوث الأكاديمية و الاحتياجات التنموية مما يسهم في ارتفاع البطالة.

-وأخيرا ضعف السياسات المتعلقة بالعلم و التكنولوجيا و الابتكار لأن معظم الدول العربية تركز على توسيع البحث و التطوير بمعزل و دون إشراك مجتمع الأعمال و بالتالي لايتم التنسيق و الربط بالشكل المطلوب.

وفي هذا السياق فقد أظهر مؤشر المعرفة لسنة 2021 على الصعيد العالمي، ارتفاع عدد الدول المشاركة إلى 154 دولة، بالمقارنة مع 138 دولة في إصدار العام الماضي من المؤشر. وجاء ترتيب الدول العربية على المؤشر في إصدار هذا العام كما يلي: الإمارات في المركز (11) عالمياً، ثمَّ قطر التي حلَّت في المركز (38)، فيما نالت المملكة العربية السعودية المركز (40)، الكويت (48)، سلطنة عُمان (52)، مصر (53)، البحرين (55)، تونس (83)، لبنان (92)، المغرب (101)، الأردن (103)، الجزائر (111) العراق (137)، السودان (145) موريتانيا (147)، واليمن (150).

على هذا الأساس، يجب أن يشكل مجتمع المعرفة مشروعاً شاملاً ومتكاملاً للأمة العربية،

فمجتمع المعرفة يعد بالنسبة للعالم العربي ضرورة حتمية، وبالتالي فبدون الإرادة المسؤولة والإدارة الحكيمة لمختلف مرتكزات المعرفة لا يمكن تحقيق نهضة عربية حقيقية تواكب تحديات المرحلة الجديدة وبالتالي يبقى العلم وخلق مجتمع المعرفة هو الحل الوحيد في سبيل مستقبل عربي عنوانه: العلم هو الحل.

مكانة العرب في المعادلة الجديدة لمجتمع المعرفة

ما هو موقع ومكانة العرب في هذه المعادلة الجديدة ؟ وما هي العدة التي أعدتها الدول العربية لمجتمع المعرفة ؟ وما هي السياسات التنموية والاستراتيجيات المختلفة التي اعتمدتها للاستفادة من الانفجار ألمعلوماتي واللحاق بالدول المتقدمة وتفادي التهميش والتأخر ؟

للإجابة عن هذه التساؤلات يجب العودة إلى الوراء وإلقاء نظرة نقدية لواقع العالم العربي في المجال العلمي والمعرفي:

-يلاحظ أنّ الموازنات التي تخصص للبحث العلمي في العالم العربي لا تكاد تذكر، كما أنّ مؤسسات البحث العلمي تسيطر عليها البيروقراطية والشكليات أكثر من أي شيء آخر، والشيء نفسه يمكن قوله بالنسبة للبحث العلمي داخل المؤسسات الجامعية.

-في معظم الدول العربية لا تعتمد الحكومات على بيانات ومعلومات ودراسات في اتخاذ قراراتها، وهذا يعني أنّ المعلومة كمصدر قوة لا تعني شيئا بالنسبة للكثير من أصحاب القرار في العالم العربي، وهذا يتناقض أساسا مع روح وفلسفة مجتمع المعرفة.

- في معظم الدول العربية مازالت وسائل الإعلام تعاني من الرقابة والولاء الأعمى للحكومات، وهذا يعني أنّ مصدرا من المصادر الرئيسية للمعلومات يعتبر مبتورا ولا يقوم بدوره في المجتمع كما ينبغي. وهنا يجد المواطن العربي نفسه أمام خطاب إعلامي لا يتفاعل ولا يتماشى مع روح مجتمع المعرفة.

-تهميش المواطن العربي وعدم إشراكه في الحياة السياسية وفي عملية اتخاذ القرار، وهذا الموقف من الفرد ينفي أساسا فكرة أهمية المعلومة وكونها مصدر قوة في المجتمع.

- ضعف البعد الإستشرافي والإستراتيجي في العديد من الدول العربية، حيث معالجة الأوضاع والقضايا يتم بطريقة يومية روتينية.

لقد أصبحت المعرفة العلمية والتكنولوجية عنوان العصر، والمفارقة التي يعاني منها العالم العربي تتمثل في أنه لم يحقق النموذج الكلاسيكي للتنمية، نموذج الثورة الصناعية الثانية

في الوقت الذي هو مضطر فيه إلى تحقيق نموذج الثورة الصناعية الثالثة، أي الثورة المعرفية والتكنولوجية وثقافة مجتمع المعرفة.

أسباب عيوب النظام التربوي في العالم العربي

يرى المتتبع للساحة التربوية والثقافية العربية والممارس فيها أن نقائص النظام التعليمي والتربوي وعيوبه تمثل عائقا حقيقيا أمام تحقيق مجتمع المعرفة، ويمكن تلخيص أسباب عيوب النظام التربوي العربي في النقاط الآتية:

-عدم الحسم في مسائل جوهرية كدور اللغة العربية و ترقيتها في جميع مجالات الحياة وانعكس ذلك سلبا على التعليم والثقافة.

– غياب إستراتيجية للتجديد الحضاري الشامل، وعدم الاعتماد على الخبرة المتخصصة ضمن مراكز دراسات إستراتيجية شبيهة بمجموعات – ثينك تانك – الغربية، تتضافر فيها جهود منظرين عرب من مختلف التخصصات، لبلورة تصورات متجددة واضحة، ولوضع خطة شاملة ومتكاملة للتنمية.

– قلة الشفافية في ما تقوم به السلطات من تحديد الأهداف، ومضمون البرامج وفي التسيير الإداري واستعمال الأموال العمومية.

– قلة المردودية في نظام التعليم وعجزه عن التكفل بسلبياته من تسرب مدرسي وبطالة الشباب حامل الشهادات.

البيئة الضرورية لبناء مجتمع المعرفة في الدول العربية:

تواجه الدول العربية العديد من العوائق التي تمنع وتحد من عمليات اكتساب المعرفة إنتاجا ونشرا وتوظيفا، حيث أن هذا الأمر الأخير يخضع لعوامل سياسية اجتماعية، اقتصادية، وثقافية، وهذا ما يبرز حجم المعوقات لإقامة مجتمع المعرفة، الذي يتطلب بنى مؤسسية قوية ترافقها إرادة سياسية نابعة من حكم صالح رشيد، تنمي هذه البنى وترعاها وتقويها، توظيفها حتى نتمكن من الوصول إلى مستوى نكون فيه قادرين على إنتاج المعرفة

،ويأتي على رأس هذه العوامل الداعمة مجموعة من الاستراتيجيات أوردها **ربحي عليان** ضمن فعاليات اشتراكه بالمؤتمر ال 23 للاتحاد العربي للمكتبات عام 2012 ،وهي كما يلي:

* تطوير البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصال عبر الاعتماد على تكنولوجيات مناسبة وغير مكلفة تستطيع الدول العربية المختلفة تحمل تكلفتها.
* رسم الخطط وتطويرها في مجال بناء المجتمع ألمعلوماتي إلى دعم السياسي مما يعمل على زيادة الوعي بأهمية تعليم تكنولوجيات الإعلام والاتصال لدى المؤسسات المختلفة ومؤسسة الأعمال والنشاطات وأجهزة الدولة مما يسهل التعامل معها الكترونياً.
* ربط الاتصال للمجتمعات العربية ذات الدخل المنخفض وبتكلفة رخيصة من خلال استخدام حواسيب وأجهزة الاتصال بتكنولوجيا اقل تطورا بغيه الإسهام في تعليم مكان المناطق الفقيرة أساسيات التعامل مع هذه التكنولوجيات.
* تحرير قطاع الاتصالات مع مراقبة تكلفة الخدمات حيث انه من الصعب توفير الشبكات الرقمية الخاصة بتبادل المعلومات والعمل على توفير الانترنت للمواطن بسعر معقول يتناسب مع دخله.
* الحرص على تعليم المواطنين أساسيات الحواسيب والاتصال مما يتيح لهم التعامل مع الحكومة الالكترونية عند إنشائها ومساعدتهم على انجاز معاملاتهم الالكترونية المختلفة.
* تأهيل الموظفين في القطاعات على اختلافها للتحول باتجاه نظام الحكومة الالكترونية والتجارة الالكترونية وبقيه التطبيقات الأخرى.
* العمل على هيكلة التعليم العام لأجل الاستخدام الأمثل لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التدريس وإدراج الحاسوب والاتصالات ضمن المناهج المدرسة، إضافة إلى ضرورة تعزيز تعلم اللغات الأجنبية لدى الطلبة وتقوية التعليم عن بعد مع ضبط نوعيته بما يتطلبه واقع المواطن العربي.

* توسيع نطاق المبادرات المتعلقة بالحكومة الالكترونية وذلك بمعية جهة معينة بالتنسيق لتطوير هذه المبادرات وتشجيعها.
* تشجيع التجارة الالكترونية وإيجاد المناخ المناسب المشجع على الاستثمار في هذا الجانب مع العمل على هيكلة التعليم العالي بما يمكنه من التعامل الجيد مع التكنولوجيات الحديثة لتعزيز الإبداع والمبادرة في هذا القطاع الحساس.
* تأهيل الأساتذة والمدرسين على استخدام الحواسيب كأحد الأدوات الفاعلة في التعليم في مختلف التخصصات المدرسة.
* توفير البنية التشريعية والقانونية للتعاملات الالكترونية حيث أن الأمر يتضمن مراجعة جميع القوانين ذات العلاقة والعمل على تحديثها بما يتماشى مع معطيات المرحلة الراهنة لأجل ضمان وإضفاء شفافية ومرونة أكثر في التعامل مع البيئة الالكترونية.

كما أضاف هشام بوبكر مجموعة من الدعائم الأساسية **لإقامة مجتمع المعرفة في البلدان العربية** ،والتي نوردها على النحو التالي:

-إطلاق حريات الرأي والتعبير والتنظيم وضمانها بالحكم الصالح: وهذه الحريات هي الحريات المفتاح الضامنة لجميع صنوف الحرية، وهي العتبات المؤدية إلى سبيل إنتاج المعرفة، والمفتاح لأبواب الإبداع والابتكار ولحيوية البحث العلمي والتطوير التقني والتعبير الفني والأدبي.

-النشر الكامل لتعليم راقي النوعية:وذلك من خلال استحداث نسق مؤسسي لتعليم الكبار مستمر مدى الحياة،وضبط جودة ونوعية التعليم في جميع المراحل،مع تحويل هدف التعليم العالي في البلدان العربية من مجرد تخريج متعلمين يحملون كماً من المعلومات،إلى إعداد مواطنين لمجتمع المعرفة قابلين للتعلم الذاتي والمستمر وقادرين عليه،بالإضافة إلى إعطاء عناية خاصة للنهوض بالتعليم العالي ،والارتقاء بنوعيته بإنشاء مؤسسات مستقلة لتقييم برامج ومؤسسات التعليم العالي واعتمادها ضمانا للجودة.

– الإبداع الفني:حيث تبدو أشكال الرقابة المختلفة التي يخضع لها المبدع العربي،من أهم التحديات التي يواجهها لأنها تتعارض مع سمة أساسية للإبداع الفني،وهي كسر المحضورات الاجتماعية والسياسية والإيديولوجية وتعرية المسلمات التي تسود مجتمعا ما كما يجد الفنان العربي نفسه في مواجهة تيارات فكرية واجتماعية تنظر إليه بعين الحذر،وأنظمة سياسية لا تقبل تعرية الواقع بمشكلاته خوفا على هيمنتها.

– التحول الحثيث نحو نمط إنتاج المعرفة في البيئة الاجتماعية والاقتصادية: من خلال تعزيز نسق حوافز مجتمعي تعليمي في شأن اكتساب المعرفة وتوظيفها في بناء التنمية الإنسانية.

–تأسيس نموذج معرفي عام أصيل متفتح ،واللغة العربية تعد محورية لارتباطها بالفكر والإبداع والتربية والإعلام والتراث والقيم والمعتقدات،ولكن تواجه اللغة العربية اليوم على أبواب مجتمع المعرفة والمستقبل تحديات قاسية وأزمة حقيقية .

ومن خلال ما سبق ذكره يمكن القول أن أهم النقاط الضرورية لإيجاد مجتمع المعرفة يرتكز حول وجود نظام حكم ديمقراطي رشيد يضمن نجاح التنمية الإنسانية من خلال ضمان حقوق الأفراد في المشاركة السياسية ، إضافة إلى الاهتمام بالبحث العلمي ودعمه، والتخطيط للقضاء على الأمية بصفة نهائية كلية، وكذا ضمان حقوق الفرد في التعلم، هذا إضافة إلى ضمان الحرية في التعبير والتفكير والرأي، فهذه الحقوق مجتمعة تسهم في التمهيد لبناء مجتمع المعرفة.

<u>تحديات إنتاج المعرفة في الوطن العربي</u>:

وعلى المستوى العربي يشير التقرير العربي الثاني للتنمية الثقافية (2009) إلى مجموعة من التحديات التي حالت بين دخول العرب مجتمع المعرفة بقوة، ومن هذه التحديات:

- تتسم مؤسسات التعليم العالي في الوطن العربي بحداثة العهد، إذ أن ثلاثة أرباع الجامعات العربية أنشئت في الربع الأخير من القرن العشرين، فمؤسسات التعليم العالي تستغرق وقتاً لكي ترسخ بنيتها المؤسسية، وتجود دورها المعرفي.
- في الوقت الذي تظهر فيه الإحصاءات الارتفاع المطرد في عدد الملتحقين في مؤسسات التعليم العالي في البلدان العربية إلا أن هذه الإحصاءات تظهر خللا في توزيع التخصصات مما يعد مؤشرا سلبيا في إطار السعي لبناء قدرة بشرية متوازنة في مجال المعرفة.
- على الرغم من بدء عدد من الدول العربية خلال العقد الأخير تنفيذ مشاريع للتطوير التربوي، من خلال مراجعة المناهج، وإدخال التعديلات على محتواها، إلا أن هذه المناهج تبدو كأنها تكرس الخضوع والطاعة والتبعية، ولا تشجع على النقد الحر والإبداع.
- لم تحقق تجربة البلاد العربية في نقل وتوطين التكنولوجيا والمعرفة والنهضة التكنولوجية المرجوة، ولم تحقق أيضاً عائدا استثماريا مجزياً، فاستيراد التكنولوجيا لم يؤدي إلى توطينها ثم تطويرها، وهناك أسباب عدة لذلك منها:الاعتقاد الخاطئ بإمكانية بناء مجتمع المعرفة من خلال استيراد نتائج العلم دون الاستثمار في إنتاج المعرفة محلياً، وكذلك الاعتماد في تكوين الكوادر العلمية على التعاون بين الجامعات في البلدان المتقدمة معرفياً دون خلق التقاليد العلمية المؤيدة لاكتساب المعرفة عربياً والسبب الاخر هو ورغم الزيادة في عدد البحوث العربية، إلا أن النشاط البحثي العربي مازال بعيدا عن عالم الابتكار.

خلاصة:

تناولت المحاضرة موضوع مجتمع المعرفة في العالم العربي وأبرز التحديات التي يواجهها، حيث يظهر أن الحالة العربية لا تتوافق مع خصائص مجتمع المعرفة المطلوب تم التركيز على وضع التعليم العربي فهو يعاني من مشكلة ارتفاع معدلات البطالة التي تصل إلى حوالي 30٪، ويعجز البحث العلمي عن الابتكار والنشر بسبب قلة الإنتاجية للباحثين

العرب، خاصة في تخصصات محددة مثل الدراسات المستقبلية والعسكري وارتفاع معدل الهجرة للأدمغة العربية. وتم التطرق أيضًا إلى ضعف الاستثمار في البحث العلمي والتطوير في الوطن العربي مقارنة بالدول المتقدمة، وتم تسليط الضوء على أهمية ربط العلم والتكنولوجيا بالصناعة ومجتمع الأعمال، وضرورة وجود سياسات متعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار تعزز التنسيق والتعاون بين جميع الجهات المعنية. وتم التأكيد على أن مجتمع المعرفة يمثل حلاً حتميًا لتحقيق التنمية والتقدم في العالم العربي، وأن الإرادة المسؤولة والإدارة الحكيمة للمعرفة هي السبيل الوحيد لتحقيق نهضة عربية حقيقية، فبناء مجتمع المعرفة يتطلب جهودًا مشتركة من الحكومة، المؤسسات التعليمية، القطاع الخاص، والمجتمع المدني. يجب أن تكون هناك رؤية إستراتيجية متكاملة تهدف إلى توفير البيئة الملائمة لنمو المعرفة وتحفيز الإبداع والابتكار.

خاتمة

في خاتمة هاته المطبوعة يمكننا التأكيد على بعض النقاط الأساسية لمجتمع المعرفة حيث يعتبر مجتمع المعرفة بمثابة قوة محركة لتقدم البشرية فهو رهان وجود وضمان المستقبل، اذ يمثل الإطار الذي يتيح للأفراد تبادل المعلومات والأفكار والتجارب، هذا التفاعل الديناميكي بين الأفراد يسهم في نمو المعرفة والتطور الاجتماعي والاقتصادي،فمجتمع المعرفة يفتح أبوابًا للتعلم والتحسين المستمرين، ويمكن للأفراد الاستفادة من الخبرات والمعرفة المتاحة في مجالات متنوعة سواء من خلال الكتب والمقالات أو من خلال الاتصال المباشر مع الخبراء والمبدعين، بالإضافة إلى ذلك يمكن للأفراد المشاركة في المجتمعات عبر الإنترنت والمنتديات ووسائل التواصل الاجتماعي لتبادل المعرفة والتجارب،فمجتمع المعرفة يعزز التعاون والابتكار حيث يتم تشجيع التفكير الإبداعي وتبادل الأفكار الجديدة والتجارب الملهمة، وهذا ما يمكنهم من حل المشكلات ومواجهة التحديات بشكل أفضل، وعلى ضوء ما سبق فإن التحول الى مجتمع المعرفة بالنسبة للوطن العربي عامة والجزائر خاصة أصبح

ضرورة حتمية تفرضها التحولات العالمية المتسارعة،وهذا ما يفرض حشد جميع الفاعلين في المجتمع حكومات، مجتمع مدني ،أفراد، مؤسسات عامة و خاصة...الخ ، من اجل إرساء قواعد مجتمع المعرفة وفق منهج علمي دقيق حيث أن الوصول إلى مجتمع المعرفة لا يمكن إلا من خلال تجديد المعرفة بإعتبارها مصدراً للانبعاث الحضاري وتحقيق تنمية ترتقي بنوعية الحياة بصفة عامة.

قائمة المصادر والمراجع

قائمة المصادر والمراجع:

أولا: قواميس ومعاجم

1. ابن منظور: **لسان العرب**، دار المعارف ،الجزء الثاني، القاهرة ، 1984.
2. ابن منظور : **لسان العرب** ، ط4 ،المجلد الأول ،بيروت، لبنان ،2005 .

ثانيا: الكتب باللغة العربية

3. إبراهيم إمام: **الإعلام والاتصال بالجماهير**، المكتبة الانجلو مصرية، القاهرة، 1975.
4. إبراهيم قويدر: **نحو إقامة مجتمع المعرفة**،حقوق الإنسان العربي، القاهرة ،1426.
5. ابراهيم السعيد مبروك : **الاتصال الإداري و إدارة المعرفة بالمكتبات و مرافق المعلومات** دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، الإسكندرية، 2013.
6. أحمد أبو زيد: **المعرفة وصناعة المستقبل**، كتاب العربي، الكويت، 2005.
7. أحمد الشياب، عنان أبو حمور : **مفاهيم إدارية ومعاصرة** ، دار الأكاديميون،2014.
8. أحمد بسيوني شحاتة وآخرون:**نظم المعلومات المحاسبية في الشركات التأمين والبنـــوك التجاريـــة**، الـدار الجامعيـــة، مصـــر، الإسكندريـــة 1995، ص 12.
9. أحمد حسين علي حسين:**نظم المعلومات المحاسـبية الإطـــار الفكـــري والنظم التطبيقـيـــة**، الدار الجامعية، مصـــر، الإسكندريـــة 2003 – 2004.
10. أحمد محمد عبد الله: **السلوك الاجتماعي "محاولة تفسيرية** "، دار المعرفة الجامعية، بدون ذكر البلد، 1992 .
11. أشرف محمد السعيد أحمد:**دور التعليم العالي في مواجهة تحديات تأسيس مجتمع المعرفة في مصر** ،جامعة المنصورة، كلية التربية، مصر،2008.
12. أمير فرج يوسف: **التجارة الالكترونية**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 2008.
13. ايناس أبو بكر الهوش : **إدارة المعرفة وإمكانية تطبيقها في مؤسسات التعليم العالي**، دراسة تطبيقية على الأكاديمية الليبية، 2018.
14. الخلوف الملكاوي:**إدارة المعرفة،الممارسات والمفاهيم**،الطبعة الأولى،الوراق،عمان ،الأردن،2007.

15. الطيطي محمد : **البنية المعرفية لاكتساب المفاهيم تعلمها وتعليمها**، دار الأمل،الأردن،2004.
16. بدر أحمد: **أصول البحث العلمي ومناهجه**، وكالة المطبوعات، الكويت، 1983 .
17. تركي رابح: **مناهج البحث في علوم التربية وعلم النفس**،المؤسسة الوطنية للكتاب.الجزائر ،1984.
18. توماس إستيوارت: **ثروة المعرفة** ، الدار الدولية الاستثمارات الثقافية، مصر.
19. ثناء علي القباني: **نظم المعلومات المحاسبية**، الدار الجامعية، مصر، الإسكندرية 2002-2003.
20. جاري شنايدر: **التجارة الالكترونية**، ترجمة: سرور إبراهيم سرور،دار المريخ للنشر السعودية، 2008.
21. جعفر خانو الزيباري: **السلوك التنظيمي في منظمات الأعمال**، دار المناهج ، 2020.
22. جمال الدين لعويسات، **إدارة الجودة الشاملة**،دار هومه، الجزائر، 2003 ، ص14.
23. جمال يوسف بدير: **اتجاهات حديثة في ادارة المعرفة والمعلومات**، دار كنوز المعرفة العلمية، ط1، عمان 2013 ، 1434 .
24. جودت عزت عطوي:**أساليب البحث العلمي- مفاهيمه،أدواته وطرقه الإحصائية**،دار الثقافة للنشر والتوزيع ،ط1،عمان،2000.
25. حارث عبود ومزهر العاني:**الإعلام والهجرة الى العصر الرقمي** ، دار الحامد للنشر والتوزيع،ط1 ،عمان ،الأردن 2015.
26. حسان بن عمر بصفر وآخرون: **التنمية المهيئة لأعضاء هيئة التدريس بالتعليم الجامعي**، مؤسسة طيبة للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى، القاهرة،2011.
27. حسن عماد مكاوي، **تكنولوجيا الاتصال الحديثة في عصر المعلومات**، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1993 .
28. حسن عماد مكاوي، **تكنولوجيا الاتصال في المعلومات**،ط2، الدار المصرية اللبنانية القاهرة، 2003 .
29. حسن محمد عبد الرحمن: **الإعلام والاتصال**، شركة رؤيا للنشر والتوزيع، الإسكندرية ،2006.
30. حسين محمد جواد الجبوري:**منهجية البحث العلمي – مدخل لبناء المهارات البحثية**،دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان، 2014.

31. حكمت رشيد سلطان، .هنار إبراهيم أمين بامرني: **إدارة الإنتاج و العمليات:نظم التصنيع المعاصرة والمتكاملة (CIMs)**، دار الأكاديميون، 2021 .

32. ربحي مصطفى عليان : **إدارة المعرفة** ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، 2008 .

33. رضا أحمد: معجم متن اللغة: موسوعة لغوية حديثة، منشورات دار مكتبة الحياة، بيروت، مجلد الرابع ،1960,

34. رمزي احمد عبد الحي :**التربية العربية وبناء مجتمع المعرفة**،الوراق للنشر والتوزيع، الاردن،2013.

35. سعد بن محارب المحارب :**الإعلام الجديد في السعودية** ،دراسة تحليلة في المحتوى الإخباري للرسائل النصية القصيرة ،جداول للنشر والتوزيع ،الكويت ،2011.

36. سعيد بن حمد الربيعي: **التعليم العالي في عصر المعرفة**، التغيرات والتحديات وآفاق المستقبل، الشروق، الأردن 2008.

37. شمو على محمد:**الاتصال الدولي والتكنولوجيا الحديثة**، مكتبة الإشعاع الفنية الإسكندرية 2002.

38. صالح خليل أبو اصبع: **الاتصال والإعلام في المجتمعات المعاصرة**، دار مجدلاوي عمان، 2004.

39. صلاح الدين الكبيسي: **إدارة المعرفة**، دار الكتب المصرية، بغداد،2005.

40. عادل مجيد عيدان العادلي، حسين وليد حسين عباس: **الاقتصاد في ظل التحولات المعرفية و التكنولوجية**، دار غيداء للنشر و التوزيع، 2016.

41. عامر ابراهيم قدليجي و آخرون: **المدخل إلى إدارة المعرفة**، الطبعة الأولى، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، 2006 .

42. عامر عبد الرزاق عبد المحسن الناصر: **إدارة المعرفة في إطار نظم ذكاء الأعمال**، دار اليازوري، 2020 .

43. عباس مصطفى صادق :**الإعلام الجديد،المفاهيم ،الوسائل والتطبيقات**،ط1، دار الشروق،عمان، 2008.

44. عبد الحي رمزي: **التعليم العالي والتنمية وجهة نظر نقدية مع دراسات مقارنة**،ط1،دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر،الإسكندرية ،2006.

45. عبد الستار العلي و آخرون: **المدخل إلى إدارة المعرفة**، دار المسيرة ط2،عمان،2009-1429.

46. عبد الستار علي، عامر إبراهيم القندليجي، غسان العمري: **مدخل إلى إدارة المعرفة**، دار المسيرة، عمان، 2005 .

47. عبد العزيز الغريب صقر: **الجامعة والسلطة:دراسة تحليلية لعلاقة بين الجامعة والسلطة**،دار العالمية،مصر،2005.

48. عبد الفتاح البيومي حجازي: **الحكومة الالكترونية**، الطبعة الأولى، دار الفكر الجامعي الإسكندرية، 2008 .

49. عبد الله حسن مسلم: **إدارة المعرفة و تكنولوجيا المعلومات**، دار المعتز، عمان ، 2015

50. عبد الله محمد: **الفلسفة التربوية ودورها في التنمية**،دار كنوز المعرفة،عمان ،2008.

51. عبد الوهاب الكيالي، **موسوعة السياسة**، مجلد 1، المؤسسة العربية للدراسات والنشر بيروت.

52. عبو هدى وأخريات: **الفجوة الرقمية وتحدياتها-مخاطر ومظاهر الاقتصاد الرقمي**، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف.

53. عدنان داود محمد العذاري وهدى زوير مخلف الدعمي :**الاقتصاد المعرفي و انعكاساته على التنمية البشرية**،ط1،دار جرير للنشر والتوزيع، عمان الأردن ، 2016.

54. علي سالمي: **إدارة الإنتاجية**، مكتبة الإدارة الحديثة، الإسكندرية.

55. علي محد شمو، **الاتصال الدولي والتكنولوجيا الحديثة**، ط1، مكتبة ومطبعة الإشعاع الإسكندرية 2002.

56. عليان ربحي مصطفى :**مجتمع المعلومات والواقع العربي**،دار جرير للنشر والتوزيع ،عمان 2006.

57. غازي عناية: **إعداد البحث العلمي، ليسانس،ماجستير، دكتوراه** ، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية،2009

58. فتحي عبد الهادي محمد:**مجتمع المعلومات بين النظرية والتطبيق**،الدار المصرية اللبنانية،القاهرة،2006.

59. فريد النجار: **الاقتصاد الرقمي**، الطبعة الأولى، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2007.

60. فريد راغب النجار: **الاستثمار بالنظم الالكترونية والاقتصاد الرقمي**، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية، 2004

61. فضيل دليو، **التكنولوجيا الجديدة للإعلام والاتصال: المفهوم، الاستعمالات، الآفاق**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الأولى، 2010.

62. فوزي غرايبة وآخرون:**أساليب البحث العلمي في العلوم الاجتماعية والإنسانية**،دار وائل للنشر والتوزيع،عمان 2022.

63. ليث عبد الله القهيوي: **إستراتيجية إدارة المعرفة والأهداف التنظيمية**،دار الحامة،ط1،عمان،2013.

64. مأمون سليمان الدرادكة، **إدارة الجودة الشاملة و خدمة العملاء**، دار صفاء للنشر والتوزيع،عمان،2008.

65. محجوب وجيه : **البحث العلمي ومناهجه**" مديرية دار الكتب للطباعة والنشر بغداد،2002.

66. محمد الفاتح محمود بشير المغربي: **إدارة المعرفة** ، الأكاديمية الحديثة للكتاب الجامعي القاهرة، 2020.

67. محمد خالد أبو عزام : **إدارة المعرفة و الاقتصاد المعرفي**، دار زهدي، عمان،2021.

68. محمد عبد الحفيظ يوسف: **ادارة المعرفة لدعم النمو**،العبيكان للنشر، الرياض،2013.

69. محمد منير حجاب، **المعجم الإعلامي**، دار الفجر، القاهرة، 2004.

70. محمد نصر مهنا، **الإعلام وتكنولوجيا المعلومات**، الطبعة الثانية، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2008

71. مرياتى، محمد على: **اقتصاد المعرفة: تكنولوجيا المعلومات والتعريب**، اللجنة الإجتماعية والاقتصادية لغرب آسيا (الإسكوا)، بيروت،2010 .

72. منال طلعت محمود: **مدخل إلى علم الاتصال**، المعهد العالي للخدمة الاجتماعية، جامعة الإسكندرية، مصر 2002

73. مهدي السامرائي:**إدارة الجودة الشاملة في القطاعين الإنتاجي والخدمي**، دار جرير للنشر والتوزيع، الطبعة الأولى ،عمان ،2007 .

74. مي العبد الله:**المعجم في المفاهيم الحديثة للإعلام والاتصال** ، المشروع العربي لتوحيد المصطلحات،دار النهضة العربية للنشر والتوزيع ،بيروت،لبنان ، 2014 .

75. نبيل علي ونادية حجازي:**الفجوة الرقمية، رؤية عربية لمجتمع المعرفة**،عالم المعرفة،أغسطس،2005.

76. نجم عبود نجم: **الإدارة و المعرفة الالكترونية: الاسترتيجية–الوظائف– المجالات** ط1،دار اليازوري المعرفية 2017.

77. نجم عبود نجم:**إدارة المعرفة :المفاهيم والاستراتيجيات والعمليات**،دار الوراق،عمان،2005.

78. ياسر الصاوي: **إدارة المعرفة و تكنولوجيا المعلومات** ، دار السحاب ،القاهرة ،2007.

ثالثا:المؤتمرات والملتقيات

79. أحمد عوض:**منظومة مجتمع المعرفة ودورها في دعم الدخل القومي وتحقيق الأمن الشامل**،المؤتمر العربي الأول للاستثمار في بيئة المعلومات والمعرفة،المنظمة العربية للتنمية الإدارية،الإسكندرية،2005.

80. الأخضر عزي، نادية إبراهيمي: **دور الجامعة في تحقيق التنمية المستدامة: دراسة واقع الجامعة الجزائرية**، المؤتمر العربي السادس لضمان جودة التعليم العالي ، المنعقد 11/9 فيفري 2016 ،بجامعة الزرقاء.

81. السبل بن عبد الله عبد العزيز :**رؤى وتصورات حول برامج اعداد المعلمين في الوطن العربي**،ورقة عمل مقدمة للمؤتمر الدولي حول اعداد المعلمين،كلية التربية،جامعة السلطان قابوس،مسقط،2004.

82. جاد محمد لطفي:**المحتوى التعليمي الرقمي ومعايير جودته في مجتمع المعرفة**، مؤتمر آفاق في تكنولوجيا التربية، الجمعية العربية لتكنولوجيا التربية، أغسطس 2014.

83. خالدة هناء سيدهم: **دور مؤسسات التعليم العالي الجزائرية في بناء مجتمع المعرفة** دراسة ميدانية لأهم المكتبات الجامعية الجزائرية بين إستراتيجيات النجاح ورؤية مستقبلية للتكامل،ورقة مقدمة ضمن أعمال المؤتمر الثالث والعشرون للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات :الحكومة والمجتمع والتكامل في بناء المجتمعات المعرفية العربية،الدوحة،قطر،20/18 نوفمبر 2012 .

84. دوادي فاطمة الزهراء: **معوقات توظيف البحث العلمي الجامعي في التنمية الاقتصادية والاجتماعية**،ورقة مقدمة ضمن فعاليات الملتقى الدولي الأول حول المقاولاتية ركيزة أساسية لتحقيق التنويع الاقتصادي خارج المحروقات جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، يومي 11–12 أكتوبر 2017.

85. زكريا مطلك الدوري، بشرى هاشم محمد العزاوي: **إدارة المعرفة وانعكاساتها على الإبداع التنظيمي**، ضمن محور المؤتمر الخامس، بحث مقدم الى المؤتمر العلمي الدولي السنوي الرابع ،إدارة المعرفة في العالم العربي،(26-28 افريل2004) في جامعة الزيتونة الأردنية كلية الاقتصاد والعلوم الإدارية،جامعة بغداد.

86. سليمان بن سالم الحسيني: **مجتمع المعلومات والمعرفة**، ورقة عمل مقدمة إلى مؤتمر "الإسلام ومجتمع المعرفة" مركز السلطان قابوس للثقافة الإسلامية، مسقط، 03/02 مارس 2009.

87. سورية ديش:جودة البحث العلمي،ورقة مقدمة ضمن المؤتمر العلمي لجامعة بني سويف بعنوان نحو بناء إستراتيجية تحويل الطالب إلى باحث ،الثلاثاء 08 نوفمبر 2016.

88. شريف كامل شاهين:**مجتمع المعرفة والمكتبة الرقمية العالمية**،نموذج مقترح لمعايير اختيار المحتوى لضمان التكامل المعرفي في المؤتمر الثامن عشر للاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات بالتعاون مع وزارة الثقافة والإعلام بالمملكة العربية السعودية حول:مهنة المكتبات وتحديات الواقع والمستقبل ودورها في الوصول الحر للمعلومات العلمية والتقنية ،جدة،18-20 نوفمبر 2007.

89. عليان ربحي مصطفى: **مجتمع المعرفة:مفاهيم أساسية**،مؤتمر الاتحاد العربي للمكتبات والمعلومات 23،الدوحة،قطر،20/18 نوفمبر 2012، ص 2130-2149.

90. علي عزوز : **دور مدير المخبر و المجلس العلمي في ديناميكية المخبر**، الملتقى الوطني حول آفاق الدراسات العليا والبحث العلمي في الجامعة الجزائرية أيام 23-24-25-26 أفريل 2012

91. عادل غزالي: **دور ادارة المعرفة في الرفع من اداء التنظيم الصناعي الجزائري** ، أطروحة دكتوراه ، جامعة محمد لمين دباغين سطيف 02 ، 2016.

92. كويدية يوسف، علاوي لحسن: "**التطور التكنولوجي واستراتيجيات سد الفجوة الرقمية في البلدان العربية**"-الملتقى العلمي الدولي: المعرفة في ظل الاقتصاد الرقمي ومساهمتها في تكوين المزايا التنافسية للبلدان العربية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 27، 28 نوفمبر، 2007.

93. محمد صالحي ، بلقاسم تويزة: **إسهامات المعرفة في تحسين الاداء التنافسي و تطوير الكفاءات في منظمات الأعمال**، الملتقى الدولي حول رأس المال الفكري في منظمات الأعمال العربية في ظل الاقتصاديات الحديثة جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف 12/13-14 2011.

94. محمود عبد المجيد عساف، خليل عبد الفتاح حماد:**توظيف البحث التربوي الفلسطيني في ضوء مقومات مجتمع المعرفة(رؤية مستقبلية)** مقدم إلى اللجنة التحضيرية لمؤتمر "البحث العلمي مفاهيمه، أخلاقياته، توظيفه "غزة،11/10/ ماي 2011.

95. يخلف رفيقة: **الجامعة والبحث العلمي** ،ورقة مقدمة ضمن أعمال الملتقى الدولي حول الجامعة والانفتاح على المحيط الخارجي الانتظارات والرهانات الجزء الثاني ،جامعة 8 ماي1945، قالمة.

رابعاً: المجلات

96. الطاهر أحمد محمد علي: **ادارة المعرفة و اثرها على الابتكار التسويقي: دراسة على القطاع المصرفي السوداني**، المجلة الجزائرية للابحاث الاقتصادية و المالية،جامعة القصيم، المملكة العربية السعودية، المجلد 4 العدد الاول،2021.

97. العتيبي نور عبد الله عويض: **دور البحث العلمي في ضوء فلسفة الجامعة المنتجة**، مجلة كلية التربية،المقالة الخامسة،المجلد 38، العدد الثالث الجزء الثاني ،جامعة اسيوط ،مارس 2022.

98. بورغدة حسين، بوزيدي هدى:**دور كراسي البحث في تطوير البحث العلمي وإرساء مجتمع المعرفة..قراءة في تجارب بعض الدول**،مجلة أبحاث إقتصادية وإدارية،العدد الثالث والعشرون،جوان 2018.

99. بورقعة سمية ، منماني مباركة: **التعليم العالي و دوره في بناء مجتمع المعرفة** (دراسة ميدانية جامعة سوق أهراس) المجلة الجزائرية للأبحاث والدراسات العدد الرابع. ،جامعة جيجل، أكتوبر 2018 .

100. جمال بلبكاي: **البحث العلمي في الجامعات العربية:الواقع،التحديات ،والتوجهات المستقبلية**، مجلة الإنسان والمجال،المجلد 02،العدد الرابع،المركز الجامعي البيض،الجزائر، 2016/10/15.

101. حيدر عبد اللطيف حسن:**الأدوار الجديدة لمؤسسات التعليم في الوطن العربي في ظل مجتمع المعرفة**،مجلة كلية التربية،السنة 19،العدد21، الامارات العربية المتحدة ،2004.

102. حيدر عبد اللطيف حسين: **الأدوار الجديدة في المؤسسات التعليم في الوطن العربي في ظل مجتمع المعرفة**، الإمارات العربية المتحدة ، مجلة كلية التربية ، 2004.

103. خالد بن سليمان معتوق: **التقويم الذاتي لمؤسسات المعلومات الجامعية**، مجلة مكتبة الملك فهد الوطنية، العدد الاول ، المجلد السادس عشر ،جامعة الملك عبد العزيز، 2011

104. رابح شريط: **الاقتصاد الجزائري والعولمة: خمس قضايا في الميزان**، في: "المجلة الجزائرية للعلوم القانونية والاقتصادية والسياسية"، الجزء 40 ،ع.03 ،الديوان الوطني للأشغال التربوية، جامعة الجزائر ،2002.

105. رضوان بوجمعة، **التكنولوجيا الجديدة للاتصال وعولمة الثقافة: الهوية شرط في الاتصال**، مجلة فكر ومجتمع طاكسيج كوم للدراسات والنشر، العدد الأول، يناير 2008.

106. زلماط مريم: **دور تكنولوجيا الإعلام و الاتصال في إدارة المعرفة داخل المؤسسة الاقتصادية**– دراسة حالة بشركة سوناطراك فرعSTH ، مجلة الإبتكار والتسويق، المجلد 1، العدد الثاني، 2015.

107. عاصم شحادة علي :**تنمية الموارد البشرية في ضوء تطبيق مبادئ إدارة الجودة الشاملة في الجامعات**،مجلة الباحث العدد السابع،جامعة قاصدي مرباح ورقلة ،2010/2009 .

108. عبد التواب عبد الإله عبد التواب،أحمد حسين عبد المعطى،كريمة محمود شاكر :**الجامعة دوروها التنموي في مجتمع المعرفة**، المجلة العلمية لكلية التربية،المجلد 31،العدد الثاني،جامعة أسيوط ،فيفري 2015.

109. عبد الرحمان عبد السلام جامل:**التعليم الالكتروني كآلية لتحقيق مجتمع المعرفة**،مجلة جامعة صنعاء للعلوم التربوية والنفسية،المجلد الثالث،العدد الثاني،2006.

110. عبد اللطيف صوفي: **مجتمع المعلومات والفجوة المعلوماتية: أسبابها وسبل تقلصها**، في "مجلة المكتبات في مجتمع المعلومات ودورها في التنمية الوطنية"، المجلد الأول، ع.2 ، قسم المكتبات، جامعة منتوري قسنطينة،ديسمبر 2002.

111. عبد الهادي، محمد فتحي : **اقتصاد ومجتمع المعلومات:بعض مؤشرات الفجوة الرقمية في الوطن العربي**، مجلة النادي العربي للمعلوماتية، العربية ،3000 العدد الأول ، 2008.

112. عطلاوي محمد: **التعليم الإلكتروني ودوره في تحقيق الجودة في مؤسسات التعليم العالي**، مجلة البديل الاقتصادي، العدد الثالث.

113. عويسي كمال: **دور الجامعة في تحقيقي و تنمية مجتمع المعرفة**،مجلة البدر ،المجلد 11،العدد 07، ،جامعة بشار، 2019.

114. فضيلة بوعمران :**بعض الشروط والوسائل لبناء مجتمع المعرفة**،مقال مقدم ضمن كتاب حول الطريق إلى مجتمع المعرفة وأهمية نشرها بالعربية،المجلس الأعلى للغة العربية،وزارة الثقافة،منشورات المجلس،2008.

115. لامية طالة: **من مجتمع المعلومات إلى مجتمع المعرفة نحو مقاربة مفاهيمية**،مجلة العلوم الاجتماعية والإنسانية،المجلد 11،العدد الأول،2021.

116. مجدي محمد يونس:**دور الجامعة في تحقيق مجتمع المعرفة لمواكبة التطور المعلوماتي دراسة ميدانية بجامعة القصيم**،المجلة العربية لضمان جودة التعليم الجامعي،المجلد الثامن ،العدد واحد وعشرون ،2015.

117. محمود علاء الدين :**تكنولوجيا الاتصال في الوطن العربي**،(د.ط)، مجلة عالم الفكر عدد خاص من الإعلام المعاصر ،الكويت ، 1994.

118. مشحوق ابتسام:**دور البحث العلمي الجامعي في تحقيق متطلبات الولوج الى مجتمع المعرفة**،دراسة استطلاعية لأراء أساتذة التعليم العالي،جامعة سطيف،مجلة أبحاث نفسية تربوية،المجلد الرابع ،العدد العاشر، جوان 2017.

119. هالة مختار الوحش: **مدى توافر متطلبات مجتمع المعرفة بكليات جامعة الملك خالد ببيشة من وجهة** نظر أعضاء هيئة التدريس،مجلة العلوم التربوية والنفسية ،المجلد 09،العدد الأول، جامعة القصيم مركز النشر العلمي والترجمة،السعودية،31 أكتوبر 2015.

120. هاني محمد يونس موسى: **دور الجامعة في تطوير البحث العلمي كمدخل لتحقيق مجتمع المعرفة**– دارسة في المعوقات وإمكانية التأسيس، مجلة كلية التربية، العدد الثاني، مجموعة24، جامعة الإسكندرية ،2014.

121. هشام بوبكر: **المتطلبات الحديثة لتكوين الموارد البشرية كأحد خيارات بناء مجتمع المعرفة في الجزائر**،مجلة الحقوق والعلوم الإنسانية،العدد الاقتصادي 34 (01) جامعة زيان عاشور الجلفة .

خامساً:الأطروحات والرسائل الجامعية

122. أسماء هارون:**دور التكوين الجامعي في ترقية المعرفة العلمية**،رسالة ماجستير في علم اجتماع تنمية الموارد البشرية،كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ،قسم علم الاجتماع،جامعة منتوري ،قسنطينة ،2010/2009.

123. بوزيد لؤي محمد: **إدارة المعرفة كأساس لتحقيق أداء مستدام ومتميز:** دراسة حالة جامعة زيان عاشور بالجلفة، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر03، 2014، ص 55.

124. تهاني فيصل أبو معم: **دور ممارسة إدارة المعرفة في اتخاذ القرارات الإستراتيجية** ،مذكرة ماجستير في القيادة والإدارة ،جامعة الأقصى ،2017،ص24.

125. توفيق صراع: **إدارة المعرفة و دورها في تحقيق جودة التعليم العالي**، مذكرة ماجستير، جامعة الجزائر03 2014، ص36.

126. حفحوف فتيحة، **معوقات البحث الاجتماعي في الجامعة الجزائرية من وجهة نظر الأساتذة الجامعيين – دراسة ميدانية في جامعات " سطيف، قسنطينة، مسيلة"**– ، مذكرة مكملة لنيل شهادة الماجستير، تخصص: إدارة وتنمية بشرية، كلية الآداب والعلوم الاجتماعية، قسم: علم الاجتماع والديموغرافيا، جامعة فرحات عباس، سطيف، الجزائر.

127. حورية بولعويدات،**استخدام تكنولوجيا الاتصال الحديثة في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية – دراسة ميدانية بمؤسسة سونلغاز**–، مذكرة ماجستير غير منشورة، جامعة منتوري قسنطينة، السنة الجامعية 2007–2008.

128. ربا جزا جميل المحاميد: **دور إدارة المعرفة في تحقيق ضمان جودة التعليم العالي، دراسة تطبيقية في الجامعات الأردنية الخاصة**، رسالة ماجستير، جامعة الشرق الأوسط للدراسات العليا، 2008 ،ص29.

129. زلماط مريم: **دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إدارة المعرفة داخل المؤسسة الجزائرية:** دراسة حالة بسونطراك فرع STH، رسالة ماجستير، جامعة أبو بكر بلقا يد، تلمسان، 2010، ص58.

130. زلماط مريم: **دور تكنولوجيا الإعلام والاتصال في إدارة المعرفة داخل المؤسسة الجزائرية** دراسة حال بسوناطراك فرعSTH ، مذكرة لنيل شهادة الماجستير تخصص تسيير الموارد البشرية ،قسم علوم التسيير، كلية العلوم الاقتصادية و التسيير، جامعة أبو بكر بلقايد،2010/2009.

131. زين جابر: **دور ادارة المعرفة و تكنولوجيا المعلومات في تحقيق ميزة تنافسية**، دراسة حالة بعض وكالات بنوك بسكرة، أطروحة دكتوراه، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2019، ص 33.

132. سيدهم خالدة هناء:**الإعلام العلمي والتقني ودوره في خدمة البحث العلمي بالمكتبة الجامعية الجزائرية: دراسة ميدانية بجامعات الجزائر، قسنطينة وباتنة**، رسالة ماجستير، علم المكتبات، قسنطينة، 2004،ص 233.

133. شعيب إبراهيم: **اثر المعرفة الثقافية والسلوك الإبداعي في مستوى أداء بعض المنظمات الصناعية**، أطروحة دكتوراه(غير منشورة)جامعة الموصل، كلية الإدارة والاقتصاد،1998،ص 04 .

134. عبد الرحيم عمر محمد علي: **إدارة المعرفة و دورها في الأداء المؤسسي**، مذكرة ماجستير، جامعة شندي السودان، 2015، ص 33.

135. محمود عطا عمر المدهون: **عمليات ادارة المعرفة و علاقاتها بتميز الأداء المؤسسي**، دراسة تطبيقية على وزارة التربية و التعليم العالي في محافظات غزة، رسالة ماجستير، جامعة الاقصى، غزة، 2014، ص 29.

136. مراد زعيمي: **النظرية العلم اجتماعية:** رؤية إسلامية، "رسالة دكتوراه"، جامعة قسنطينة، 1996، ص29 ،36.

137. نوال نمور: **كفاءة أعضاء هيئة التدريس وأثرها على جودة التعليم العالي**، مذكرة لنيل شهادة الماجيستر، جامعة منتوري قسنطينة، كلية العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير، قسم علوم التسيير، 2011 -2012.

سادساً: تقارير

138. تقرير التنمية الإنسانية العربية 2002 ،المكتب الإقليمي للدول العربية، البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة نيويورك الولايات المتحدة الأمريكية، 2002 .

سابعاً: مراجع باللغة الأجنبية

139. Ikujiro Nonaka & Hirotaka Takeuchi : **The Knowledge-Creating Company:** How Japanese companies create the dynamics of Innovation. New York: Oxford University Press, 1995,

140. Manuel Zacklad , Michel Grundstein , **Management des connaissances: modèles d`entreprise et applications,** Hermès sciences publications, Paris, 2001.

141. Oxford: **Advanced learner's dictionary**. 5th ed. London: Oxford, 1995.

ثامناً: مواقع الكترونية

142. خالد عتيق سعيد عبد الله، جاسم محمد جرجيس: **إدارة المعرفة: مفهومها وأهميتها وواقع تطبيقها** في المكتبات العامة في دولة الإمارات العربية المتحدة من وجهة نظر مديرها.. بتاريخ 2022/02/17 على الساعة 20:30 متاح على الموقع https://www.qscience.com/docserver/fulltext/qproc/2014/

143. عبد الحكيم الكعبي: **مجتمع المعرفة العربي:تحديات الواقع وأفاق التوطين** :الحوار المتمدن ،العدد 7451، 03 ديسمبر 2022،،المحور :العولمة وتطورات العالم المعاصر،متاح على الرابط https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=776175 بتاريخ 06/ماي /2023 على الساعة 12:34.

144. عبد اللطيف حسين حيدر الحكيمي، **الأدوار الجديدة لمؤسسات التعلم في الوطن العربي في ظل مجتمع المعرفة** ص 02.تم الاطلاع عليه يوم2022/01/15 على الساعة 11:47، متاح على الرابط الاتي: http://portal.unesco.org/education/en/files/.../Haidar.ppt

145. عبد الله تركماني : مجتمع المعرفة وتحدياته في العالم العربي 2، الحوار المتمدن ،العدد 2554، المحور العولمة وتطورات العالم المعاصر،11 فيفري 2009،متاح على الموقع https://www.ahewar.org/debat/show.art.asp?aid=162514 تاريخ الاطلاع 2023/05/06 على الساعة 11:40.

146. محمد أمين سامي: **مجتمع المعرفة في الوطن العربي وتحديات الثورة الصناعية الرابعة**،الشبكة العربية للتنمية والاستدامة تاريخ الاطلاع 2023/04/11، على الساعة 13:50، مقال متاح على الرابط: https://sustainability-excellence.com .

147. **مؤشر المعرفة العالمي 2021**، قمة المعرفة 2022،الدورة السابعة، مقر إكسبو2020 دبي،الامارات العربية المتحدة ،13 ديسمبر 2021، تاريخ الاطلاع 2023/05/13 على الساعة 22:05 ،متاح على الموقع: https://www.undp.org/ar/arab-states/press-releases/atlaq-ntayj-mwshr-almrft-alalmy-2021-fy-aksbw-dby